سجلت ٢٣,٢ مليار دولار في ٧ أشهر بنسبة نمو ٤٩,٧%

خبراء يرصدون حزمة أسباب وراء القفزات المتوالية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

الأحد
٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥

• السنة السابعة عشر • العدد ٨١٠ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

alhassad.com.eg

العالم يصطف وراء الثوابت المصرية

الدبلوماسية المصرية تكتب تاريخ جديد في ساحات المنظمات الدولية..و الداخل المصري علي موعد مع عصر جديد

السوق العقاري في مصر تبحث عن آليات وضوابط محددة للتسعير

قرارات طارئة لضبط سوق الأسمدة في مصر

«إيني» الإيطالية تعلن عن ضخ ٨ مليارات دولار استثمارات بقطاع الغاز في مصر خلال ٥ سنوات

تعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية يمنح البورصة السلعية دور جديد في منظومة التموين وحماية الأمن الغذائي

تفاصيل الخطة الحكومية لإعادة مكانة مصر كأكبر منتج ومُصدّر للغزل والنسيج في الشرق الأوسط وأفريقيا

مشروع لحي جديد للمال والأعمال بغرب القاهرة يشعل المنافسة بين مناطق المال والأعمال

بنك مصر يحقق أرباحًا قياسية تبلغ ٨١,٣ مليار جنيه مصري ويحصد أكثر من ٨٠ جائزة عالمية في ٢٠٢٤

يصل بها إلي ١٣٣,٣ مليار جنيه بعد الضرائب

البنك الأهلي المصري يحقق أقوي أرباح في تاريخ القطاع المصرفي خلال ٢٠٢٤

المصرف المتحد يعيد ٢٥ مصنعا متعثرا للتشغيل والإنتاج

منح وزير الكهرباء نوط الامتياز من المؤسسة الحكومية الروسية للطاقة الذرية للإسهام في تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية

كتبت – رضوى عبدالله

اختتم الأسبوع الذرى العالمي فعالياته فى العاصمة الروسية موسكو بتكريم الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بمنحه نوط الامتياز من المؤسسة الحكومية الروسية للطاقة الذرية "روساتوم" للإسهام في تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية.

وشارك عصمت، متحدثا فى مائدة مستديرة حول الطاقة الذرية من نظام تكنولوجي إلى رؤية عالمية جديدة، والتى رأسها الرئيس فلاديمير بوتين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية، وكانت بحضور عدد من رؤساء الدول ورؤساء الوزراء والوزراء المشاركون فى القمة النووية العليا، كما شارك متحدثا فى الجلسة العامة.

وشدد على أهمية وعبقرية وتوقيت صدور قرار القيادة السياسية بدخول مصر الى عالم التكنولوجيا النووية المستخدمة فى توليد الطاقة الكهربائية فى ضوء البرنامج النووي المصرى للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وشملت المشاركة المؤتمر السنوى لمنصة دول البريكس للطاقة الذرية.

وكان الحدث الأهم على هامش فعاليات المنتدى الذرى العالمي، هو مراسم نقل وعاء ضغط المفاعل للوحدة النووية الأولى من ميناء مدينة سانت بطرسبورج إلى موقع المحطة النووية بالضبعة.

وحرص عصمت، على عقد الاجتماع الدورى مع أليكسى ليخاتشوف المدير العام للمؤسسة الحكومية الروسية للطاقة الذرية "روساتوم" والدكتور أندري بيتروف النائب الأول لمدير عام المؤسسة، ورئيس شركة "أتوم ستروى إكسبورت" القائمة على تنفيذ مشروع المحطة النووية بالضبعة، على هامش الجلسات التى استمرّت على مدار يومى الخميس والجمعة الماضيين للاطمئنان على سير العمل والالتزام بالخطة الزمنية والجداول المحددة للانتهاء من المشروع الاستراتيجي النووى المصرى لتوليد الكهرباء.

كما حرص عصمت خلال الجلسات على التأكيد أن العلاقة تكاملية بين استراتيجيتنا الوطنية للطاقة ورؤية الدولة للاستفادة من الثروات الطبيعية خاصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ومزيج الطاقة والوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى أكثر من ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، و٦٥٪ فى عام ٢٠٤٠، فى ضوء التطورات العالمية المتعلقة بتقنيات الطاقة المتجددة، وبين الطاقة النووية، الأمر الذى أضاف إلى مشروعنا النووى لتوليد الطاقة الكهربائية بعدا جديدا يتعلق بتوفير الأرضية الثابتة للشبكة، تساعد على إضافة قدرات كبيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتضمن امن واستقرار الشبكة الكهربائية واستمرارية التيار، والتوسع فى سياسة خفض استخدام الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات الكربونية.

وزارة الصناعة تعلن نتائج الطرح الحادي عشر للأراضي الصناعية عبر منصة مصر الصناعية الرقمية

أعلنت وزارة الصناعة نتائج الطرح الحادي عشر للأراضي الصناعية الذي تم إجراؤه بالكامل عبر منصة مصر الصناعية الرقمية خلال الفترة من ١ إلى ١١ سبتمبر ٢٠٢٥، وأسفرت النتائج عن تخصيص ٢٥٣ قطعة أرض لمستثمرين جادين استوفوا كافة الاشتراطات وحققوا أعلى درجات المفاضلة على مساحة إجمالية تقدر بنحو ٥٤٥ ألف متر مربع، وذلك من إجمالي ٩٩٩ طلباً استثمارياً استقبلتها المنصة وقامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بفحصها فنياً ومالياً بدقة وفق الاشتراطات والمعايير المعتمدة، وفي الحالات التي تساوت فيها درجات التقييم لعدة طلبات على نفس القطعة، تم حسمها من خلال قرعة إلكترونية شفافة أجريت عبر المنصة، ودون أي تدخل بشري بما يعزز ثقة مجتمع المستثمرين في عدالة وحيادية منظومة تخصيص الأراضي الصناعية.

وأكدت الوزارة أن هذا الطرح يأتي في إطار توجيهات الفريق مهندس/ كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل بتسريع إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية المرفقة وتقليل الزمن اللازم لاتخاذ قرار التخصيص، بما يضمن تحقيق الشفافية الكاملة والانحياز للمستثمر الجاد القادر على التنفيذ الفوري لمشروعه، بما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوطين الصناعة وتوفير فرص العمل، حيث أتاح الطرح الحادي عشر ١٣٨٦ قطعة أرض صناعية مرفقة موزعة على ٢٣ محافظة في ٣٥ منطقة ومدينة صناعية، بمساحات متنوعة تناسب مختلف الأنشطة تتراوح بين ٢٤٠ متر مربع و٥٠٠ ألف متر مربع بنظام التمليك او حق الانتفاع.

الأورومتوسطي يطالب مجلس حقوق الإنسان بالاعتراف بالإبادة الجماعية في غزة

دعا المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى إنهاء المماطلة والتهرّب، والإقرار بأن ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ قرابة عامين هو إبادة جماعية ترتكبها إسرائيل.

وأبرز المرصد الأورومتوسطي في كلمة مشتركة مع المعهد الدولي للحقوق والتنمية أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الستين، أنّ إسرائيل تركز على طمس الحقيقة وإخفاء الأدلة من خلال استهداف مؤسسات المجتمع المدني التي توثّق الانتهاكات، وتفكيك آليات المساءلة على مختلف المستويات، إلى جانب القتل المنهجي للصحافيين وموظفي الأمم المتحدة.

وشدد المرصد الأورومتوسطي على أنّ الجرائم الإسرائيلية غير المسبوقة في قطاع غزة ما كانت لتحدث لولا تطبيع المجتمع الدولي لممارسات الإبادة الجماعية.

وقالت رئيسة الوحدة القانونية في المرصد الأورومتوسطي "ليما بُسطامي" في الكلمة التي ألقتها أمام مجلس حقوق الإنسان: "أتحدّث عن الإبادة الجماعية التي ترفضون تسميتها باسمها. إذا لم تكن هذه إبادةً جماعية، فماذا تكون؟ أم هل ينبغي إعادةُ كتابة القانون الدولي فقط لتبرئة إسرائيل من جديد؟".

وأضافت "بُسطامي" أنّه "في هذه الإبادة الجماعية، تمحو إسرائيل الحقيقة والأدلة، وتفكك آليات المساءلة، وتحظر وتشوّه وتقطع التمويل عن مؤسّسات المجتمع المدني، وتقتل الصحافيين وموظفي الأمم المتحدة".

وزير الدولة للإنتاج الحربي: شركات ووحدات الإنتاج الحربي تزخر بإمكانيات تصنيعية وتكنولوجية وفنية وبنية تحتية وخبرات بشرية على أعلى مستوى

كتب – أحمد ابراهيم

أكد المهندس محمد صلاح الدين مصطفى وزير الدولة للإنتاج الحربي، أن الجهات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي تزخر بإمكانيات تصنيعية وتكنولوجية وفنية وبنية تحتية وخبرات بشرية على أعلى مستوى، كما أكد على اهتمام "الإنتاج الحربي" بتوطين تكنولوجيات التصنيع الحديثة في المجالات المختلفة بشركاتها التابعة بالاستفادة من إمكانياتها وقدراتها المتميزة، وذلك بالتعاون مع مختلف الشركات العالمية، من منطلق الإيمان بأن الصناعة من أهم ركائز التنمية الشاملة والمستدامة، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية بالعمل على زيادة المكون المحلي والمساهمة في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي وتقليل الفاتورة الاستيرادية.

وأوضح وزير الدولة للإنتاج الحربي، في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أنه إلى جانب دور الوزارة كركيزة أساسية للتصنيع العسكري بمصر وقيامها بمهمتها الأساسية المتمثلة في تلبية مطالب القوات المسلحة والشرطة بالمنتجات العسكرية (من ذخائر صغيرة ومتوسطة وثقيلة، وأسلحة، ومعدات، ودبابات ومركبات مدرعة، وأنظمة إلكترونية متطورة)، يتم الاستفادة من فائض الطاقات الإنتاجية بالشركات التابعة للوزارة، لتصنيع منتجات مدنية تلبي احتياجات المواطنين، مضيفًا أنه في هذا الإطار تقوم شركات الإنتاج الحربي لأول مرة في مصر بإنتاج الطلمبات الغاطسة بقدرات مختلفة، والتي يتم استخدامها في محطات الرفع ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وخزانات ومحطات مياه الشرب، مضيفًا أن إنتاج الطلمبات الغاطسة هو انجاز صناعي جديد تم بتضافر جهود أكثر من شركة تابعة لوزارة الإنتاج الحربي، حيث تقوم شركة حلوان للمسبوكات (مصنع ٩ الحربي) بإنتاج أجزاء المسبوكات ويقوم مصنع إنتاج وإصلاح المدرعات (مصنع ٢٠٠ الحربي) بتشغيل الطلمبة بينما تقوم شركة قها للصناعات الكيماوية (مصنع ٢٧٠ الحربي) بتجميع واختبار الطلمبات وتسليمها إلى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في ضوء البروتوكول الموقع بين الجانبين لتوريد الطلمبات الغاطسة، وهو ما يعكس الحرص على تحقيق التكامل بين شركات الإنتاج الحربي بما يدعم الصناعة الوطنية.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • الاحد ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥ • العدد ٨١٠

تحت شعار "جيل ٢٠٣٠".. الرقابة المالية تستعرض جهود نشر الوعي بالخدمات المالية غير المصرفية

شهد أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة، انطلاق فعاليات النسخة الثالثة من قمة الشمول المالي والرقمي للشباب تحت شعار "جيل ٢٠٣٠"، والتي تنظمها الوزارة من خلال وحدة الشمول المالي والرقمي والذكاء الاصطناعي بالمركز الأوليمبي بالمعادي وبمشاركة ٢٠٠ شاب وشابة من مختلف الجامعات المصرية ومراكز الشباب وذوي الهمم، وذلك بحضور كل من محمد الصياد نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وشريف لقمان وكيل محافظ البنك المركزي المصري لقطاع الشمول المالي والاستدامة والدكتور إسلام عزام رئيس البورصة.

استعرض محمد الصياد نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية خلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية بعنوان "تعزيز الشمول المالي والرقمي: فرص الشباب في بناء مستقبل اقتصادي مستدام"، الدور الذي تقوم به الهيئة في تنظيم ورقابة القطاع المالي غير المصرفي ودور القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص تمويلية لكافة فئات المجتمع ومن ضمنهم الشباب لتمويل مشروعاتهم أو التوسع فيها.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

مشروع لحي جديد للمال والأعمال بغرب القاهرة يشعل المنافسة بين مناطق المال والأعمال

اختيار مدينة حدائق أكتوبر لتكون مقر الحي الجديد وشركة صينية تتولي التنفيذ المشروع

خبراء : مناطق المال والأعمال ستلعب دورًا حيويا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

تُعد مناطق المال والأعمال في مصر من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومع التركيز المتزايد على تطوير بنية تحتية حديثة وإنشاء مراكز مالية وتجارية متكاملة، تسعى مصر لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي ودولي للأعمال.

وفي ظل الجهود المبذولة لتطوير مناطق مثل الحي المالي في العاصمة الإدارية والقرية الذكية، تتزايد التساؤلات حول مدى قدرة هذه المناطق على دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق طفرة تنموية تلبي تطلعات رؤية مصر ٢٠٣٠.

وفي هذا الإطار نقلت تقارير إعلامية عن مصادر مطلعة بوزارة الإسكان ، أن الوزارة تدرس حاليا إقامة وإنشاء حي للمال والأعمال بمنطقة غرب القاهرة، علي غرار ما تم تنفيذه داخل العاصمة الإدارية الجديدة.

واضافت المصادر أنه تم اختيار منطقة الداون تاون والتي تبلغ مساحتها ٨٥٠ فدان لإنشاء الحي الجديد والذي سيضم عددا من المباني الاقتصادية ومقرا للبورصة ، وأبراج تجارية وإداريه وذلك علي غرار العاصمة الإدارية الجديدة ومدينه العلمين الجديدة.

واوضحت المصادر، انه سيتم الاستعانه بالشركة الصينية المنفذة لمشروع حي للمال والأعمال بالعاصمة الإدارية والعلمين الجديدة، لكي تنفذ حي المال والأعمال الجديد بمنطقة غرب القاهرة ، موضحة ان الهدف من ذلك هو خلق التوازن بين منطقة غرب القاهرة وشرق القاهرة.

وأضافت المصادر أن المشروع سيضم مقرات للبنوك وشركات السمسرة في الأوراق المالية، وإنه سيتم وضع المخطط والبت في المشروع مع بداية ٢٠٢٦، وهو ما يأتي ضمن خطة الدولة التنموية التي وضعتها لتوفير فرص استثمارية واعدة في منطقة غرب القاهرة، بالتزامن مع قرب افتتاح المتحف المصري الكبير، إلى جانب المشروعات الأخرى التي أطلقتها الشركات العقارية في تلك المنطقة.

واكدت المصادر، أن وزير الإسكان، عقد عدة اجتماعات خلال الأيام الماضية وذلك لمناقشة كيفية تنفيذ حي المال والأعمال الجديد، والاستعانه بكبري المكاتب الاستشاريه، لوضع مخطط المشروع الجديد، بالاضافه الي اليات توقيع بروتوكول جديد مع الشركة الصينية المنوط بها تنفيذ المشروع .

وأشارت المصادر، إلى أن منطقة الداون تاون بمدينة حدائق اكتوبر تضم عددا من المشروعات منها مشروع سكن مصر للإسكان المتوسط ، ومشروعات استثماريه لكبري الشركات العقارية ، فضلا عن تنفيذ مشروعات للبنية التحتية ضمن مخطط يتناسب مع حجم المشروعات المستهدف تنفيذها في المستقبل .

ومن المقرر أن يلتقي وزير الإسكان، المهندس شريف الشربيني ، برؤساء اجهزة غرب القاهرة، لمناقشة تفاصيل المقترح الجديد، واكدت المصادر، ان مقترح إنشاء الحي الجديد للمال والأعمال ، هو تكليف سيادي ، لأحياء منطقة غرب القاهرة مرة أخري وذلك لتحقيق التوازن بين شرق و غرب القاهرة ، و يأتي ذلك بالتوازي ايضا مع افتتاح المتحف المصري الكبير، وخطة الدولة التنموية في مناطق غرب القاهرة .

تحالف عالمي

كان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، عقد اجتماعا الأسبوع الماضي لاستعراض المقترحات المقدمة من مركز القاهرة المالي العالمي CIFC لإدارة حي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك بحضور المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وكل من راؤول الوس توماس، وهشام قدورة، وصلاح الناصر، ممثلين عن مركز القاهرة المالي العالمي.

وأشار رئيس الوزراء، في مستهل الاجتماع، إلى انتهاء الحكومة من مختلف أعمال البناء بمنطقة الأعمال المركزية، وأنه جار بحث التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص في إدارة المنطقة.

وأوضح الدكتور مصطفى مدبولي، أن مصر تتطلع لإنشاء منطقتين للأعمال: الأولي بالعاصمة الإدارية الجديدة، والثانية بمدينة رأس الحكمة، فضلا عن سعي الحكومة للانتهاء من مشروع القانون الخاص بإدارة مناطق المال والأعمال لعرضه على البرلمان القادم.

وأعرب رئيس الوزراء عن تطلعه للاستماع للعرض المقدم من أحد التحالفات العالمية حول فرص التعاون للترويج والإدارة لحي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وخلال الاجتماع، أشار صلاح الناصر، إلى اهتمام مركز القاهرة المالي العالمي بالتعاون مع الحكومة المصرية في إدارة والترويج للمنطقة الخاصة بحي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة.

من جانبه، تناول هشام قدورة رؤية التحالف حول أهمية منطقة المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة، وما تمثله من فرصة واعدة للاستثمار في مجال المال والأعمال أمام الشركات المتخصصة في هذا المجال.

كما تناول راؤول ألوس توماس خبرات مركز القاهرة المالي العالمي في مجال المال والأعمال والعديد من القطاعات الاستثمارية الأخرى، مشيرا إلى أهمية إنشاء حي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة، وهو الذي من شأنه أن يسهم في دعم الاستثمار وربط أسواق المال والأعمال بمصر والقارة الأفريقية بباقي انحاء العالم.

وخلال الاجتماع، أعرب رئيس الوزراء عن تطلعه لاستمرار أوجه التعاون والتنسيق مع مركز القاهرة المالي العالمي بشأن مختلف التفاصيل المتعلقة بالعرض الذي قدموه.

حي المال بالعاصمة الإدارية

حي المالي العاصمة الإدارية الجديدة هو المركز المالي الجديد لجمهورية مصر العربية، تم بناء الحي على مساحة ١٧٠٣ كم لكي يكون مقر إقليمي لأكبر الشركات والبنوك العالمية، في موقع يجاور الحي الحكومي بالقرب من الطريق الدائري الإقليمي، يحده من الجانبين محور محمد بن زايد الجنوبي والشمالي.

تكلفة بناء حي المال والأعمال تخطت ٣,٤ مليار دولار، وتُعتبر "شركة البناء الحكومية الصينية "CSCEC هي أكبر المطورين العقاريين المتلكين لعدد من المشروعات الاستثمارية بالحي، حيث يبلغ عدد الأبراج التي تمتلكها الشركة ١٨ برج، بجانب أبراج أخرى تملكها شركات خاصة مثل برج انفينيتي وبرج دايموند وغيرهم.

وتتنوع أغراض أبراج حي المال والأعمال الاستثمارية، إذ يأتي أغلبها بغرض إداري، وبعضها تجاري، والبعض الآخر سكني، ويُعتبر أشهر أبراج الحي هو البرج الأيقوني بارتفاع يصل إلى ٣٨٥ متر، مما يجعله أعلى برج في أفريقيا ومصر وثاني أعلى برج في الشرق الأوسط.

و يتواجد الحي بالقرب من طرق رئيسية هامة أبرزها الطريق الدائري الأوسطي ومحور بن زايد الجنوبي والشمالي؛ مما يجعل الوصول إليه سهلا من أي مكان في العاصمة الإدارية أو من القاهرة بشكل عام.

كما يضمن الموقع إقبال الكثير من العائلات والأفراد سُكان المدن والأحياء المجاورة على زيارة مولات حي المال والأعمال والاستمتاع بالتسوق وبقضاء أوقات مليئة بالسعادة في المراكز الترفيهية والحيوية ، بالإضافة إلى إنجاز أعمال أو مصالح حكومية وخاصة في البنوك والشركات بأنواعها.

أيضا بخلاف أحياء وكمبوندات العاصمة السكنية المجاورة لحي المال والأعمال والمتواجدة به، يجاور الحي مدن سكنية جديدة وحيوية في القاهرة الجديدة، مثل مدينة الشروق ومدينتي والتجمع الخامس وغيرهم.

دور اقتصادي مهم

من جانبه قال الدكتور هاني حافظ، الخبير الاقتصادي، إن مناطق المال والأعمال في مصر ستلعب دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأكد أن الدولة المصرية تعمل بخطى متسارعة على تطوير هذه المناطق لتصبح بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يدعم خطط النمو الاقتصادي وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأوضح حافظ أن الحي المالي في العاصمة الإدارية الجديدة يمثل نقلة نوعية في تنظيم وإدارة الأنشطة المالية والاقتصادية في مصر. وأضاف:"إنّ هذا الحي، الذي يضم مقر البورصة المصرية والبنك المركزي ومقرّات البنوك الكبرى، يعكس رؤية الدولة في إنشاء بنية تحتية مالية متطورة تدعم الاستثمارات وتساهم في تحسين بيئة الأعمال".

جذب الاستثمارات لمصر

وفي وقت سابق عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، اجتماعا موسعا لبحث ومناقشة مسودة قانون إنشاء مناطق المال والأعمال في مصر لدراسة المسودة الأولية للقانون الجديد الخاص بمناطق المال والأعمال، تمهيدا لوضع التصور النهائي له.

أحمد ابراهيم

بدء وصول وعاء ضغط المفاعل الأول لمحطة الضبعة النووية

شهد الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، مراسم نقل وعاء ضغط المفاعل للوحدة النووية الأولى من ميناء مدينة سانت بطرسبورج إلى موقع المحطة النووية بالضبعة، وذلك على هامش مشاركته في القمة النووية العليا وفعاليات الأسبوع الذري العالمي بالعاصمة الروسية موسكو.

وأوضحت الوزارة، في بيان، أن وعاء ضغط المفاعل يعد من أهم وأكبر مكونات المفاعل النووي، ووظيفته احتواء المفاعل النووي ونقل حرارته بأمان إلى أنظمة توليد البخار، لتشغيل المحطة وضمان فعاليتها، ويمثل بدء نقل هذه المعدة العملاقة خطوة بارزة في تنفيذ مشروع المحطة النووية بالضبعة، في اطار البرنامج الكهربائية النووي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ويعكس التقدم في الأعمال والالتزام بمجريات التنفيذ وفقًا للجداول الزمنية المحددة.

وأشارت، إلى أن أعمال تصنيع وعاء ضغط المفاعل استغرقت ما يقارب الـ٤١ شهرًا، ومن المقرر أن يصل الى مصر خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر.

وأكد الدكتور محمود عصمت، أن المشروع النووي لتوليد الكهرباء يحظى بكامل الدعم، والمتابعة المستمرة من قبل الرئيس عبدالفتاح السيسي، وانه يسهم في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، سيما الطاقة النظيفة، وتعزيز أمن الطاقة، ودعم خطط التنمية الشاملة، والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وذكر، أن مشروع المحطة النووية بالضبعة يأتي في اطار الشراكة الاستراتيجية بين مصر وروسيا، وتعبيرا عن عمق العلاقات والروابط التاريخية وامتداداتها بين الدولتين والشعبين، والتي تتجلى في تنفيذ هذا المشروع العملاق في اطار البرنامج النووي المصري السلمي لتوليد الطاقة الكهربائية، موضحا التنسيق والتعاون والتكامل بين القائمين على تنفيذ محطة الضبعة النووية من الجانبين المصرى والروسي.

وأوضح، اهمية اللقاءات المباشرة والمتابعة المستمرة لمشروع المحطة النووية بالضبعة ومستجدات التنفيذ في ضوء الجدول الزمني لإنهاء الأعمال والانتهاء من المراحل المختلفة والربط على الشبكة، كاشفا عن احتفاء مصرى واحتفال سيتم تنظيمه خلال استقبال وعاء ضغط المفاعل بموقع المحطة كأهم وأكبر مكونات المفاعل النووى.

رضوى عبدالله

الاحتياط واجب

بقلم:
جرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

رائحة العفن الرقمي

هل تنفست .. يوما، رائحة العفن الرقمي.

تحيط بك .. من جميع الاتجاهات، وكأنك تسكن في مقبرة مظلمة..

أغلقت عليك .. آلاف السنين. فتحللت .. الأجساد والعقول بجانبك.

وأنت جالس متوحد، بكامل إرادتك .. ورائحة كريهة، خانقة، تتسلل .. في صمت، لتعم المكان كله.

تسرق انتباهك، وتلتهم تركيزك، وتستنزف أعصابك.

عبثاً يحاصرك .. ولكنه يرتدي نيو لوك New Look بمواصفات جاذبة، وصور متحركة، وألوان مبهرة.

يهدد .. سلامتك النفسية والاجتماعية ويستنزف بخسائره دخلك.

إنه التعفن الرقمي أو ما يطلق عليه العلماء Digital Decay / Digital Rot . مصطلح جديد نوعا ما على أسماع المتابعين والقراء. يستخدم لوصف الآثار السلبية للإفراط في استخدام التكنولوجيا أو التخمة الرقمية. وما يترتب عليها من خسائر إقتصادية واجتماعية ونفسية للفرد والمجتمع.

حيث أوضح Economist Intelligence Unit في تقريرها الذي نشر عام ٢٠٢٣ بعنوان In Search of Lost Focus , أن التشتت الذهني للفرد يأتي نتيجة التعرض لسيل مستمر من المقاطع والفيديوهات المثيرة بصريا خاصة على منصة التيك توك واليوتيوب. مما يتسبب في فقد حوالي ٥٨١ ساعة عمل سنويا. وخسارة مباشرة لدخل الفرد السنوي بلغت ٣٤,٤٤٨ دولار.

لأنه ببساطة يساعد على إفراز مادة الدوبامين التي تمنح الإنسان حالة من السعادة والرضا الزائفة. وتجعله غير قادر على الانفصال عن شاشات المحمول.

بمعنى أدق، إن الخسارة التشتت الذهني للفرد النتيجة التخمة الرقمية تتراوح ما بين ٢٥-٣٠٪ من وقت العمل وإجمالي معدلات الإنتاجية. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي(GDP) وتقليل فرص النمو المتوقع للاقتصاد. حتى أن التقرير موقع اقتصاد الشرق أشار إلى أن حجم الخسائر للاقتصاد الأمريكي بلغت حوالي ترليون دولار سنويا. هذا بالاضافة إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية للمؤسسات والشركات. وبالطبع زيادة في تكاليف التدريب وإعادة التأهيل للطاقات البشرية.

وعلى الصعيد الموازي للخسائر الاقتصادية، هناك خسائر غير مباشرة لظاهرة التعفن الرقمي منها : تراجع الابتكار، وإهدار وقت العمل، وتقليل من مهارات الأطفال اللغوية وقدرتهم التحصيلية. الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الكفاءة البشرية لصالح الروبوت وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، لتتسع فجوة البطالة العالمية. وترتفع الأعباء الصحية نتيجة لانتشار الأمراض النفسية كالاكتئاب، القلق، ومتلازمات الإرهاق الرقمي، ما يرفع معدلات الإنفاق العام على الصحة.

لكن السؤال الأهم !!

هل فقدنا السيطرة على أنفسنا كبشر، وسمحنا للتكنولوجيا وتطبيقاتها إلى التغول في حياتنا لتتحول من أداة للحرية والانطلاق والسرعة إلى سيد يتحكم في مليارات العقول البشرية عبر خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

العفن الرقمي .. ليس قدرا فرض على البشرية،

بل ناقوس خطر !! يدق لإعادة ترتيب أولويات حياتنا.

ودعوة لإعادة فك الأسر والتنفس بحرية من جديد.

الحل في !! الديتوكس الرقمي لتنظيف .. ذاكرتنا الافتراضية.

فالهروب من التكنولوجيا ليس الحل، بل إدارة علاقتنا مع الرقمنة وتحقيق التوازن بين مصادر المعرفة والمتعة والصحة النفسية والجسدية هو الغاية.

بروتوكول تعاون لتأهيل العمالة المسافرة للخارج من قائدي المركبات

شهد وزير العمل محمد جبران، فعاليات توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة العمل والاتحاد المصري للغرف السياحية – المركز المصري للقيادة الآمنة"، بشأن تقييم وتأهيل قائدي المركبات، بحضور حسام الشاعر رئيس اتحاد الغرف السياحية.

وقالت الوزارة في بيان ، إن البروتوكول يأتي في إطار جهود الوزارة للارتقاء بالكوادر البشرية وتطوير مهاراتها بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل محليًا ودوليًا، وفي إطار أهداف اتحاد الغرف السياحية بالحد من حوادث الطرق والارتقاء بجودة النقل بكافة صوره ورفع كفاءة ومهارة السائقين.

وأشارت الوزارة إلى أن البروتوكول يستهدف توحيد المعايير الخاصة بتقييم مهارات قائدي المركبات والفنيين، ورفع كفاءتهم من خلال برامج تدريبية متخصصة، إلى جانب تأهيل العمالة المصرية المقرر سفرها للخارج على أسس القيادة الآمنة، بما يعزز التنمية المستدامة في قطاع النقل ويحد من حوادث الطرق. كما ينص على التعاون المشترك بين الطرفين في إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متطورة، وتبادل الخبرات الفنية والإدارية، واعتماد الشهادات المهنية الصادرة عن المركز المصري للقيادة الآمنة، فضلًا عن تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ بنوده ووضع الضوابط والمعايير الفنية والإدارية اللازمة.

وفي سياق آخر، بحث وزير العمل محمد جبران، ووزيرة التضامن الاجتماعي مايا مرسي، آخر المستجدات بشأن تطورات الأحداث التي شهدتها شركة نايل لينين جروب للنسيج بالإسكندرية، من احتجاجات بسبب مطالب عمالية مشروعة وشروط عمل.

وأوضح جبران أن إدارة الشركة أعلنت عن امتثالها إلى كافة ملاحظات الوزارة بشأن تلك المطالب والشروط الواجب توافرها في بيئة العمل، وكذلك التسوية الودية، والتعويض اللازم لصالح العاملة دعاء أحمد عطيفي التي فقدت طفلتها الرضيعة إبنة الثلاثة أشهر، التى توفيت على ذراعها.

اتحاد الغرف يكشف عن أسعار برامج الحج السياحي لموسم ٢٠٢٥-٢٠٢٦

كشف اتحاد الغرف السياحية عن المؤشرات الأولية لأسعار برامج الحج السياحي لموسم ٢٠٢٥-٢٠٢٦، حيث من المتوقع أن تشهد الأسعار استقرارًا عند نفس مستويات الموسم الماضي دون أي زيادة، وذلك في ظل ثبات سعر صرف الريال السعودي.

وأوضح الاتحاد أن خطة توزيع التأشيرات ستتجه نحو تخصيص ٨٠٪ من التأشيرات للحج الاقتصادي مقابل ٢٠٪ فقط لبرامج الخمس نجوم، مع التأكيد على أن الشركات السياحية بدأت بالفعل الاستعدادات المبكرة لتنظيم الرحلات، بما يضمن توفير أفضل الخدمات للحجاج، والالتزام الكامل بالضوابط والاشتراطات التي ستعلن رسميًا خلال الفترة المقبلة.

وجاءت أسعار برامج الحج السياحي للموسم الماضي والتي ستظل سارية للموسم الجديد على النحو التالي:

برامج الخمس نجوم:

خمس نجوم (أ) من ساحة الحرم وحتى ٢٥٠ متر: ٥٨٠ ألف جنيه.

خمس نجوم (ب) من ساحة الحرم وحتى ١٢٥٠ متر: ٥٢٠ ألف جنيه.

برامج الحج الاقتصادي طيران:

اقتصادي (أ) موسم كامل بفنادق حتى ١٢٥٠ متر: ٢٩٥ ألف جنيه.

اقتصادي (ب) موسم كامل بفنادق بعد ١٢٥٠ متر وحتى ٢٠٠٠ متر: ٢٧٥ ألف جنيه.

اقتصادي (ج) تسكين بالمناطق المعتادة مثل "العزيزية – النزهة – الزاهر": ٢٥٠ ألف جنيه. برامج الحج السياحي البري ٢٠٢٥:

سياحي بري (أ) موسم كامل بفنادق حتى ١٢٥٠ متر: ٢٦٠ ألف جنيه.

سياحي بري (ب) موسم كامل بفنادق بعد ١٢٥٠ متر وحتى ٢٠٠٠ متر: ٢٤٥ ألف جنيه.

سياحي بري (ج) تسكين بالمناطق المعتادة مثل "العزيزية – النزهة – الزاهر": ٢٢٥ ألف جنيه.

قرار جمهوري بإنشاء منطقة جرجوب الاقتصادية الخاصة

نشرت الجريدة الرسمية في العدد ٣٧ مكرر "ج"، الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٢٥، قرار رئيس جمهورية مصر العربية، رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠٢٥، بشأن إنشاء منطقة جرجوب الاقتصادية الخاصة.

«المادة الأولى»

تعتبر منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة وفقًا لأحكام قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة المشار إليه الأراضي الواقعة ناحية الساحل الشمالي الغربي بمساحة إجمالية مقدارها ٤٠٢١٩٦,٦٨ فدان تقريبًا تعادل ١٦٨٩٥٦١١٠٠م٢ على النحو الآتي:

مساحة ٨٠٦٨٨,٨٨ فدان تقريبًا تعادل ٣٣٨٩٦٠٤٩٦م٢ وفقًا للوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ويرمز لها بالحرف "أ".

مساحة ٢٩٥٦٤١,٥٧ فدان تقريبًا تعادل ١٢٤١٩٤٠٨٧٢م٢ وفقًا للوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ويرمز لها بالحرف "ب".

مساحة ٢٨١٨,٩٢ فدان تقريبًا تعادل ١١٨٧١٨٣٣م٢ وفقًا للوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ويرمز لها بالحرف "ج".

مساحة ٢٣٠٤٧,٣١ فدان تقريبًا تعادل ٩٦٨١٧٩٠٠م٢ وفقًا للوحة وجدول الإحداثيات المرفقين ويرمز لها بالحرف "د".

«المادة الثانية»

لا تخل أحكام ذلك القرار بأية مراكز قانونية أو تعاقدات سابقة على تاريخ العمل به.

«المادة الثالثة»

تحتفظ القوات المسلحة بملكياتها للأراضي داخل المساحات المبينة بالمادة الأولى من هذا القرار كمناطق استراتيجية ذات أهمية عسكرية تخص شئون الدفاع عن الدولة.

«المادة الرابعة»

يلغي قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢٣ المشار إليه.

«المادة الخامسة»

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وفي يونيو الماضي، كان مجلس الوزراء المصري وافق خلال اجتماعه الأسبوعي، على مشروع قرار رئيس الجمهورية بإنشاء منطقة جرجوب الاقتصادية الخاصة، كمنطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة.

وزيرة التنمية المحلية و البيئة تصدر توجيهات جديدة لتطوير محمية «رأس محمد»

وجهت منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، بتسريع التفعيل الكامل لمنظومة التحصيل الإلكتروني لتذاكر الزيارة والأنشطة بمحمية رأس محمد، بما يضمن الشفافية في إدارة الموارد ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للزوار، في إطار خطة الدولة للتحول الرقمي بالمحميات الطبيعية.

كما شددت على سرعة الانتهاء من تركيب الشمندورات الخاصة بحماية الشعاب المرجانية من التدهور الناتج عن الممارسات السياحية غير المنضبطة، إلى جانب الإسراع في صيانة مراكب الرصد البحري بما يضمن إحكام الرقابة على الأنشطة البحرية وحماية الموارد الطبيعية من أي ممارسات ضارة.

وخلال جولتها داخل المحمية، تفقدت معامل الرصد البحري، حيث استمعت إلى شرح حول منظومة رصد الكائنات البحرية، التي تُعد أداة علمية لمتابعة حالة الشعاب المرجانية والأسماك والكائنات النادرة، والتي تضم أكثر من ٢٢٠ نوعًا من الشعاب المرجانية وألف نوع من الأسماك.

كما زارت مركز الزوار، واطلعت على دوره التوعوي في تعزيز الثقافة البيئية لدى الزوار وتسليط الضوء على قيمة المحمية وما تحتويه من شعاب وكائنات فريدة، بجانب تفقدها منطقة التخييم للتعرف على متطلبات الإقامة والإجراءات الخاصة بها.

وأكدت عوض أهمية إنهاء المشكلات الإدارية والفنية داخل المحمية بما يعزز كفاءة إدارتها واستدامة مواردها، مشيرة إلى أن رأس محمد تُعد من أهم المحميات العالمية بمساحة تبلغ ٨٥٠ كم² وتضم بيئات برية وبحرية نادرة. كما تفقدت منطقة المانجروف واستعرضت مع الباحثين دورها كحاجز طبيعي يحمي السواحل ويحافظ على التنوع البيولوجي.

«معلومات الوزراء» يستعرض تقرير الوكالة الدولية للطاقة حول سوق النفط العالمي لعام ٢٠٢٥

في إطار اهتمام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، برصد وتحليل كل ما يصدر عن المنظمات الدولية من تقارير ومؤشرات تتعلق بالتطورات الاقتصادية العالمية، والتي تنعكس آثارها على الاقتصاد المصرى بشكل مباشر أو غير مباشر: سلط المركز الضوء على التقرير الصادر عن «الوكالة الدولية للطاقة» بشأن أوضاع سوق النفط العالمية، والذي تناول حجم الطلب والعرض خلال عام ٢٠٢٥.

أشار التقرير إلى توقعات الوكالة بارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار ٧٤٠ ألف برميل يوميًا على أساس سنوي في عام ٢٠٢٥، وهو ارتفاع طفيف مقارنة بالتوقعات السابقة، ويُعزى هذا الارتفاع إلى مرونة عمليات التسليم في الاقتصادات المتقدمة، مقابل تباطؤ الاستهلاك نسبيًا في الاقتصادات الناشئة، وقد تجاوز نمو الطلب في دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» نحو ٨٠ ألف برميل يوميًا، على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥، وذلك بدعم من انخفاض الأسعار، إلا أنه من المتوقع أن يدخل في مرحلة انكماش في النصف الثاني، بما يجعل الاستهلاك السنوي للنفط في ٢٠٢٥ مستقرًا بشكل عام.

وفي المقابل، ارتفع المعروض العالمي من النفط في أغسطس ليصل إلى مستوى قياسي بلغ ١٠٦.٩ مليون برميل يوميًا، مع استمرار تحالف «أوبك+» في تخفيف تخفيضات الإنتاج، واقتراب المعروض من الدول غير الأعضاء في (أوبك+) من أعلى مستوياته على الإطلاق، وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج سيرتفع بمقدار ٢.٧ مليون برميل يوميًا ليصل إلى ١٠٥.٨ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٥، ثم بزيادة ٢.١ مليون برميل يوميًا، ليصل إلى ١٠٧.٩ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٦، وفيما يخص مصافي النفط الخام، فقد شهدت إنتاجيتها ارتفاعًا حادًا في أغسطس بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميًا لتصل إلى مستوى قياسي عند ٨٥.١ مليون برميل يوميًا. غير أنه من المتوقع أن تتراجع بمقدار ٣.٥ مليون برميل يوميًا حتى أكتوبر مع تكثيف أعمال الصيانة الموسمية.

وعلى هذا الأساس، يُرجَّح أن يبلغ متوسط إنتاجية المصافي العالمية نحو ٨٣.٥ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٥، ونحو ٨٤ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٦، مع تباطؤ النمو من ٥٨٠ ألف برميل يوميًا إلى ٥٤٠ ألف برميل يوميًا على التوالي. ورغم ذلك، ما زالت هوامش أرباح التكرير قوية، إذ عوّض تحسن اقتصاديات البنزين جزئيًا التراجع الحاد في شقوق الديزل (Diesel cracks).

السكة الحديد تعلن تشغيل خدمات جديدة لركاب الوجه القبلي

أعلنت الهيئة القومية لسكك حديد مصر عن حزمة جديدة من الإجراءات التشغيلية التي تستهدف تحسين رحلات قطارات الوجه القبلي وتوفير خيارات أكثر تنوعًا وراحة للمسافرين، بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لجمهور الركاب وتلبية احتياجاتهم المتزايدة.

وأكدت الهيئة، في بيان لها ، أنه تقرر بدءًا من يوم أمس السبت ، تشغيل خدمة جديدة بعربات ثانية فاخرة على خط القاهرة – أسيوط والعكس، حيث تم تشغيل القطار رقم ٩٣٠ من القاهرة إلى أسيوط، لينطلق من محطة القاهرة في تمام الساعة ٠٨:٣٠ صباحًا ويصل أسيوط الساعة ١٣:٢٠ ظهرًا، وذلك طبقًا للجدول المرفق، على أن يعود القطار نفسه برقم ٩٢٩ من محطة أسيوط في تمام الساعة ١٣:٤٠ ظهرًا ليصل إلى القاهرة في الساعة ١٨:٣٠ مساء.

وقررت هيئة السكة الحديد امتداد مسير القطارين ٩٢٦ / ٩٢٧ (ثانية فاخرة) على خط (الإسكندرية – القاهرة) ليصلا إلى محطة أسيوط، حيث يقوم قطار ٩٢٦ من محطة الإسكندرية في تمام الساعة ٠٤:٤٥ فجرًا ليصل إلى أسيوط في الساعة ١٢:١٥ ظهرًا، أما قطار ٩٢٧ فسيبدأ رحلته من محطة أسيوط في تمام الساعة ١٦:٠٠ عصرًا ليصل إلى الإسكندرية في الساعة ٢٣:٥٠ مساءً، وذلك وفقًا للجداول الزمنية المعلنة.

وأوضحت الهيئة أن هذه التعديلات تأتي في إطار خطتها لتوسيع نطاق خدماتها وتعزيز الربط بين أقاليم الجمهورية، مشيرة إلى أن تشغيل هذه الخدمات الجديدة يستتبع إجراء تعديلات على مواعيد عدد من القطارات الأخرى.

قبل انعقادها أكتوبر المقبل

وزيرة التخطيط تناقش الاستعدادات الخاصة بانعقاد القمة المصرية الأوروبية

بحثت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خلال استقبال، أنجلينا ايخورست، سفيرة الاتحاد الأوروبي بمصر، سبل التعاون المشترك، وتطورات الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين.

وأكدت المشاط: عمق العلاقات المصرية الأوروبية التي تشهد تحولا استراتيجيًا في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، خاصة عقب ترفيع العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في مارس ٢٠٢٤، والإعلان عن الحزمة المالية الأوروبية لمصر بقيمة ٧,٤ مليار يورو، موضحة أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تحرص على المتابعة المستمرة بين الجهات الوطنية والأوروبية لتنفيذ الشق الاقتصادي الخاص بهذه الشراكة.

وناقش الجانبان مستقبل العلاقات الاستراتيجية والثنائية المشتركة خاصة فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي وجهود جذب الاستثمارات من خلال آلية ضمانات الاستثمار بقيمة ١,٨ مليار يورو.

وأكدت المشاط، أن القمة الأوروبية المصرية المقرر انعقادها في أكتوبر المقبل بالعاصمة البلجيكية «بروكسل»، ترسخ الشراكة القائمة وتعكس تقارب الرؤى بين الجانبين والحرص على المصالح المشتركة لتحقيق التنمية وذلك بفضل الروابط المشتركة بين مصر والاتحاد الأوروبي.

وذكرت أن التطور المستمر للعلاقات المصرية الأوروبية تتزامن مع التحول الذي تشهده مصر على الصعيد الاقتصادي، حيث تسعى الحكومة لمواصلة مسار الإصلاح الاقتصادي، من خلال إطلاق «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، بهدف تعظيم ال

أول أكتوبر.. إطلاق منصة تقديم طلبات الوحدات البديلة للإيجار القديم

أكد المهندس عمرو خطاب، المتحدث باسم وزارة الإسكان، أن المنصة الإلكترونية المخصصة لتقديم طلبات الحصول على الوحدات السكنية البديلة للإيجار القديم أصبحت جاهزة للإطلاق، ومن المقرر بدء تفعيلها في أول أكتوبر المقبل.

وقال خطاب، إن هذه الخطوة تأتي تنفيذًا لأحكام القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٥ الذي يهدف إلى تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.

وأوضح خطاب، أن الوزارة تتابع تنفيذ المنصة بشكل مباشر ويومي، مشيرًا إلى أن الإعلان الرسمي الذي صدر قبل أسبوعين قد أكد الجاهزية الفنية الكاملة للمنصة، وبدء العد التنازلي لإتاحتها أمام المواطنين الراغبين في الحصول على وحدات بديلة.

وأشار المتحدث باسم وزارة الإسكان، إلى أن المنصة ستكون متاحة لجميع المواطنين المتضررين من قانون الإيجار القديم، مع توفير خيارات متعددة للتقديم.

ولفت، إلى أن التقديم سيكون ممكنًا إلكترونيًا عبر المنصة، وكذلك من خلال مكاتب البريد المنتشرة في جميع محافظات الجمهورية، وذلك لتسهيل العملية على المواطنين.

خطوات جديدة علي طريق توطين صناعات النقل في مصر

ميناء الإسكندرية يستقبل وفدا من قيادات كبريات الشركات الأمريكية المهتمه بالاستثمار في مجال النقل البحري

تتوسع مصر يوما بعد الآخر في دعم صناعات "النقل" المختلفة ، سعيا وراء تحقيق هدف توطينها في مصر ، وذلك بالتعاون مع كبريات الشركات العالمية العاملة في هذا المجال .

وفي هذا الإطار استقبل ميناء الإسكندرية خلال الأسبوع الماضي هيرو مصطفي جارج سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية علي رأس وفد ضم عددا من قيادات كبريات الشركات الأمريكية المهتمه بالاستثمار في مجال النقل البحري وقيادات وزارة النقل والهيئة العامة لميناء الإسكندرية، وذلك في إطار التعاون الإستراتيجي المشترك بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في شتي المجالات.

وعقد الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل والسفيرة الأمريكية مؤتمرا صحفيا بمحطة تحيا مصر متعددة الأغراض بميناء الإسكندرية ، أشار في بدايته إلي أهمية محطة تحيا مصر التي يقام عليها المؤتمر الصحفي والتي تعتبر من أحدث المحطات في الشرق الأوسط والتي تديرها شركة TMT التي تضم شركة EGMPT المصرية ،وCMA الفرنسية والتي تم إنشاؤها ضمن خطة انشاء ميناء الإسكندرية الكبير الذي يضم موانئ الإسكندرية والدخيلة والمكس ، مشيرا إلي أن ميناء الاسكندرية هو أحد أهم الموانئ علي البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط.

وأضاف أن مصر منفتحة علي التعاون مع كافة الشركات العالمية ومنها الشركات الأمريكية والتي ندعوها للاستثمار في مجال إدارة وتشغيل أحد المحطات بميناء الإسكندرية او الموانىء المصرية الاخري خاصة في ظل التطوير الشامل التي تشهده تلك الموانئ.

وتابع: كما يمكن التعاون مع الشركات الأمريكية في مجال تطوير الاسطول التجاري المصري خاصة مع الخطوات الكبيرة التي اتخذتها مصر لإستعادة قوة الأسطول التجاري المصري تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية بالاضافة الى امكانية التعاون في مجال تكوين شركات في مجال النقل البحري والتعاون مع الشركات الامريكية في مجال الموانىء الجافة والمناطق اللوجيستية المرتبطة بالموانئ والتي تلعب دورا هاما في عدم تكدس الحاويات بالموانئ.

ولفت الوزير إلي أنه نشاط استثماري هام أمام الشركات الأمريكية في السوق المصري ، كما أن هناك فرصا استثمارية اخرى في مجال ادارة وتشغيل أحد خطوط القطار الكهربائي السريع الذي يربط بين الموانىء البحرية والجافة والمناطق الصناعية بالاضافة الى امكانية التعاون في تنفيذ منطقة صناعة عامة او متخصصة في احد المناطق الصناعية الكبرى بمصر وخاصة مع العلاقات المتميزة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

ودعا نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية والنقل، الشركات الأمريكية للإستثمار في ميناء الإسكندرية وكافة الموانئ المصرية، مشيرا إلي هناك مجالات عدة تم تطويرها في النقل البحري مثل الاسطول المصري.

واشار إلى أنه تم عرض إنشاء ميناء جاف ومنطقة لوجستية، على الشركات الأمريكية، كذلك ادارة أحد الخطوط بشبكة القطارات السريعة، وعدد أخر من المشروعات، مشيرا إلى أن الوزارة جازة لتقديم كافة التسهيلات الضرورية للتراخيص.

يذكر أن ميناء الأسكندرية يشهد أعمال تطوير موسعة، شملت تنفيذ عدد من المشروعات على رأسها محطة تحيا مصر متعددة الأغراض، وكذلك أعمال تعميق لغاطس السفن بالميناء وإضافة عدد من الأرصفة، ضمن مشروع ميناء الإسكندرية الكبير.

مجمع الستوم الصناعي

من ناحية أخري ، وفي إطار جهود توطين صناعات النقل بمصر ، بدأت شركة الستوم العالمية بوضع حجر الأساس لإنشاء مجمع صناعي بمدينة برج العرب بالإسكندرية على مساحة ٤٠ فدانا والذي سيضم مصنعين عملاقين يمثلان نقطة تحول هامة في مجال توطين صناعة السكك الحديدية في مصر، "مصنع إنتاج الأنظمة الكهربائية ومكونات السكك الحديدية (إشارات- مكونات- لوحات ودوائر كهربائية للتحكم- ضفائر كهربائية، إلخ) والذي سيقام على مساحة ٢٧ فدان والذي سينتج كافة أنواع الوحدات المتحركة "مترو- ترام LRT- مونوريل- قطار سريع، وغيرها».

ويعتمد الخط السادس للمترو بشكل رئيسي على الصناعات المحلية من خلال مجمع الستوم الصناعي لإنتاج الأنظمة والوحدات المتحركة المقرر تشغيلها في الخط، وذلك وفقا لاتفاقية إطارية تم توقيعها بين الهيئة القومية للأنفاق وشركة الستوم ترانسبورت إس آيه الفرنسية ، بشأن أعمال أنظمة السكك الحديدية وأعمال السكة وتصنيع وتوريد الوحدات المتحركة لمشروع الخط السادس لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ، وستلتزم الشركة بموجب هذه الاتفاقية بتعظيم دور التصنيع المحلي للوحدات المتحركة، بما في ذلك استخدام المنتجات المصنعة محليا، على أن تكون نسبة المكون المحلي في بنود اعمال الأنظمة في حدود ٣٥ ٪ وفي بنود الوحدات المتحركة تصل إلى ٥٥ ٪ وبموجب هذه الاتفاقية ستقوم الحكومة الفرنسية بتوفير منحة لإعداد المرحلة الثانية من دراسات الخط السادس لمترو الأنفاق لإعداد التصميم المبدئي والمواصفات الفنية حتى مرحلة التعاقد.

والخط السادس للمترو سيمتد في مسار موازي للخط الأول "العمود الفقري" للشبكة لتخفيف العبء عنه، وتسهيل حركة تنقل المواطنين حيث سيربط شمال القاهرة بجنوبها ويمتد من منطقة الخصوص شمالا وحتى المعادى الجديدة كما يمتد جنوبا حتى منطقة ورشة عمرة الخط الأول بطرة البلد بطول ٣٨,٦ كم و٢٦ محطة، ويتبادل الخط الخدمة مع الخط الأول للمترو بمحطتى الدمرداش وطرة البلد ومع الخط الثالث للمترو بمحطة العباسية ومع الخط الرابع للمترو في محطة السيدة عائشة.

وأعلن الفريق كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، أنه جارى دراسة تنفيذ امتداد الخط السادس للمترو على طريق السخنة حتى القاهرة الجديدة للربط جنوبا مع الخط الأول من شبكة القطار الكهربائى السريع بمحطة محمد نجيب والربط شمالا مع مونوريل شرق النيل بمحطة النرجس، بشارع التسعين الجنوبي .

ويبدأ المسار من منطقة الخصوص في مسار سطحي ثم يرتفع في مسار علوى حتى محطة دير الملاك ثم يمتد في مسار نفقي مارا بمحطة الدمرداش ليتكامل الخدمة مع الخط الأول للمترو ثم يتقاطع مع الخط الثالث للمترو بمحطة العباسية ثم يستمر ليتقاطع مع الخط الرابع للمترو بمحطة السيدة عائشة ثم يمتد في مسار علوي حتى المعادي الجديدة ، ومن المخطط تنفيذ وصلة مفردة بطول ٣,٤ كم (عدد ٣ محطة) من منطقة الستالايت وحتى منطقة ورشة عمرة الخط الأول بطرة البلد، لينقل حوالى ١,٥ مليون راكب يوميا.

ومقرر أن يضم الخط السادس للمترو، ٢٦ محطة هي، محطات الخصوص - بهتم - وهى محطات سطحية، ومحطات ٢٣ يوليو - مسطرد - عزبة الريس - السواح - الوايلى وهى محطات علوية، ومحطات الزاوية الحمراء - الدمرداش - العباسية - نادى الشرطة - الحلبى - حديقة الازهر - السيدة عائشة - مجرى العيون - متحف الحضارات، وهى محطات نفقية، كذلك محطات البساتين - المركز الأولبى - مدينة المعراج - ودى دجلة - زهراء المعادى - القطامية - المعادى الجديدة، وهى محطات علوية، بالإضافة إلى وصلة بطول ٣,٤ كم وتضم محطة المعادى - طرة البلد وهى محطات علوية أيضا.

وتعمل وزارة النقل المصرية على الاستفادة من العلاقات التاريخية بين مصر وفرنسا ، في التعاون الاقتصادي والتنموي في كافة المجالات والتي من أهمها تطوير قطاع النقل السككي ومشروعات الجر الكهربائي والمخطط توطين صناعتها في مصر من خلال إنشاء مجمع صناعي يضم مصنعين أحدهما لتصنيع الأنظمة الكهربائية والتحكم والآخر للوحدات المتحركة ذات الجر الكهربائي بمختلف أنواعها على مساحة ٦٦ فدان بمدينة برج العرب بالإسكندرية، حيث سيتم تصنيع جميع المكونات الكهروميكانيكية وجزء كبير من الوحدات المتحركة للخط السادس للمترو علاوة على تصنيع كافة المكونات الكهروميكانيكية المطلوبة لتطوير الخط الأول لمترو وترام الرمل وكذلك تصنيع نظم الإشارات لخطوط السكك الحديدية المختلفة كما سيتم تصدير منتجات هذه المصانع إلى جميع دول العالم وتحقيق عائد اقتصادي للدولة المصرية كما سيوفر هذا المجمع الصناعي أكثر من ١٢٠٠ فرصة عمل للمهندسين والفنيين المصريين .

دعم القطارات السريعة

يذكر أنه مع البدء في إنشاء شبكة القطارات السريعة فى مصر تم الاعتماد على الاستيراد لحين توطين صناعات عديدة منها إنشاء مصنع لإنتاج قضبان القطار السريع، بالسويس، وكذلك إنشاء مجمع الستوم لصناعى بمدينة برج العرب بالإسكندرية على مساحة ٤٠ فدانا والذى سيضم مصنعين عملاقين يمثلان نقطة تحول هامة في مجال توطين صناعة السكك الحديدية فى مصر، "مصنع إنتاج الأنظمة الكهربائية ومكونات السكك الحديدية (إشارات- مكونات- لوحات ودوائر كهربائية للتحكم- ضفائر كهربائية، إلخ) والذى سيقام على مساحة ١٣ فدان، والمصنع الثانى مقام على مساحة ٢٧ فدان والذى سينتج كافة أنواع الوحدات المتحركة (مترو- ترام LRT- مونوريل- قطار سريع، إلخ).

كما وطنت وزارة النقل مؤخرا صناعة مفاتيح السكة الحديد "التحويلة" ومفتاح السكة الحديد هو جزء مهم جدا في السكة حيث يعتمد عليه في تغيير مسار القطار ونقله من سكة لأخرى، ولكن مفاتيح سكة القطار السريع مختلفة عن مفاتيح السكة الحديد، فهى لها مواصفات مختلفة وخامات بمواصفات مختلفة، وتعاقدت شركة فويست ألين النمساوية المتخصصة فى إنتاج مفاتيح السكة الحديد مع وزارة النقل لإنتاج مفاتيح خاصة لمشروع القطار السريع من ورش العباسية.

شركة ألستوم العالمية تدشن مجمع صناعى بمدينة برج العرب بالإسكندرية يضم مصنعين عملاقين يمثلان نقطة تحول هامة في مجال توطين صناعة السكك الحديدية في مصر

وتمتد شبكة القطارات السريع المصرية على مسافة تصل لـ ٢٠٠٠ كم، ومن المقرر أن يتم إنشاء خط رابع من خلال القطاع الخاص، ومن المخطط أن يتم إنتاج كل وحدات الخط داخل مصر، بالتعاون مع الشركات العالمية.

ويتم تنفيذ أعمال شبكة القطار الكهربائى السريع لربط كافة أنحاء الجمهورية ببعضها وبتنفيذ الخط الأول من الشبكة يكون قد تحقق الربط بين البحرين الأحمر والمتوسط بريا ليكون بمثابة قناة سويس جديدة على قضبان.

وفي تصريحات سابقة ، أكد المهندس محمد السعداوي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة القابضة للصناعات المعدنية، أن خطة الدولة لتوطين الصناعة تسير بخطى واضحة، وأن الشركة القابضة تركز على تعميق التصنيع المحلي خاصة في الصناعات المعدنية التي تملك فيها مصر مزايا نسبية مثل صناعة السبائك الحديدية ، وسبيكة الفيرو سيليكون منجنيز وغيرها من الصناعات التعدينية بشركة النصر للتعدين وكذلك بشركة مصر للالومنيوم .

أضاف محمد السعداوي أن الشركة القابضة تولي اهتماماً كبيراً بتطوير خطوط الإنتاج في شركة السبائك الحديدية بأسوان وزيادة الطاقة الإنتاجية لسبيكة الفيرو سيليكون وسبيكة الفيرو منجنيز، تماشياً مع خطط التوسع في صناعات تدخل في إنتاج الحديد والصلب، والبطاريات، وبعض مكونات الصناعات الإلكترونية.

وأوضح أن هذه الصناعات الاستراتيجية تسهم في إحلال الواردات وتوفير العملة الصعبة، كما تمثل فرصة حقيقية لمضاعفة الصادرات المصرية إلى الأسواق الإقليمية والدولية ، خاصة الأسواق الأفريقية التي تحتاج لمثل هذه المنتجات وتستوردها من دول أخرى بأسعار مرتفعة.

وأضاف السعداوي أن أحد أهم أهداف خطة التوطين هو التحول من تصدير المواد الخام إلى تصنيع المنتجات نصف المصنعة أو تامة الصنع ، مما يضاعف القيمة المضافة ويحقق عوائد أعلى للدولة.

وأشار إلى أن هناك تعاونا وثيقا مع وزارتي قطاع الأعمال العام والصناعة، لتعزيز التكامل الصناعي بين الشركات التابعة، إلى جانب التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص ،والمستثمرين العرب والأجانب، لتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا .

رضوى عبدالله

أصبحت بيئة جاذبة للمستثمرين الدوليين

السوق العقاري في مصر تبحث عن آليات وضوابط محددة للتسعير

مشاركة عربية وإقليمية واسعة في النسخة ١٤ من «سيتي سكيب مصر»

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية، حرصها على تعزيز الشفافية وضبط السوق العقارية وحماية حقوق المطورين والمستثمرين، مبينة أنها لوحظ في الآونة الأخيرة وجود بعض محاولات التلاعب من قبل أشخاص غير مختصين مع عدد من المطورين العقاريين، الأمر الذي قد يضر بمصالح المتعاملين في هذا القطاع الحيوي.

وقررت الوزارة، إنشاء وحدة خاصة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، لمتابعة وحل مشكلات المستثمرين والمطورين العقاريين، وتكون الوحدة معنية ب التنسيق المباشر مع القطاعات والإدارات المركزية والأجهزة المختلفة لتذليل العقبات ومتابعة حل المشكلات في أسرع وقت ممكن، وعقد اجتماعات دورية مع المستثمرين والمطورين، سواء بشكل جماعي أو فردي، للاستماع للملاحظات والمقترحات، ووضع آلية متابعة لما يتم الاتفاق عليه.

كما تختص الوحدة بإعداد تقارير دورية تتضمن (المشكلات المثارة - الإجراءات التي تم اتخاذها - مدى التقدم في الحلول - التوصيات المطلوبة للعرض على السلطة المختصة)، واقتراح سياسات أو تعديلات تنظيمية وتشريعية تسهم في تحسين بيئة الاستثمار العمراني وتشجيع المستثمرين المطورين الجادين، متابعة التزامات المستثمرين والمطورين وفقا للعقود المبرمة، والعمل على حل النزاعات أو المشكلات التنفيذية بما يضمن حقوق الهيئة ويحقق مصلحة الطرفين، بالإضافة إلى التنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى لطرح الحلول المشتركة وتسهيل الإجراءات، وقياس رضا المستثمرين والمطورين بشكل دوري، واعتبار نتائج هذا القياس مؤشرًا لتحسين الأداء المؤسسي بالهيئة.

وتكون الوحدة معنية أيضًا بتيسير قنوات التواصل بين الهيئة والمستثمرين عبر اجتماعات، منصات الكترونية، وتخصيص رقم «٠١١٤٠٥٥٤٠٠٠» رسميًا على تطبيق واتساب للتواصل المباشر مع الوحدة، بهدف تسهيل استقبال شكاوى واستفسارات المطورين العقاريين، بما يعزز من سرعة الاستجابة وتحقيق الشفافية، وسيتم الإعلان عن الرقم عبر المنصات الرسمية للوزارة.

وفي هذا السياق، أكد المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، أن الوزارة تعمل على حماية حقوق جميع الأطراف المتعاملة في السوق العقارية، وضمان بيئة استثمارية آمنة ومنظمة، مشيرًا إلى أن إنشاء هذه الوحدة الجديدة يعكس إصرار الوزارة على مواجهة أي ممارسات غير قانونية أو محاولات للتلاعب، والعمل بكل حزم للتصدي لأي تجاوزات، بما يضمن استقرار السوق ويعزز ثقة المواطنين والمستثمرين.

سيتي سكيب مصر

وكان المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، افتتح الأسبوع الماضي ، فعاليات الدورة الرابعة عشرة من معرض "سيتي سكيب مصر"، أكبر منصة عقارية في السوقين المحلية والإقليمية.

أقيم المعرض تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خلال الفترة من ٢٤ حتى ٢٧ سبتمبر الجاري، بمركز مصر للمعارض والمؤتمرات الدولية.

وشارك في المعرض هذا العام نخبة من كبار المطورين العقاريين المحليين والعرب والدوليين، بالإضافة إلى حضور قوي من المستثمرين وصنّاع القرار وخبراء السوق، في حدث يعد الأبرز على أجندة الفعاليات العقارية بالمنطقة.

وخلال جولته داخل أجنحة المعرض، استمع وزير الإسكان إلى عروض تفصيلية قدمتها الشركات المشاركة، واطلع على أحدث مشروعاتها العمرانية.

كما أجرى نقاشات موسعة مع عدد من كبار المطورين العرب، تناولت فرص التوسع الاستثماري في مصر وسبل تعزيز الشراكات المستقبلية.

وفي تصريحات له ، أكد الوزير على أن المشاركة الواسعة من الشركات المحلية والعربية والدولية تعكس الثقة في السوق العقارية المصرية، التي ما زالت تحتفظ بمكانتها كأحد أبرز الأسواق الواعدة في المنطقة.

كما أوضح "الشربيني" أن الدولة المصرية حريصة على توفير بيئة استثمارية مستقرة وشفافة

من خلال تطوير آليات تخصيص الأراضي وتحسين بيئة التعاقدات العقارية، إلى جانب وجود تشريعات واضحة تنظم القطاع وتعزز من جاذبيته للمستثمرين الأجانب.

و أضاف أن استقرار السوق المصرية، واستمرار الطلب الحقيقي على العقار، يمثلان ضمانة قوية لاستدامة الاستثمارات ونجاحها على المدى الطويل ، مؤكدا

أن الوزارة تعمل باستمرار على دعم جهود القطاع الخاص وتوفير فرص متنوعة للتوسع العمراني.

و أشار وزير الإسكان إلى أن استراتيجية الوزارة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تعتمد على طرح أراضٍ بمختلف الأنشطة بالإضافة

إلى تقديم أنماط سكنية متنوعة، إلى جانب تنفيذ مدن ذكية والتي توفر منصة مثالية لتبادل الخبرات والتعرف على أحدث الابتكارات في مجالات التطوير العقاري والتخطيط الحضري.

وشهدت نسخة هذا العام إطلاق جناح دولي جديد يضم عدداً من كبريات الشركات العالمية

في خطوة تعزز من مكانة "سيتي سكيب مصر" كحدث محوري على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومنذ انطلاقه في مصر عام ٢٠١٢، نجح المعرض في استقطاب أكثر من ٨٠ مطوّرًا عقاريًا في كل دورة، ويقام أيضًا في عدة دول عربية مثل السعودية والبحرين وقطر.

وفي نسخة هذا العام ، شاركت شركة ميدار للاستثمار والتنمية العمرانية كراع رئيسي لمعرض وقمة «سيتي سكيب»، في إطار التزامها بدعم التنمية العمرانية المستدامة، كما شارك في الحدث أكثر من ٨٠ مطورًا عقاريًا محليًا ودوليًا، يقدمون ما يزيد على ألف مشروع متنوع ما بين سكني وسياحي وإداري وتجاري، كما يشهد المؤتمر لأول مرة جناحًا دوليًا بمشاركة مطورين من الإمارات وعمان واليونان.

جاءت هذه الدورة في توقيت بالغ الأهمية بالنسبة للسوق العقارية المصرية، وسط نقاشات حيوية بين أوساط المطورين العقاريين والحكومة بشأن الحاجة إلى رؤية متكاملة وعصرية لتنظيم السوق العقارية وحوكمة العلاقات التشابكة بين أطرافها من شركات التطوير العقاري والعملاء والدولة وشركات الوساطة العقارية، وبرزت خلال الأسابيع الأخيرة الحاجة إلى العديد من الإجراءات والآليات اللازمة من تأسيس كيان تنظيمي ورقابي حكومي على غرار النماذج العالمية والعربية، مثل دائرة الأملاك والأراضي في دبي، وإطلاق اتحاد للمطورين العقاريين لوضع تصنيف واضح وشفاف للشركات العقارية في السوق، وحل مشكلات التسجيل العقاري، وارتفاع أسعار الأراضي للمطورين، وضبط المنافسة بين العام والخاص، وإنهاء الفوضى في عمولات التسويق.

«الإسكان» تنشيء وحدة خاصة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لمتابعة وحل مشكلات المستثمرين والمطورين العقاريين ..

تحديات

كانت وتيرة المبيعات قد هدأت بشكل واضح، خاصة في القاهرة الكبرى، وبرزت إلى السطح مجموعة من التحديات التي تتعلق بآليات التسعير والجدل الدائر بشأن مد فترات الأقساط إلى آجال طويلة، واستمرار ارتفاع تكلفة التمويل، وتباطؤ سوق إعادة البيع، مع تزايد الدعوات إلى توجيه اهتمام أكبر نحو تلبية الطلب المتراكم على وحدات سكنية تلائم القدرات الشرائية للطبقات المتوسطة كأحد أهم مفاتيح تحفيز السوق الفترة المقبلة، وتوفير مبادرات تمويلية بفوائد ميسرة لإنعاش التمويل العقاري وتحقيق التلاقي بين الأسعار وقدرات المشترين. كما تواجه السوق العقارية اختبارًا جديدًا في مصداقيتها وثقة العملاء فيها، بعد المبيعات القياسية في الفترات السابقة، حيث أصبح الأهم حاليًا مدى قدرة المطورين على الوفاء بتلك الالتزامات وتنفيذ هذا الكم من الوحدات المبيعة بنفس المواصفات ومستوى الجودة وفي التوقيت الزمني المحدد لتسليم المشروعات إلى العملاء، أخذًا في الاعتبار احتمال اتساع دائرة الإلغاءات مع تباطؤ سوق إعادة البيع أو ما يعرف بـ«الريسيل»، وصعوبة تسييل أصولهم العقارية، أو القدرة على استكمال الأقساط مع المطور. ويعتمد جزء من مصداقية السوق أيضًا على إيجاد مرجعية لتسعير الوحدات العقارية، بعد أن شهدت السوق خلال العامين الماضيين تفاوتًا ملحوظًا في الأسعار وغير مبرر، ما أحدث حالة من الارتباك لدى العملاء، ودفع رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي إلى التأكيد مؤخرًا على ضرورة وجود آليات واضحة للتسعير تضمن الشفافية في ظل استقرار سعر الدولار ووجود رؤية اقتصادية أكثر وضوحًا.

بيئة استثمارية

من جانبه قال حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، إن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة المصرية أسهمت في خلق بيئة استثمارية جاذبة، وأعطت المستثمرين الدوليين الثقة لدخول السوق المصري. وأشار هيبة خلال مؤتمر سيتي سكيب مصر، إلى أنه لولا هذا التحول في مناخ الأعمال، لما كانت هناك مشاركة واسعة من المستثمرين الأجانب.

وأوضح، أن القطاع العقاري يُعتبر أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد المصري، نظرًا لتأثيره المباشر والواسع على العديد من القطاعات الأخرى، مشددا على أن الدولة تلعب دورًا فاعلًا في دعم الاستثمار من خلال وضع سياسات واضحة وفعالة، وتعزيز مستوى الاستدامة عبر تطوير البنية التحتية، أو من خلال تمكين القطاع الخاص بالآليات الملائمة التي تتيح له المشاركة في عمليات التطوير.

وتطرق هيبة، إلى الدور الكبير الذي يلعبه القطاع العقاري في دعم القطاعات المرتبطة، مثل السياحة، خصوصا وأن زيادة المعروض من الوحدات العقارية ينعكس إيجابيًا على نشاط السياحة، وأن القوانين الحالية تهدف إلى تعزيز هذا التكامل، لافتا إلى أن مصر تستهدف استقبال نحو ٣٠ مليون سائح، ومعظم الفنادق محجوزة بالكامل، ما يستدعي التوسع في إنشاء فنادق جديدة لتلبية هذا الطلب المتزايد.

وأشار إلى وجود فجوة واضحة في العروض من المساحات الإدارية، خاصة في مناطق مثل وسط البلد، وهو ما يمثل فرصة واعدة للاستثمار والتوسع في هذا المجال الحيوي.

مشاركة قطاع الأعمال

وخلال جولة له بالمعرض ، تفقد المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، جناحي شركتي مصر الجديدة للإسكان والتعمير، والإسكندرية للاستثمارات والتنمية العمرانية، التابعتين للشركة القابضة للتشييد والتعمير ،

وأكد أن هذه المشاركات تعكس حرص الوزارة على تعزيز الحضور في أكبر المحافل العقارية، وفتح المجال أمام شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص، مشددًا على أهمية الاستغلال الأمثل للأصول وتكثيف جهود البيع والتسويق باستخدام الوسائل الرقمية الحديثة، مشيدًا بجهود شركة ريل مارك للتسويق العقاري في الترويج للمشروعات العقارية وتسويقها داخل وخارج المعرض، وأن التكامل بين شركات التطوير العقاري والتسويق يعزز من قوة وتنافسية القطاع العقاري التابع لوزارة قطاع الأعمال العام.

فقاعة عقارية

من جانبهم قال خبراء القطاعين العقاري والتكنولوجيا إن الرقمنة والإدارة الذكية أصبحتا من أساسيات نمو القطاع العقاري وليستا رفاهية . وأكدوا أنه لا توجد فقاعة عقارية بل على العكس هناك نمو كبير في قطاع العقارات وأن حجم الطلب يفوق المعروض.

وأوضح هشام مهران، الرئيس التنفيذي لشركة أورنج مصر، أن التحول نحو العقارات الذكية أصبح ضرورة وليس رفاهية، مشيرا إلى العمل مع عدد من مطوري القطاع العقاري، وعلى رأسهم الأهلي صبور، لتحويل المنازل والمكاتب إلى وحدات ذكية ترتكز على الأمان والكفاءة والاستدامة.

من جانبه، قال المهندس أحمد صبور إن المعرض استقبل نحو ٥٠ ألف زائر خلال أيام انعقاده، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بالسوق المصرية

ونفى «صبور» وجود أو احتمالية حدوث «فقاعة عقارية» في مصر، موضحاً أن حجم الطلب يفوق دائماً حجم المعروض، وأضاف: «مصر تحتاج إلى نحو مليون وحدة سكنية سنويا، في حين يتم بناء حوالي ٦٥٠ ألف وحدة فقط، ودوما المعروض أقل من الطلب».

وكشف «صبور» أن صادرات العقار المصري شهدت طفرة واضحة، إذ ارتفعت من ٥٠٠ مليون دولار قبل عامين إلى ١,٦ مليار دولار حالياً، مع توقعات بتخطي ٤ مليارات دولار سنوياً في الفترة المقبلة. وأشار إلى أن الطلب يأتي من شرائح متنوعة، بداية من الإسكان المتوسط وحتى الوحدات الفاخرة التي تتراوح أسعارها بين ٧ و٨ ملايين جنيه، مع تزايد الاهتمام من المستثمرين الخليجيين والأوروبيين.

وأكد «صبور» أن التطوير العقاري لم يعد مقتصراً على القاهرة الكبرى، بل يمتد اليوم إلى الأقاليم، مثل المنصورة والمحلة وغيرهما، بجانب مشروعات كبرى في الساحل الشمالي الذي تحول إلى محور رئيسي للاستثمار بعد أن كان يفتقر للخدمات قبل ١٠ سنوات، وكذلك مشروعات البحر الأحمر والمدن الجديدة مثل زايد الجديدة والتجمع السادس.

محمد محيي الدين

مع رفع أسعار الغاز

قرارات طارئة لضبط سوق الأسمدة في مصر

الزراعة تقرر مد الموسم الصيفي المخصص لاستلام الأسمدة لينتهي في ١٠ اكتوبر المقبل بدلا من ٣٠ سبتمبر ..

في بشري سارة للمزارعين ، قرر علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، قبل أيام ، مد الموسم الصيفي المخصص لاستلام الأسمدة بواقع ١٠ أيام جديدة، بحيث تنتهي في ١٠ اكتوبر المقبل، بدلا من ٣٠ سبتمبر الجاري كما كان مقررا له من قبل اللجنة التنسيقية للأسمدة في اجتماعها الأخير.

وقال وزير الزراعة، أن ذلك يأتي في إطار جهود الدولة، للتيسير على المزارعين وضمان استكمالهم لحصصهم من الأسمدة المستحقة، وتجنب حدوث أية اختناقات، خلال عمليات التوزيع، لافتا إلى أنه تم توجيه كافة الجمعيات الزراعية والإدارات المعنية إلى تسهيل إجراءات صرف الأسمدة وسرعة الانتهاء من تسليم الحصص المتبقية قبل الموعد المقرر.

وأشار فاروق إلى أن ذلك القرار يأتي بهدف تمكين المزارعين من استلام كافة احتياجاتهم من الأسمدة المدعمة اللازمة، بما يؤكد التزام الدولة الكامل بمساندة المزارع المصري وضمان استدامة الإنتاج الزراعي، فضلًا عن دعم المحاصيل الاستراتيجية ، مؤكدا أن الدولة لن تدخر جهدا في إزالة أي عقبات قد تعترض مسيرة دعم المزارعين، وتحقيق الأمن الغذائي.

وشدد الوزير على أنه يتم تطبيق منظومة الحوكمة من خلال سياسات واضحة للرقابة والتوزيع بكل شفافية ودقة، لضمان وصول الأسمدة في الأوقات المناسبة لضمان استقرار العملية الزراعية، مؤكدا على سرعة الانتهاء من أعمال الصرف قبل الموعد الجديد، لتمكين المزارعين من القيام بدورهم الحيوي في التنمية الزراعية.

وقبل أيام أعلن الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل أنه بموجب قرار دولة رئيس مجلس الوزراء الخاص بزيادة أسعار توريد الغاز للمصانع اعتبارا من ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥، فقد تم التوجيه بضرورة التزام جميع الشركات المنتجة للأسمدة بتوقيع بروتوكول ينص بوضوح على ثلاث حصص رئيسية (الكميات المقررة للتوريد إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والكميات المسموح بطرحها في السوق المحلي من خلال المزادات، بالإضافة إلى الكميات المخصصة للتصدير)، وشدد الوزير على أن التزام الشركات بهذه الحصص الثلاث يضمن تحقيق التوازن بين مصلحة الشركات واستقرار السوق المحلي، مؤكداً في الوقت ذاته التزام الدولة بتوريد كميات الغاز اللازمة لتشغيل مصانع الأسمدة، مع تكليف الأجهزة الرقابية المعنية، ومنها جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وجهاز حماية المستهلك بمتابعة الأسواق والتصدي لأي محاولات لرفع الأسعار بشكل غير مبرر.

جاء ذلك خلال ترؤوس الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، الاجتماع الحادي والثلاثين للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، وذلك بحضور الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، واللواء مهندس محمد صلاح الدين وزير الدولة للإنتاج الحربي، والدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس محمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام، والمهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية (عبر تقنية الفيديو كونفرانس)، والمهندس شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، وعلاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، إلى جانب اللواء مختار عبد اللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع، و وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمهندس محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية، والدكتورة ناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، فضلاً عن ممثلي الوزارات والهيئات أعضاء المجموعة، ورؤساء شركات تصنيع الأسمدة.

التأثير على أسعار الغذاء

تمثل أسعار بيع الأسمدة في السوق المحلية أهمية كبيرة للحكومة، نظراً لتأثيرها المباشر على أسعار الغذاء، خاصة في ظل اعتماد البلاد على الإنتاج المحلي من الفاكهة والخضراوات لتلبية احتياجات المواطنين، في وقت يعاني فيه نحو ٣٤,٣٪ من المصريين من الفقر، وفقاً لتقديرات تقرير صادر عن الإسكوا ومعهد التخطيط القومي.

وعاودت الحكومة المصرية ضخّ الغاز الطبيعي إلى مصانع الأسمدة العاملة في البلاد بنسبة ١٠٠٪ اعتباراً من ٢٠ يوليو الماضي، بعد تشغيل ثاني وثالث سفن التغويز، وذلك بعدما قيّدت إمدادات الغاز الطبيعي إلى مصانع الأسمدة والميثانول العاملة في البلاد بنسبة ٥٠٪، من منتصف مايو الماضي، عقب اندلاع حرب إيران وإسرائيل، و

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة السابعة عشر ● الاحد 28 سبتمبر 2025 ● العدد 810

البنك المركزي المصري يجدد تحذيره لعملاء البنوك من الاحتيال المصرفي

جدد البنك المركزي المصري تحذيره لعملاء البنوك من محاولات الاحتيال المصرفي التي تستهدف سرقة البيانات الشخصية والمالية، مؤكدًا أن البنوك لا تطلب مطلقًا أي معلومات سرية تخص الحسابات، سواء من خلال الاتصالات الهاتفية أو عبر صفحات التواصل الاجتماعي.

وشدد البنك المركزي، في بيان رسمي، على أن أي رسائل أو صفحات على الإنترنت تدّعي الانتماء للبنوك وتطلب من العملاء الإفصاح عن أرقام الحسابات أو كلمات المرور، هي محاولات احتيالية يجب عدم التجاوب معها مطلقًا.

كما دعا العملاء إلى التواصل فقط مع مراكز الاتصال الرسمية للبنوك أو من خلال القنوات المعتمدة في حال وجود أي شكاوى أو استفسارات، مؤكدًا أن الحذر والوعي يمثلان خط الدفاع الأول لحماية الحسابات من عمليات الاحتيال.

البنك المركزي يشترط حصول البنوك على موافقة الرقابة المالية لتمويل الشركات الخاضعة لها

ألزم البنك المركزي المصري البنوك بالحصول على خطاب من الهيئة العامة للرقابة المالية قبل منح أو تجديد أي تسهيلات ائتمانية أو عمليات توريق للشركات الخاضعة للهيئة.

جاء ذلك للتأكد من سلامة أداء تلك الشركات والتزامها بالمعايير والقواعد لممارسة النشاط المحدد من الهيئة، وعدم وجود أي مخالفات قائمة أو أي تدابير أو جزاءات إدارية.

وقال المركزي، في كتاب دوري صادر عنه ، إن ذلك يأتي في ضوء الكتاب الدوري الصادر في أكتوبر ٢٠١٩ بشأن ضوابط منح التسهيلات الائتمانية للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر، وكذا الخطاب الدوري الصادر في فبراير ٢٠٢٤ بشأن ضوابط تمويل شركات التأجير التمويلي.

البنك المركزي المصري يشارك في حفل تخرج طلاب مدينة زويل لعام ٢٠٢٥

شارك البنك المركزي المصري، في حفل تخرج دفعة ٢٠٢٥ من طلاب مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك في إطار جهوده المتواصلة لتعزيز المسؤولية المجتمعية والنهوض بالقطاع التعليمي.

حضر الحفل نيابة عن محافظ البنك المركزي المصري، الدكتورة توفيق وكيل المحافظ للمسؤولية المجتمعية، والدكتور وائل عقل الرئيس التنفيذي لمدينة زويل وممثلي القطاع المصرفي، إلى جانب أعضاء هيئة التدريس، وأولياء الأمور، والخريجين.

وأوضح البنك المركزي المصري، أنه قدم منحًا تعليمية كاملة للطلاب المتفوقين بكليتي العلوم والهندسة بمدينة زويل، وذلك في إطار دعم قطاع التعليم، الذي يأتي في صدارة أولويات استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية.

ويحرص البنك المركزي على تعزيز دوره في دعم التنمية المستدامة من خلال تبني رؤية متكاملة تركز على التعاون مع البنوك العاملة في السوق لتنظيم العمل التنموي والمجتمعي خاصة في القطاعات ذات الأولوية وعلى رأسها القطاع التعليمي، وذلك من منطلق إيمانه الراسخ بأن الاستثمار في التعليم هو استثمار في المستقبل.

وسيواصل البنك المركزي مبادراته الهادفة لتحقيق أثر ملموس ومستدام في المجتمع، من خلال التنسيق مع مختلف الجهات والأطراف المعنية لتوجيه المساهمات التنموية بشكل فعّال بما يدعم رؤية مصر ٢٠٣٠ .

مصر واليابان توقعان اتفاق الشريحة الرابعة لمشروع إنشاء المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق

وقّعت مصر واليابان الخطابات المتبادلة واتفاق تمويل للشريحة الرابعة لمشروع إنشاء المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى، الممول من الحكومة اليابانية وتنفذه هيئة التعاون الدولي اليابانية (جايكا)، يأتي ذلك في إطار العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

وشهد الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، توقيع الخطابات المتبادلة للتمويل، بين الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وفوميو إيواي، سفير اليابان لدى مصر، بينما وقع اتفاق تمويل الشريحة الرابعة الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، وإيبساوا يو، الممثل الرئيسي لهيئة التعاون الدولي اليابانية (جايكا).

وتمتد المرحلة الأولى للخط الرابع من مترو الأنفاق من محطة حدائق الأشجار حتى محطة الفسطاط بطول ١٩ كم وعدد ١٧ محطة (١٦ نفقية + ١ سطحية) والخط الرابع سيتم ربطه بالخط الأول بمحطة الملك الصالح والخط الثاني بمحطة الجيزة، ويهدف إلى توفير وسيلة نقل للمواطنين بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في مناطق الهرم، فيصل، العمرانية والجيزة وفقًا لأحدث المواصفات العالمية لتحقيق أعلى مستويات الأمان وذلك من خلال ربط مدينة السادس من أكتوبر والمتحف المصري الكبير بالهرم بشبكة مترو الأنفاق (سيتم ربطه بالخط الأول في محطة الملك الصالح، وربطه بالخط الثاني في محطة الجيزة).

وفي بداية كلمته، خلال فعاليات التوقيع، أعرب الفريق مهندس كامل، الوزير عن سعادته بالمشاركة في هذه المناسبة البارزة السعيدة، التي تجسّد عمق العلاقات الإستراتيجية والتاريخية بين مصر ودولة اليابان الصديقة، من خلال توقيع الخطابات المتبادلة واتفاقيات التمويل الخاصة بالشريحة الرابعة من المرحلة الأولى للخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى متوجها بخالص الشكر والتقدير، لحكومة وشعب دولة اليابان الصديقة، وللسيد السفير الياباني بالقاهرة، ولمؤسسة «الجايكا» التي تمثل نموذجًا متميزًا في دعم مشروعات التنمية المصرية. كما أتوجه بالشكر الجزيل لوزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي على جهودها الكبيرة في تنسيق وإدارة هذا التعاون.

وأضاف أن شبكة خطوط مترو الأنفاق تشكل العمود الفقري لحركة النقل داخل القاهرة الكبرى، ويُعد الخط الرابع للمترو أحد أهم المشروعات القومية الجاري تنفيذها حاليا بما يتماشى مع «رؤية مصر ٢٠٣٠» وتنفيذا توجيهات عبدالفتاح السيسي، بالتوسع في إنشاء شبكة من النقل الجماعي الحضري الأخضر المستدام الصديق للبيئة والتي تشمل إستكمال شبكة مترو الأنفاق بالتوازي مع إنشاء شبكة من وسائل الجر الكهربائي الجماعي السريعة الآمنة لمواكبة الخطوات الواسعة التي تخطوها الدولة في مجال التوسع العمراني وتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية والسياحية وخدمة المناطق الصناعية، واستيعاب الزيادة في الطلب على النقل وتقديم خدمات نقل جماعي متطورة وآمنة ومميزة للمواطنين في كافة أنحاء الجمهورية ومن أهمها شبكة القطار الكهربائي السريع بإجمالي أطوال ٢٠٠٠ كم والقطار الكهربائي الخفيف بطول ١١٣ كم وخطي مونوريل شرق وغرب النيل بطول ١٠٠ كم والخط الرابع لمترو الانفاق بطول ٤٦,٥ كم وإعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ الخط السادس للمترو، وقد تم مؤخرا افتتاح آخر مراحل الخط الثالث لمترو الأنفاق (الثالثة والرابعة) وتشغيل الخط للجمهور بطول ٤٢ كم ويتبقى له المرحلة الخامسة ليصل إلى مطار القاهرة ويكتمل الخط الجدوى الاقتصادية منه.

وأشار الوزير إلى أن الخط الرابع للمترو يعتبر هو أهم وسائل النقل الجماعي التي تربط مدينتي السادس من أكتوبر والقاهرة الجديدة بشبكة مترو الأنفاق ويقدم خدمة نقل الركاب للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية في مناطق الهرم وفيصل والعمرانية والجيزة ومدينة نصر وجامعة الأزهر والقاهرة الجديدة وسوف يربط الخط بين قلب القاهرة التاريخية والمنطقة الأثرية بالجيزة حيث الأهرامات والمتحف المصري الكبير، ما يُسهم في دعم الحركة السياحية، فضلا عن تخفيف الضغط المروري عن المحاور الرئيسية. ومن المتوقع أن ينقل الخط بعد اكتماله حوالي ١,٥ مليون راكب يوميًا.

وتابع: يتم التنفيذ على ٤ مراحل كالتالي (المرحلة الأولى (حدائق الأشجار- الفسطاط) بطول ١٩ كم وعدد ١٧ محطة (١٦ نفقية- ١ سطحية) وتتقاطع مع الخط الأول للمترو بمحطة الملك الصالح)، (المرحلة الثانية (الفسطاط- مدينة نصر- الرحاب) بطول ٣١,٨ كم وعدد ٢١ محطة (٦ علوية- ١٥ نفقية) وتتقاطع مع الخط السادس بمحطة السيدة عائشة)، (المرحلة الثالثة (حدائق الأشجار- ميدان الحصري بمدينة ٦ أكتوبر) بطول ١٦,٣ كم وهي مرحلة هامة جدا ويتنفيذها يتحقق الربط مع السادس من أكتوبر)، المرحلة الرابعة (الرحاب- محطة مطار العاصمة) بطول ٣٨,٧ كم ويتم تبادل الخدمة مع القطار الكهربائي الخفيف (السلام- العاشر من رمضان- العاصمة الإدارية) في محطة مطار العاصمة .

ولفت إلى أن المشروع حظي بدعم كبير من الجانب الياباني عبر مؤسسة الجايكا .وانه في هذا الإطار أود الإشارة إلى أهمية الإنتهاء من الدراسات الخاصة بالمرحلة الثانية من الخط وتقديم التمويل اللازم سواءً للأعمال الإستشارية أو أعمال التنفيذ لهذه المرحلة والتي تساهم بشكل كبير في تحقيق الجدوي الاقتصادية للخط .

وفي ختام كلمته اكد الوزير أن ما نشهده اليوم لا يُعد مجرد توقيع اتفاقيات تمويل، بل هو شهادة ثقة في الاقتصاد المصري، وترسيخ لشراكة استراتيجية عميقة مع دولة اليابان الصديقة في مجال البنية التحتية والنقل ونحن في وزارة النقل، نؤكد التزامنا التام بتسريع وتيرة العمل، وضمان أن يخرج هذا المشروع إلى النور في أقرب وقت.

ومن جانبها، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، أن الشراكة مع الجانب الياباني تأتي في إطار توجيهات القيادة السياسية باستكمال تنفيذ شبكة خطوط مترو الانفاق والذي يعتبر أحد أهم وسائل النقل الأخضر صديق البيئة، وتعزيزًا لجهود الدولة التنموية في تطوير وسائل النقل لتصبح أكثر استدامة، وتستوعب الكثافة السكانية بالقاهرة الكبرى، والذي يأتي ذلك في إطار جهود التعاون الإنمائي المستمر بين جمهورية مصر العربية واليابان، والعلاقات الوثيقة في تنفيذ المشروعات التنموية لاسيما في قطاع النقل المستدام.

وأوضحت أن استكمال تمويل المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو الأنفاق، يؤكد على الشراكة الاستراتيجية والممتدة بين البلدين الصديقين من أجل تعزيز جهود التنمية في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، لافتة إلى أننا نشهد اليوم امتدادا لمسيرة نجاح بدأت مع الشرائح الثلاث السابقة من التعاون في الخط الرابع لمترو القاهرة الكبرى. فقد مثلت كل مرحلة من هذه المراحل خطوة راسخة نحو تحقيق نظام نقل حديث وآمن وفعّال، يحوّل الرؤية تدريجيا إلى واقع ملموس، ويستجيب للاحتياجات الملحة لمواطنينا.

من جهته، أكد السفير الياباني، أن هذا المشروع الأكبر في تاريخ التعاون الاقتصادي الممتد على مدى سبعين عامًا بين اليابان ومصر، ويجسد الثقة والشراكة الراسخة التي بُنيت بين بلدينا. وعند اكتماله، سيربط خط المترو الجديد وسط القاهرة بأهم المقاصد السياحية في الجيزة، بما في ذلك المتحف المصري الكبير.

شيماء مرسي

بنك مصر يحقق أرباحًا قياسية تبلغ ٨١,٣ مليار جنيه مصري ويحصد أكثر من ٨٠ جائزة عالمية في ٢٠٢٤

صدقت الجمعية العامة لبنك مصر على القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك يوم الأحد الموافق ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥. وأظهرت المؤشرات المالية لأداء أعمال البنك طفرة في معدلات نمو جميع قطاعات الأعمال.

وبلغ إجمالي المركز المالي نحو ٣,٦١٠ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤ مقابل ٢,٥٥١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٣ بمعدل نمو ٤١ ٪ وجاء في حدود ٤,١٢٠ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥.

وقفز رصيد صافي القروض المباشرة للعملاء بمعدل نمو ٣١ ٪ ليصل إلى ١,١٩٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤ مقابل ٩١٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ نتيجة نمو إجمالي قروض الأفراد بنسبة ١٨ ٪ ونمو إجمالي قروض المؤسسات بنسبة ٤١ ٪، وجاء في حدود ١,٣٤٢ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥.

وشهد رصيد ودائع العملاء نموا بنسبة ٣٣ ٪ ليصل إلى ٢,٤٩٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤ مقابل ١,٨٧٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٣، وقد جاء في حدود ٢,٨٧٤ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥.

وقفز البنك بإجمالي أرباحه قبل الضرائب إلى ١٢٧,٥ مليار جنيه مصري متضمنة مبلغ ٤٦,٢ مليار جنيه مصري للضرائب ليصل صافي الربح من السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٨١,٣ مليار جنيه مصري.

التجزئة المصرفية والتحول الرقمي

وزيادة محفظة التجزئة المصرفية بمعدل نمو ١٨ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ وبمعدل نمو ٢٢٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

وتخطى عدد البطاقات المصدرة ١٥,٥ مليون بطاقة.

ووصل عدد مواقع التجار المتعاقدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك ٤٢٥ ألف موقع بجميع محافظات الجمهورية، ووصل حجم معاملات التجار المتعاقدين مع البنك (آلات POS - نظام التجارة الإلكترونية E-Commerce) إلى ما يزيد عن ٣١٩ مليار جنيه سنوياً، ويوفر البنك بتلك المواقع أحدث آلات الـ POS المتوافقة مع المعايير الدولية (PCI DSS) وذلك بإصدارها الأحدث ٣,٢,١ طبقاً لمتطلبات المنظمات الدولية.

الشمول المالي وميكنة المدفوعات

ويولي بنك مصر اهتماماً كبيراً بالشمول المالي ويعمل من خلال عدة محاور تماشيا مع خطة البنك المركزي لتعزيز جهود الشمول المالي من أهمها: التحول من المجتمع النقدي الى المجتمع اللانقدي من خلال دعم وتحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية.

وفي سبيل ذلك قام البنك بتقديم حلول مختلفة لميكنة المرتبات موجهة لشركات قطاع الأعمال العام والخاص عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من منتجات تحويل المرتبات (بطاقات مرتبات - حسابات مرتبات) حيث بلغ عدد الشركات المتعاقدة مع البنك ٥٣٦٧ شركة بعدد بطاقات ١,٥٤ مليون بطاقة وكذلك ما يزيد عن ٤٢٣ ألف حساب.

ويحتفظ بنك مصر بالمركز الأول للعام ١٩ على التوالي منذ بدء منظومة وزارة المالية لميكنة المرتبات في ٢٠٠٥، وذلك بين البنوك المشاركة في المنظومة بحصة سوقية بلغت ٤٨ ٪ وبعدد بطاقات بلغ ٢,١٦ مليون بطاقة تخص الجهات الحكومية المتعاقدة مع البنك وعددها ١١٣٦ جهة، كما بلغت قيمة المرتبات لكلا القطاعين العام والخاص ما يزيد عن ١٨٧ مليار جنيه سنويا يتم تحويلها عن طريق البنك.

الصيرفة الإسلامية

فيما يخص الصيرفة الإسلامية في مجال التجزئة المصرفية فإنه يتم تقديم كافة الخدمات المصرفية الحديثة من خلال ٥٨ فرعاً للمعاملات الإسلامية " كنانة" منتشرة في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، وقد ارتفعت محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال التجزئة المصرفية بمعدل نمو ٣٣٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وبمعدل نمو ٢٧ ٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

كما يقوم بنك مصر بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال فروعه المنتشرة بجميع المحافظات وذلك بمختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية، وقد بلغت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر نحو ٤٢,٤مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ ، ونحو ٤٨,١ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ بمعدل نمو ١٤ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، وبلغ عدد عملاء محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن ١٣٠ ألف عميل في ديسمبر ٢٠٢٤.

التوسع الجغرافي

ويحرص بنك مصر دائما على تلبية الاحتياجات المختلفة لكافة شرائح المجتمع بما يسهم في دفع عجلة التنمية وذلك بمحاربة البطالة والمساهمة في تنمية المجتمع ويقدم برامج تمويلية متنوعة تتناسب مع أحجام المشروعات المختلفة، وقد بلغت محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو ٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، ونحو ٥,٩ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ بمعدل نمو ١٨ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

ويواصل بنك مصر جهوده لدعم وتمكين قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، عبر حلول مالية وغير مالية مبتكرة تعزز الشمول المالي والنمو المستدام. وأطلق البنك عددًا من الحلول البنكية الرائدة، من أبرزها القرض الرقمي للمشروعات الصغيرة " اكسبريس"، والذي حقق تمويلات تجاوزت ٥٨,٤ مليار جنيه من خلال منح ٥٧ ألف قرض منذ اطلاقه في سبتمبر ٢٠٢٠ حتى نهاية ٢٠٢٤.

وقدّم خدمة "القرض اللحظي" للمشروعات المتناهية الصغر بإجمالي تمويل يتخطى ١٠,٥ مليار جنيه منذ اطلاقه في يناير ٢٠٢٢، إضافة إلى برنامج "ذات" أول برنامج تمويلي متكامل موجه لرائدات الأعمال، والذي استفاد منه أكثر من ٣٥ ألف من عملائنا بتمويلات تتجاوز ٣,٣ مليار جنيه منذ اطلاقه في مارس ٢٠٢٢.

خدمات تطوير الأعمال

وفي إطار تقديم الدعم غير المالي، أطلق البنك ١٧ مركزًا لخدمات تطوير الأعمال قدمت أكثر من ١٣٧ ألف خدمة منذ اطلاقهم يوليو ٢٠١٩، وساهمت في تمويل ٤,٠٠٠ مشروع بقيم تجاوزت ٢,٤٨ مليار جنيه.

كما تعاون مع Google لتدريب أكثر من ٢٥ ألف شاب في ريادة الأعمال والتسويق الرقمي. وعزز البنك هذا التكامل بإطلاق منصته الرقمية المتكاملة لقطاع المشروعات، لتكون بوابة شاملة تلبي احتياجات رواد الأعمال في مختلف مراحل نموهم.

تمويل المشروعات الكبرى

وبالنسبة إلى تمويل الشركات الكبرى يعد بنك مصر من أكبر البنوك في تمويل كافة المشروعات بمختلف القطاعات، وقد قفزت محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة بمعدل نمو ٤٣ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وارتفعت بمعدل نمو ١١ ٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، كما قفزت محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال ائتمان الشركات والقروض المشتركة بمعدل نمو ٨٢ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وارتفعت بمعدل نمو ١٠ ٪ بنهاية أغسطس ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

وقد استطاع بنك مصر خلال ٢٠٢٤ الانتهاء من ترتيب وتمويل والمشاركة في (٢٨) عملية تمويلية مشتركة (نمطي – إسلامي) بإجمالي حجم تمويل يصل إلى ٣٠٩,١ مليار جنيه وذلك في العديد من القطاعات مثل: (الاستثمار العقاري، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكهرباء، البتروكيماويات، الأغذية، الغزل والنسيج، السيارات، المقاولات والسياحة) وتبلغ قيمة حصة بنك مصر في تلك العمليات نحو ٦٦,٨ مليار جنيه.

وفي إطار الشمول المالي يحرص البنك على اتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال التوسع الجغرافي، حيث يمتلك بنك مصر واحدة من أكبر شبكات الفروع داخل جمهورية بنك مصر العربية تخطت ٨٨٠ فرعا حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٥، فضلا عن تواجده الإقليمي والدولي من خلال ٥ فروع في الإمارات وفرع في فرنسا، إلى جانب بنوك تابعة في لبنان وألمانيا ومكاتب تمثيل في الصين، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، وكينيا. هذا بخلاف شبكة واسعة من البنوك المراسلة تغطي جميع أنحاء العالم. كما يمتلك البنك شبكة متطورة من الات الصراف الآلي ATM تصل إلى نحو ٦,١٥٠ آلة صراف آلي بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، مجهزة ومزودة بأحدث التقنيات التكنولوجية.

المسؤولية المجتمعية

وجدير بالذكر أن بنك مصر يعد من البنوك التي تؤمن بالمسئولية المجتمعية ومن أكثر المؤسسات إدراكا للمسئوليات البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة، فهو أول بنك مصري مملوك للدولة يحصل على موافقة منظمة المعايير الدولية لتقارير الاستدامة (GRI)، هذا كما يتوافق البنك مع معايير الأمم المتحدة UN Global Compact للمواطنة (المسئولية المجتمعية للمؤسسات)، كما أنضم للمبادرة المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإطلاق "المبادئ المصرفية المسؤولة"، وجدير بالذكر أن بنك مصر قام بتخصيص نحو ١,٢ مليار جنيه تبرعات في مجال التنمية المجتمعية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٤ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ ونحو ١,١ مليار جنيه من يناير ٢٠٢٥ حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٥.

جوائز بنك مصر

هذا وقد حصد بنك مصر أكثر من ٨٠ جائزة ومركزاً متقدماً في عام ٢٠٢٤ من كبرى المؤسسات العالمية تقديراً وتتويجاً لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة بمختلف قطاعات الأعمال، ومنها يوروموني ومؤسسة إيميا فاينانس ومجلة جلوبال فاينانس ومجلة اليورومبيان البريطانية؛ ويعد حصول البنك على تلك الجوائز شهادةٍ استحقاق لثقة عملاؤه التي تعد محور اهتمامه دائما، حيث أنهم شركاء النجاح في كافة الأعمال، ويسعى البنك دائما إلى تعزيز تميز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل البنك تعكس دائما التزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

استجابة لمبادرة الحكومة والبنك المركزي المصري

المصرف المتحد يعيد ٢٥ مصنعا متعثرا للتشغيل والإنتاج

طارق فايد : إعادة المصانع المتعثرة له أولوية قصوى لدعم الاقتصاد الوطني.

فرج عبد الحميد : المصرف المتحد يقدم حلول تمويلية وفنية وقانونية لإعادة المصانع للإنتاج.

أعلن المصرف المتحد عن نجاحه في إعادة تشغيل ٢٥ مصنع متعثر في مجالات الصناعة والأنشطة الزراعية وانتاج الأسمدة والاعلاف كذا صناعة الزجاج، بعد أن ظلت خارج دائرة التشغيل والإنتاج لسنوات، في استجابة سريعة لمبادرة الحكومة المصرية والبنك المركزي لدعم الصناعة الوطنية وإنعاش الاقتصاد القومي،

ومن جانبه، أشار طارق فايد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، إن معالجة ملف المصانع المتعثرة يمثل أولوية قصوى للاقتصاد الوطني.

وأوضح أن التحديات التي تواجه تلك الكيانات لا تقتصر على نقص التمويل فقط، بل تمتد لتشمل مشكلات هيكلية وإدارية وتكنولوجية.

وأضاف أن القطاع المالي والمصرفي يلعب دورا محوريا في تقديم حلول تمويلية مبتكرة إلى جانب برامج إعادة الهيكلة والحوكمة، بما يضمن عودة هذه المصانع للعمل بكفاءة أعلى.

وأكد فايد أن إنعاش المصانع يعكس قوة الشراكة بين الدولة والقطاع المالي والمصرفي والقطاع الخاص، مشددا على أن إعادة هذه الكيانات للحياة الاقتصادية يعني حماية آلاف فرص العمل، وتعزيز قدرة السوق المحلي على المنافسة، ودفع عجلة التنمية الصناعية بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة.

وأشار إلى أن معالجة التعثر الصناعي عبر مسارات رقمية يمثل خطوة استراتيجية لوضع الاقتصاد المصري على طريق أسرع للنمو والاندماج في الاقتصاد الدولي، خاصة بعد تطبيق معايير الحوكمة والاستدامة البيئية والتنموية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

من جانبه، أوضح فرج عبد الحميد نائب العضو المنتدب للمصرف المتحد، أن إعادة تشغيل المصانع المتعثرة لا تقتصر على إنقاذ مؤسسات اقتصادية من التوقف، بل تعني في المقام الأول حماية فرص العمل واستقرار سلاسل التوريد، وتعزيز تنافسية الصناعة المصرية محليا وإقليميا وعالميا.

وأضاف أن المصرف المتحد اعتمد علي خطة عمل متكاملة لإعادة هذه المصانع للإنتاج، تضمنت اربع مسارات هم :

١- تقديم حلول تمويلية ميسرة وإعادة جدولة الديون. بهدف التغلب علي المشاكل الانتاجية والتسويقية والتقنية.

٢- توفير الدعم الفني والتقني لتحديث خطوط الإنتاج ورفع الكفاءة.

٣- تسوية النزاعات القانونية والملكية.

٤- فتح المجال أمام شراكات جديدة مع مستثمرين محليين وأجانب لإعادة الهيكلة.

و نجحت هذه الحلول مع العديد من المصانع المتعثرة. وساهمت في رفع كفاءة التقديرات التشغيلية والانتاجية لتلك المصانع وتحسين الاداء المالي والتقني وكذا اعادة توظيف العديد من العمالة وخاصة تلك المصانع كثيفة العمالة.

وشدد عبد الحميد على أن الاستثمار في المصانع المتعثرة استثمار في استقرار سوق العمل والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، مؤكدا أن هذه المبادرة الوطنية الكبرى تعيد الأمل للمواطن البسيط وتضع مصر على خريطة الاستثمار العالمي كلاعب صناعي أكثر تنافسية.

هذا ويأتي نجاح المصرف المتحد المتواصل في ادارة وانهاء هذا الملف، ليؤكد ان إنقاذ المصانع المتعثرة أصبح ضرورة لدعم الصناعة الوطنية، وتوسيع قاعدة الصادرات المصرية، وتعزيز مكانة مصر كقوة صناعية إقليمية، مع ربط التعافي الصناعي بالمسؤولية البيئية والتحول الأخضر بما يضمن استدامة أفضل وقدرة أعلى على المنافسة عالميا

تعيين محمد السيسي رئيسا تنفيذيا للشئون الإدارية والهندسية بالبنك الزراعي المصري

في خطوة تهدف إلى تعزيز حوكمة الأصول وتطوير البنية التحتية التشغيلية، أعلن البنك الزراعي المصري عن تعيين محمد السيسي رئيساً تنفيذياً للشئون الإدارية والهندسية والأصول والتأمين.

ويأتي هذا التعيين تماشياً مع الخطة الشاملة للبنك الرامية إلى الارتقاء بكفاءة التشغيل الداخلي وبناء منظومة متكاملة لإدارة المرافق والأصول، تمهيداً لطرح خدماته المالية المبتكرة.

ويحمل "السيسي" إلى موقعه الجديد رصيداً من الخبرات التراكمية والتي تزيد عن عقدين في إدارة المشروعات المعقدة والبنية التحتية المصرفية، حيث كان يشغل قبل هذه الخطوة منصب رئيس إدارة المشروعات بالبنك التجاري الدولي (CIB)، أحد أكبر البنوك الخاصة في السوق المصري، ما يضفي على قرار الزراعي المصري بعداً استراتيجياً واضحاً.

لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في دعم الاقتصاد الوطني

البنك الأهلي المصري يوقع بروتوكول تعاون مع بلان إنترناشونال

وقع البنك الأهلي المصري بروتوكول تعاون مع منظمة بلان إنترناشونال بمصر بهدف تنفيذ تعاون شامل لدعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، باعتباره أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري وأحد أهم محركات النمو وخلق فرص العمل في خطوة جديدة تعكس ريادة البنك الأهلي المصري في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصر.

عقب التوقيع اكدت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ان هذه الشراكة تمثل محطة هامة نحو تمكين الفئات الأكثر احتياجًا، وخاصة الشباب والمرأة، من الانضمام بإيجابية في منظومة الاقتصاد الرسمي والاستفادة من باقة متكاملة من الحلول المالية وغير المالية، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية البنك نحو الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

مشيرة الى أن الاتفاقية تعكس التزام البنك الأهلي المصري بدعم الاقتصاد الوطني من خلال تمكين قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بالتعاون مع بلان إنترناشونال الذي يمثل نموذجًا رائدًا للشراكات التنموية بين القطاع المصرفي والمؤسسات الدولية.

ومن جانبها أعربت روزان خليفة مدير هيئة بلان إنترناشونال في مصر عن اعتزازها بالتعاون مع البنك الأهلي المصري كونه أكبر البنوك المصرية واكدت انه من خلال هذا التعاون سيتم تصميم وتنفيذ تدخلات تنموية شاملة لدعم ريادة الأعمال والمشروعات المولدة للدخل، وإطلاق برامج تدريبية وتوعوية متخصصة حول مفاهيم التمكين الاقتصادي، بالإضافة الى إعداد دراسات وتقارير تفصيلية لرصد واقع المشروعات الصغيرة في المجتمعات المستهدفة.

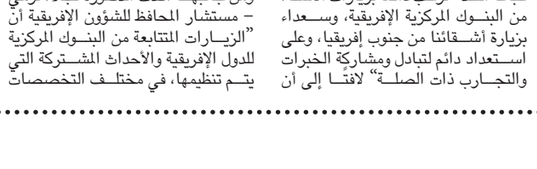

واكد الدكتور عماد فرج رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري انه من خلال هذا البروتوكول سيتم دعم الشباب والمرأة وأصحاب الحرف في مختلف المحافظات عبر حزم من البرامج التمويلية والتدريبية وإتاحة منتجات مالية مبتكرة تتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ودعم ريادة الأعمال والابتكار من خلال مبادرات موجهة لتشجيع الأفكار الجديدة وتحويلها إلى مشروعات مستدامة قادرة على المنافسة، بالإضافة الى تقديم خدمات غير مالية من استشارات وتدريب لتسريع نمو المشروعات ورفع كفاءتها، وإتاحة قنوات مصرفية متنوعة لدعم مشروعات في الاقتصاد الرسمي.

البنك المركزي يستضيف وفدًا من جنوب إفريقيا للتعرف على التجربة المصرية في إنشاء وتشغيل دار الطباعة ومركز النقد بالعاصمة الإدارية

استقبل البنك المركزي المصري، وفدًا من بنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا في زيارة لمدة ٣ أيام وذلك بهدف التعرف على التجربة المصرية الرائدة في إنشاء وتشغيل دار طباعة النقد ومركز النقد بالعاصمة الإدارية.

ضم الوفد ٩ خبراء من بنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا، وذلك لاكتساب وتبادل الخبرات اللازمة، والوقوف على أفضل الممارسات الدولية المتبعة، حيث تستهدف الزيارة فهم النموذج التشغيلي الذي يتنهجه البنك المركزي المصري في دار الطباعة ومركز النقد، بما في ذلك التكنولوجيا المستخدمة في الميكنة، وكفاءة انسياب العمل، والبروتوكولات المتبعة للحد من المخاطر واليات الحوكمة، وذلك بالإضافة إلى تبادل المعرفة حول مختلف المشروعات البحثية والموضوعات الأخرى المتعلقة بالعملة.

وخلال استقبال الوفد، صرح المهندس خالد فاروق – وكيل المحافظ لقطاع دار طباعة النقد "نرحب دائمًا بزيارات الأشقاء من البنوك المركزية الإفريقية، وسعداء بزيارة أشقائنا من جنوب إفريقيا، وعلى استعداد دائم لتبادل ومشاركة الخبرات وال

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 28 سبتمبر 2025 ● العدد 810

مصر تسدد ١,٣٠ مليار دولار فوائد وأقساط ديون مستحقة خلال ٩ أشهر

كشف تقرير صادر عن البنك المركزي عن سداد مصر فوائد وأقساط ديون خارجية بقيمة ٣٠,١ مليار دولار خلال ٩ أشهر.
أوضح البنك المركزي أن أعباء خدمة الدين مقسمة إلى ٧,٩٥٢ مليار دولار خلال الربع الأول من ٢٠٢٤-٢٠٢٥، و ١٣,٣٥٤ مليار دولار للربع الثاني ، و٨,٧٨٤ مليار دولار للربع الثالث.. وأضاف البنك المركزي أن أعباء خدمة الدين للربع الثالث فقط من العام انقسمت إلى ٢,٤١٠ مليار دولار فوائد مدفوعة ، ٦,٣٧٣ مليار دولار أقساط مسددة.
وسجل الدين الخارجي لمصر ١٥٦,٦٨٩ مليار دولار بنهاية ماس ٢٠٢٥ مقابل ١٥٢,٨٨ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٤ ونحو ١٥٥,٠٩٣ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.. وسجلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤٤,٥٪ بنهاية الربع الثالث من ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ونحو ٣٨,٨٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٤، ومقابل ٤٢,٩٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

سجلت ٢٣,٢ مليار دولار في ٧ أشهر بنسبة نمو ٤٩,٧%

خبراء يرصدون حزمة أسباب وراء القفزات المتوالية لتحويلات المصريين العاملين بالخارج

شهدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الشهور السبعة الأولى من العام الميلادي الحالي (الفترة يناير/يوليو ٢٠٢٥) ارتفاعًا بمعدل ٤٩,٧٪ لتصل إلى نحو ٢٣,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١٥,٥ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق) ، وعلى المستوى الشهري- و وفقا لبيان من البنك المركزي صادر الأسبوع الماضي- ارتفعت التحويلات خلال شهر يوليو ٢٠٢٥ بمعدل ٢٦,٣٪ لتسجل نحو ٣,٨ مليار دولار وهو أعلى مستوى شهري يتم تسجيله تاريخيًا (مقابل نحو ٣,٠ مليارات دولار خلال شهر يوليو ٢٠٢٤).

و تبرز تحويلات المصريين العاملين بالخارج كأحد أهم مصادر العملة الصعبة وأقوى دعائم الاستقرار النقدي. بما يحمل دلالات أعمق من مجرد أرقام. إنها رسالة ثقة من المصريين في الخارج باقتصاد وطنهم، وشهادة على صلابة الروابط الأسرية التي تدعم ملايين البيوت المصرية.
وأوضح اقتصاديون أن هذا الارتفاع يأتي نتيجة مباشرة لنجاح السياسة النقدية للبنك المركزي المصري منذ تحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤، وهو ما انعكس على استقرار سوق الصرف، وزيادة الإحتياطي النقدي و اقترابه من ٥٠ مليار دولار، فضلاً عن تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحقيق استقرار مالي حقيقي.
يقول الدكتور رمزي الجرم الخبير الاقتصادي والمصرفي على خلفية تبني صانعي السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية في البلاد حزمة من القرارات الجديده وأهمها قرارات مارس ٢٠٢٤، والتي أسفرت عن القضاء على السوق السوداء للصرف الأجنبي بشكل كامل، كما أن هذه القرارات انعكاسات إيجابية على الاقتصاد المصري بشكل عام ، والذي أدى الى تحسين كافة المؤشرات الكلية للاقتصاد بشكل ملحوظ خلال الفترة القليلة الماضية والفترة الحالية، والذي انعكس بشكل ملحوظ على زيادة تحويلات العاملين بالخارج، لتتخذ مسارات تصاعدية وهو ما يشير الى زيادة حجم الوعي لدى المصريين بالخارج بشكل ملحوظ.
ولفت الجرم إلى أن هذا التطور النوعي، من شأنه أن يدعم قوة العملة المحلية امام الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى، وهذا ما تم ملاحظته خلال الايام القليلة الماضية، من انخفاض تدريجي في سعر صرف الدولار الأمريكي امام العملة المحلية، يتزامن ذلك، مع زيادة ملحوظة في حصيلة القطاعات الحيوية في الاقتصاد مثل قطاع السياحة والصادرات غير البترولية ، فضلا عن المنحة الاوروبية لمصر بقيمة تقدر بنحو ٤ مليارات يورو، حتى في ظل تقلص حصيلة رسوم المر الملاحي لقناة السويس والذي انخفضت الموارد الدولارية الخاصة به لأكثر من ٦٥٪ وبما يعادل ٨٠٠ مليون دولار أمريكي شهريًا، بسبب التوترات الجيوسياسية والنزاعات المسلحة في منطقة الشرق الاوسط، كما أن زيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل وغير المباشرة خلال الفترة الحالية والمقبلة خصوصا في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، من شأنه أن يُحسن بشكل كبير في قيمة التدفقات الدولارية الداخلة للاقتصاد مما يقلل من الفجوة الدولارية التي كان يعاني الاقتصاد المصري منها بشكل كبير.
ويقول الخبير الاقتصادي والمستشار في أسواق المال المصرية الدكتور وائل النحاس أنه رغم الأرقام المعلنة من البنك المركزي المصري فإن تحويلات المصريين بالخارج لم تسجل طفرة "وإنما هي إعادة لتصحيح مسار تلك التحويلات" والتي كانت تدخل البلاد بصورة غير شرعية من خلال السوق السوداء أصبحت تدخل رسميا تحت أعين الدولة ومن خلال البنك المركزي المصري.
مشيرا إلي أن تحويلات المصريين بالخارج سوف تستمر في تلك الزيادة وتدخل بصورتها الطبيعية "كلما استمرت الدولة في جهودها للحفاظ على الدولار وتوفيره داخل البنوك في البلاد" معتبرا أن نقص الدولار وعدم قدرة البنوك على توفيره هو الذي يفتح الباب للسوق السوداء بحثا عن العملات الصعبة.
وتوقع المستشار في أسواق المال أن تحقق تحويلات المصريين في الخارج نحو ٣٥ مليار دولار سنويا وهو المستهدف الذي أعلنت الحكومة المصرية الوصول إليه، مؤكدا على أهمية تحويلات المصريين بالخارج باعتبارها "أهم مصدر للعملة الصعبة في البلاد".
وتطرق إلى العديد من العوامل الخارجية التي أصبحت تتحكم في النهوض بتحويلات المصريين في الخارج ومن بينها المبادرات التي أعلنت عنها الدولة والتي يستقطع المصريون من تحويلاتهم للاستفادة من تلك المبادرات، وارتفاع مستوى المعيشة في الخارج، واتجاه بعض الدول لوضع قيود على تحويلات العاملين بها إلى الخارج.
وذهب الخبير الاقتصادي المصري علي الإدريسي إلى وجود عدد من الأسباب المباشرة التي تسببت في زيادة تحويلات المصريين بالخارج في مقدمتها ارتفاع أسعار الفائدة في مصر مقارنة بالدول الأخرى التي عملت على تخفيض أسعار الفائدة خلال الأشهر الأخيرة، وتراجع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار مما شجع المصريين على التحويلات للاستفادة من هذا التراجع للجنيه المصري.
وقال الإدريسي أن تلك المبالغ كانت تدخل البلاد من قبل "وقد يكون هناك مبالغ أكثر منها" لكن كانت تدخل من خلال السوق الموازية أو "السوداء" وأصبحت الآن تدخل بصورة رسمية من خلال البنك المركزي المصري وهو ما يفيد الدولة في عملية توافر السيولة الدولارية في البنك المركزي ويساهم في ارتفاع الاحتياطي النقدي للبلاد.
وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن تحويلات المصريين بالخارج تعد من أهم مصادر العملة الصعبة في البلاد، غير المكلفة والتي تشمل "السياحة وتحويلات المصريين بالخارج وقناة السويس والصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مرجحا أن تحافظ تلك التحويلات على ارتفاعها ما لم تعد السوق السوداء لتجارة العملة في البلاد سائدة لأن التحويلات في هذه الحالة سوف تعود إليها مرة أخرى.
فيما قال الدكتور السيد خضر الخبير الاقتصادي ، إن الفترة الأخيرة شهدت تحسنًا نسبيًا في تحويلات المصريين في الخارج، وذلك لعدة أسباب، أولها استقرار سعر الصرف. وأشار إلى أن استمرارية هذا الاستقرار، إضافة إلى الجهود المبذولة في القضاء على السوق السوداء، ستؤدي إلى انخفاض سعر صرف الدولار، مع توفر العملة الصعبة بفضل ضخ استثمارات بقيمة ١٥٠ مليون دولار لأربعة مشروعات استثمارية واستشارية دعمًا للتنمية الاقتصادية بين مصر وإفريقيا، حيث ستحصل مصر على حصة كبيرة من هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية مثل تلك التي أبرمتها مع الصين على غرار مشروع "رأس الحكمة"، واستكشافات الغاز الطبيعي والاستثمارات مع الجانب السعودي. وأوصى بزيادة تفعيل عمليات مبادلة العملات، والتي ستلعب دورًا بارزًا في تقليص الطلب على الدولار، مما يساهم في استقرار سعر الصرف وجذب المزيد من التحويلات، الأمر الذي من شأنه أن يدعم استقرار السوق ويعزز الإنتاج والتصدير.
وتابع أنه من المتوقع أن يستمر هذا التحسن في الأشهر القادمة، خاصة مع توقعات بالحصول على مبالغ مالية هامة من المراجعات الدولية، مما يعزز استقرار السوق ويدعم عملية الإنتاج والتصدير في مصر.
ومن ناحيته أشار الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي، نائب رئيس الاتحاد العربي للتنمية الاجتماعية بمنظومة العمل العربي بجامعة الدول العربية لشئون التنمية الاقتصادية، إلى أن زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج يعود إلى عدد من الأسباب أهمها نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي منذ قرار تحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤، موضحا أنها تمثل دعم قوي للاقتصاد المصري لأنها ثاني أهم مورد من موارد النقد الأجنبي لمصر، مضيفا أن زيادتها ساهم في زيادة حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي ليحقق نحو ٤٨,٥ مليار دولار في نهاية شهر مايو ٢٠٢٥، موضحا أن زيادة تحويلات العاملين بالخارج يسهم في زيادة العملة الصعبة بالجهاز المصرفي المصري وهذا يسهم في زيادة قوة الجنيه وتراجع الدولار، وتوفير المواد الخام للصناعة المصرية وهذا يسهم في تراجع أسعار السلع بالأسواق وتراجع معدل التضخم وتحقيق استقرار مالي حقيقي .
وأشار غراب، إلى أن السياسة النقدية الناجحة التي اتبعها البنك المركزي المصري منذ قرار تحرير سعر الصرف العام الماضي، ساهمت في القضاء على السوق السوداء بلا رجعة نتيجة وجود سعر موحد للعملة الأجنبية بالأسواق ما أدى لاستقرار سعر الصرف بالبنوك خلال هذه الفترة والتي بلغت ١٥ شهرا حتى اليوم والتي تراوحت ما بين ٤٧ حتى ٥١ جنيه مقابل الدولار، ما ساهم في زيادة تحويلات المصريين بالخارج وزيادة ثقتهم في الاقتصاد الوطني، من أجل استفادة المصريين بالخارج من سعر الفائدة المرتفع بالبنوك، إضافة لمبادرة طرح أراضي وعقارات بالعملة الأجنبية للمصريين بالخارج، موضحا أنه مع استمرار تقديم المزيد من المحفزات لهم ستتضاعف حصيلة التحويلات خلال الفترة المقبلة خاصة مع استمرار تراجع سعر صرف الدولار في البنوك .
وأكد غراب، أن تحويلات العاملين بالخارج تعد هي أهم ثاني مصدر من مصادر دخل مصر من النقد الأجنبي بعد الصادرات متفوقة على السياحة وقناة السويس، والتي لها دور كبير في زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري والاستقرار الاقتصادي وتعويض العجز التجاري للبلاد، موضحا أنها ساهمت في زيادة الاحتياطي النقدي الأجنبي والذي بلغ نحو ٤٨,٥ مليار دولار في مايو الماضي، موضحا أن إيرادات مصر الدولارية في تزايد خلال العام الجاري فقد بلغت إيرادات السياحة ٨,٧ مليار دولار خلال النصف الأول من العام الجاري مقابل نحو ٧,٨ مليار دولار، كما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفقات داخلة بنحو ٦ مليارات دولار من ٥,٥ مليار دولار في العام السابق، موضحا أن تسهيل التحويلات المالية للمصريين بالخارج عبر تطبيق إنستا باي في بعض الدول، إضافة إلى قرار البنك المركزي بإصدار التراخيص لعدد من البنوك المصرية لتفعيل خدمة استقبال الحوالات المالية من الخارج وإضافتها فورا إلى حسابات العملاء عبر شبكة المدفوعات اللحظية، ساهم في زيادة تحويلات العاملين بالخارج
وتابع غراب، أن ارتفاع الاحتياطي النقدي كل شهر ليحقق نحو ٤٩,٥ مليار دولار خلال أغسطس الماضي، يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لأن الاحتياطي النقدي وظيفته الأساسية هو توفير السلع الأساسية وسداد أقساط وفوائد الديون الخارجية، إضافة لمواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة والظروف الاستثنائية، موضحا أن تزايده بشكل دوري يسهم في تأمين الاحتياجات الضرورية من السلع الرئيسية ما يحقق الأمن الغذائي، موضحا أن الاحتياطي الأجنبي الحالي يغطي نحو أكثر من ٨ أشهر من الواردات السلعية والذي يعد أكبر من الحد المعترف به دوليا وهو ٣ أشهر، بما يؤمن احتياجات البلاد لفترة تتجاوز بشكل كبير المستويات المتعارف عليها دوليا كمستويات آمنة .

ناصر ..

يصل بها إلي ١٣٣,٣ مليار جنيه بعد الضرائب

البنك الأهلي المصري يحقق أقوي أرباح في تاريخ القطاع المصرفي خلال ٢٠٢٤

عُقدت الجمعية العامة للبنك الأهلي المصري يوم الأحد الموافق ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥ لإعتماد القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، حيث أعلن البنك الأهلي المصري نتائج أعماله محققا أرباح قبل الضرائب قدرها ٢٢٣ مليار جنيه، وصافي أرباح بعد الضرائب قدرها ١٣٣,٣مليار جنيه بمعدل نمو ٨٩٪ مقارنة بـ ٧٠,٧ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٣ .
واستمراراً للنتائج المتميزة للبنك الأهلي المصري، بلغ إجمالي المركز المالي ٨,١ تريليون جنيه في ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٥,٢ تريليون جنيه في ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٥٥٪ وصولا إلى نحو ٨,٨ تريليون جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، كما إرتفعت حقوق الملكية في ديسمبر ٢٠٢٤ بنحو ٢٣٧ مليار جنيه عن ديسمبر ٢٠٢٣ لتسجل ٥٣٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٨٠٪.
ودائع عملاء
وإستمراراً لثقة عملاء البنك الأهلي المصري، فقد وصل إجمالي ودائع العملاء إلى ٥ تريليون جنيه في ديسمبر٢٠٢٤ بزيادة قدرها ١٢٣٠ مليار جنيه عن ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٣٣٪ وصولا إلى نحو ٥,٦ تريليون جنيه في أغسطس ٢٠٢٥ وهي الثقة التي يؤكدها عدد عملاء البنك الذي تجاوز ٢١,٥ مليون عميل في ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل نحو ١٩,٨ مليون عميل في ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٩٪ .
وسعياً من البنك لتنشيط الاقتصاد القومي في مختلف القطاعات، فقد نمت إجمالي محفظة قروض العملاء والبنوك بنحو ٦٤٪ عن ديسمبر ٢٠٢٣، حيث سجلت ٩٤٨ ٣ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل نحو ٤٠٧ ٢ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٣، لتستمر في النمو لتصل إلى نحو ٤٥٣ ٤ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥.
وإيمانا بالدور الحيوي الذي تمثله المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وضرورة دعم هذا القطاع لقدرته على تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ومتوازنة وتوفير فرص عمل في جميع القطاعات والحد من البطالة، فقد قام البنك بمنح تمويلات تصل إلى ١٧٢ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ١٠٪ وصولا الى ١٩٤ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، هذا بالمقارنة بـ ١٥٧ مليار في ديسمبر ٢٠٢٣.
وعلى صعيد قطاع تمويل الشركات الكبرى، إستمر البنك الأهلي المصري في دعم عملائه والإقتصاد القومي بشكل عام وذلك بتوفير الإحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ولمساندة المشروعات القومية بمختلف القطاعات التي تمس احتياجات المواطنين، حيث إرتفعت محفظة قروض الشركات الكبرى بنحو ١ ٤٥٧ مليار جنيه لتصل إلى ٣ ٤١٣ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٧٥٪، ولتتخطى ٣ ٨٣٧مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥.
محفظة التجزئة المصرفية
وفي مجال التجزئة المصرفية، ارتفعت محفظة القروض لتصل إلى ٣٥٧ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٦٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٢٪ عن ديسمبر ٢٠٢٣، محققا نحو ٤٢٢ مليار جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٥.
وفي مجال الديون غير المنتظمة تم إجراء تسويات لنحو ٦٨٥٨ عميل غير منتظم بلغت اجمالي مديونياتهم نحو ١٢,٩ مليار جنيه، إضافة الى مساندة عدد من العملاء المتعثرين وضع تمويل إضافي يسمح بمساعدتهم في تخطي أزماتهم المالية بعد دراسات تفصيلية وتدعيم موقف البنك، وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ٠,٩ ٪ في ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١,١٪ في ديسمبر ٢٠٢٣، وهو ما يؤكد دعم البنك الأهلي المصري لعملائه في كافة الظروف وتطبيق البنك لأعلى معايير الدراسات الائتمانية ، هذا بالإضافة إلى تحصيلات من الديون غير المنتظمة بنحو ٥,٨ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٤ مقارنة بنحو ٣,٩ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٣ .
وفي ضوء إستراتيجية البنك والتي تعطي أولوية لتقديم أفضل الخدمات لعملائه واستمراراً لتفعيل مبدأ الشمول المالي وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية خاصة في ظل الحرص على تقليل الزحام داخل فروع البنك، فقد تم استقطاب نحو مليون عميل جديد في مجال الإنترنت البنكي " الأهلي نت " ليصل إجمالي عدد العملاء المشتركين
بالخدمة منذ انطلاقها إلى ٨,٨ مليون عميل في ديسمبر ٢٠٢٤ بمعدل نمو ١٣٪ مقابل ٧,٨ مليون عميل في ديسمبر ٢٠٢٣، كما إرتفع عدد المشتركين بمحفظة الفون كاش ليصل إلى ١,٥ مليون عميل في ديسمبر ٢٠٢٤ و تم اغلاق نحو ٠,٢ مليون محفظة غير مفعلة للخدمة خلال العام إلتزاما بتعليمات البنك المركزي المصري، كما تم إلغاء إشتراك نحو ٠,٣ مليون محفظة بناء على طلب العملاء.
كما بلغ إجمالي عدد معاملات التحويلات اللحظية الصادرة و الواردة (IPN (INSTAPAY التي تمت خلال عام ٢٠٢٤ عدد ٣٣٣ مليون حركة تقريبا بإجمالي مبلغ ١,٥تريليون جم في حين بلغت عدد الحركات خلال عام ٢٠٢٣ عدد ٧٣ مليون حركة بإجمالي مبلغ ٤٢٨ مليار جم فقط بزيادة في القيمة ٢٥٠٪.
ماكينات الصارف الآلي
كما إرتفع عدد ماكينات الصارف الآلي الـ ATM إلى نحو ٧ ٢٣٢ ماكينة في ديسمبر ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٥٢٢ ماكينة عن ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٨٪ مع وصولها إلى ٧ ٣٦٩ في أغسطس ٢٠٢٥، وإرتفع عدد ماكينات الـ POS في ديسمبر ٢٠٢٤ لنحو ٦٣٣ ألف ماكينة مقابل نحو ٥٢٣ ألف ماكينة في ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٢١٪ لتصل في أغسطس ٢٠٢٥ إلى أكثر من ٧٣١ ألف ماكينة.
وتطبيقا لإستراتيجية البنك في التوسع الجغرافي للتيسير على عملائه والوصول الى أكبر قاعدة من العملاء خاصة في الأماكن غير الشمولة بالخدمات المصرفية بالشكل الكافي، نجح البنك في إفتتاح ٢٢ فرعاً جديداً ليصل بذلك إجمالي شبكة الفروع في ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٦٧٩ فرع ومكتب ووحدة مصرفية منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية لتكون قريبة لمختلف شرائح عملاء البنك، واستمر البنك في زيادة شبكة فروعه في كافة المحافظات خلال العام الحالي ليصل عدد فروعه إلى ٦٩٠ فرع في أغسطس ٢٠٢٥ منها ١٧ فرع خدمة إلكترونية مستقل و٢١ فرع تقليدي مزود بقسم إلكتروني و وحدة متنقلة .
وإيماناً بأهمية المسئولية المجتمعية والتي تؤثر بصورة مباشرة في تلبية جانب من احتياجات المواطن المصري الصحية والتعليمية والمعيشية، فقد تركزت سياسة البنك في دعم ثلاثة محاور رئيسية وهي القطاع الصحي وقطاع التعليم ومجال تطوير العشوائيات ومكافحة الفقر، إضافة الى دعم المرأة المعيلة ومساندة ذوي الهمم، حيث بلغ إجمالي مساهمات البنك في مجالات المسئولية المجتمعية في ديسمبر ٢٠٢٤ نحو ١,٨ مليار جنيه تم منحها وفقاً ومعايير التنمية المستدامة لضمان أفضل الأثر على المواطن المصري.
وتتويجا للجهد المبذول من جانب كافة فرق العمل بالبنك، فقد حصل البنك على العديد من الجوائز خلال العام المالي ديسمبر٢٠٢٤ حيث حصد جوائز في خدمات التجزئة المصرفية، المسئولية المجتمعية، الشمول المالي والخدمات الرقمية والموقع الإلكتروني، بالإضافة الى تحقيق مستويات متقدمة وريادية في عدة تصنيفات محليا وإفريقيا من عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة في المجال الاقتصادي والمصرفي مثل: MEED MENA BANKING AWARDS، GLOBAL FINANCE ، WORLD BUSINESS OUTLOOK ،GAZET INTERNATIONAL MAGAZINE ، EMEA FINANCE ، INTERNATIONAL BUSINESS MAGAZINE AWARDS GLOBAL BRAND وغيرها من مؤسسات التقييم وهو ما يعكس أفضلية خدمات البنك في مختلف مجالات العمل المصرفي.

خلال مشاركته في فعاليات الشمول المالي

بنك القاهرة" يستعرض حزمة منتجات مجانية أمام عملائه احتفالاً بعيد الفلاح"

في إطار التزام بنك القاهرة بدعم وتعزيز جهود الدولة نحو الشمول المالي، وبالتزامن مع احتفالات البنك المركزي المصري بعيد الفلاح، والذي أقيم في الفترة من ١ إلى ١٥ سبتمبر، شارك بنك القاهرة في مبادرات الشمول المالي، مقدمًا لعملائه العديد من المزايا والعروض. ضمن هذه الحملة .
قدم بنك القاهرة مجموعة واسعة من المزايا والعروض طوال فترة الحملة من أبرزها الترويج لحسابات الشمول المالي "وفر" والتي تتميز بفتح الحساب بالرقم القومي مجاناً بدون حد أدنى لفتح الحساب، وكذلك بدون مصاريف إصدار، مع اصدار البطاقات المقدمة مجانا سواء لعميل جديد أو عميل قائم، مع الاشتراك بمحفظة قاهرة كاش الالكترونية للأفراد مجانا سواء لعميل جديد أو عميل قائم أيضاً.
تضمن الحدث أيضًا عرضًا خاصًا لعملاء القروض متناهية الصغر، شملت إعفاءات من الرسوم الإدارية للعملاء الجدد في قطاعات الحرف اليدوية، والأدوات والمعدات الزراعية، وتجارة الأعلاف والحبوب، وقروض الجرارات الزراعية . بالإضافة إلى ذلك، تم اصدار منتج مخصص لعملاء قروض متناهي الصغر للتعامل التجاري الخاص بالنشاط تحت مسمي "وفر مايكرو" وذلك ليمنح العملاء وسيلة آمنة وسريعة في استقبال وارسال أموالهم الخاصة بالنشاط.
هذا وقد حرص البنك طوال مدة الحملة على نشر الوعي والتثقيف المالي، فضلا عن التأكيد على أهمية الخدمات المالية من خلال تواجده في العديد من المواقع الخارجية خاصة بمحافظات الوجه القبلي.

بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وشركة IPC للاستشارات

البنك الزراعي المصري يوقع بروتوكول تعاون لإطلاق منتجات تمويلية صديقة للبيئة و تعزيز التمويل المستدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

في خطوة تعكس حرص البنك الزراعي المصري، على تعزيز قدراته للتحول نحو التمويل المستدام، وتطبيق معايير الاستدامة في كافة منتجاته المصرفية وبرامجه التمويلية، وقع البنك الزراعي المصري، بروتوكول تعاون مشترك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ، وشركة IPC للاستشارات، بغرض إرساء أسس التمويل المستدام، تقوم على تطوير وتفعيل نظام الإدارة البيئية والاجتماعية والحوكمة، ودمجها في إجراءات الإئتمان والأنشطة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكافة استثمارات البنك، بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي المصري، وأفضل الممارسات العالمية لدعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.
ووفقا لبروتوكول التعاون، تعمل الوكالة الألمانية على تقديم الدعم الفني والتقني لإصدار حزمة من المنتجات والبرامج التمويلية المبتكرة والصديقة للبيئة، تناسب احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع توجهات الدولة المصرية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر المستدام، لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠".
وقع البروتوكول عن البنك الزراعي المصري، غادة مصطفى، نائب الرئيس التنفيذي لقطاعات الدعم، وكارينا دنكر، المدير المسئول عن التغير المناخي والتحول الأخضر بشركة IPC للاستشارات، بحضور محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، و سامي عبد الصادق، نائب الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال، وكلا من د. نهال حسن، ود. نهير خيري ممثلين عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ، ود. داليا صقر و مؤمن عادل، ممثلين عن شركة IPC للاستشارات، وعدد من مسئولي البنك الزراعي المصري، ممثلين عن قطاعات الاستدامة والتمويل المستدام والائتمان والمخاطر.
وخلال مراسم توقيع البروتوكول، أكدت غادة مصطفى، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، حرص البنك على تعزيز التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية والمحلية، لتأكيد التزامه الراسخ بدمج المبادئ والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في كافة عملياته المصرفية، فضلاً عن دعم جهود البنك نحو تحقيق نظام مالي يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، باعتباره أكبر البنوك في تمويل القطاع الزراعي و كافة الأنشطة المرتبطة به، وسعيه الدائم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

المركزي يجدد تراخيص ٢٠ بنكًا لمزاولة نشاط أمناء الحفظ

أعلن البنك المركزي المصري عن تجديد الموافقة لـ ٢٠ بنكًا لمزاولة نشاط أمناء الحفظ لمدة عام إضافي، وذلك ضمن إجراءات التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي، موضحًا أن هذا العدد يأتي من أصل ٣٢ بنكًا يزاولون هذا النشاط في السوق المصرية.
وأشار البنك المركزي في تقريره السنوي إلى أنه تم كذلك تجديد الموافقة لـ ٥ بنوك فقط من بين ١٦ بنكًا مرخصًا لهم بمزاولة نشاط المتعاملين الرئيسيين، وذلك وفقًا لتواريخ تجديد كل بنك على حدة.
وفي إطار التوسع البنكي وتحقيق الشمول المالي، كشف التقرير عن إضافة:
٢٣ فرعًا جديدًا تم افتتاحها من قبل ٩ بنوك خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، ضمن خطط تعزيز التواجد الجغرافي للبنوك.
٣٣ عضو مجلس إدارة جديدًا تم تعيينهم في ١٠ بنوك بالإضافة إلى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، بما يعكس جهود تعزيز الحوكمة وتحديث الكوادر الإدارية.
كما أشار التقرير إلى أن البنك المركزي وافق على إنشاء ٣ مكاتب تمثيل جديدة تابعة لبنوك خارجية، في خطوة تعزز من الانفتاح المصرفي الدولي والتواصل مع الأسواق الخارجية.
ويأتي هذا التحرك في سياق جهود البنك المركزي المصري المستمرة لتنظيم السوق المصرفية، وتحقيق التوازن بين الرقابة الفعالة وتشجيع التوسع والنمو البنكي بما يخدم أهداف الشمول المالي والتنمية الاقتصادية

البنك الزراعي المصري يوقع بروتوكول تعاون مع منظومة أمان لتوفير السلع الغذائية للأسر الأكثر احتياجاً في أكثر من ١١٥٠ منفذ بكافة المحافظات

وقع البنك الزراعي المصري، ومنظومة "أمان" التابعة لقطاع المشروعات والتنمية بوزارة الداخلية، بروتوكول تعاون يتيح للبنك الاستفادة من منافذ أمان المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية في صرف كوبونات السلع الغذائية الأساسية التي يمنحها البنك للأسر الأكثر احتياجا في المناسبات والمواسم.
ويأتي ذلك في إطار سعيه الدائم لدعم الأسر الأكثر احتياجا في كافة المحافظات، وضمن جهود البنك ودوره الوطني لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، ومساعدتهم على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، تنفيذا لاستراتيجية البنك للمسئولية المجتمعية.
وقع البروتوكول، شريف حسن، رئيس مجموعة الاتصال المؤسسي بالبنك الزراعي المصري، بحضور أشرف محمود، مساعد أول وزير الداخلية للمشروعات والتنمية، ومسئولي البنك الزراعي المصري.
وتقوم منظومة أمان بإصدار كوبونات مؤمنة لصالح البنك الزراعي المصري، تحمل شعاري البنك وأمان، يقوم البنك بتوزيعها على الأسر الأكثر احتياجا والفئات الأولى بالرعاية في المواسم والمناسبات والأعياد.
ومن المقرر أن يقوم حاملي تلك الكوبونات من المستحقين باستبدالها من منافذ أمان، واستخدمها في شراء السلع الغذائية والمواد التموينية، وفقا للقيمة المالية للكوبون.
فيما تقوم منظومة أمان من خلال منافذها المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية، والتي تزيد عن ١١٥٠ منفذ، بتوفير السلع الغذائية الأساسية للمواطنين بأسعار مخفضة وبجودة عالية، طبقا لبرامج وزارة الداخلية، ومساهمتها في توفير السلع الغذائية للمواطنين.
وحول البروتوكول، اكد شريف حسن، رئيس مجموعة الاتصال المؤسسي بالبنك الزراعي المصري، حرص البنك على مد قاعدة الحماية الاجتماعية، والوصول لأكبر عدد ممكن من الأسر الأكثر احتياجا في كافة انحاء الجمهورية بما فيها المحافظات الحدودية، في إطار المسئولية المجتمعية للبنك، وتوفير السلع الغذائية الأساسية والمواد التموينية، بهدف تقديم يد العون، ودعم تلك الأسر لمساعدتهم على مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، ومتطلبات الحياة، تحقيقا لمبدأ التكافل الاجتماعي.د
وأشار إلى أن التعاون بين البنك ومنظومة أمان، سيعمل على التيسير على الأسر الأكثر احتياجا، وتسهيل صرف كوبونات السلع الغذائية التي يقوم البنك بمنحها للمستحقين، والاستفادة من شبكة منافذ أمان المنتشرة في كافة المحافظات، إلى جانب قدرتها على توفير كافة السلع والمواد التموينية بأسعار مخفضة، ما يحقق أقصى استفادة للمستحقين من تلك الكوبونات.

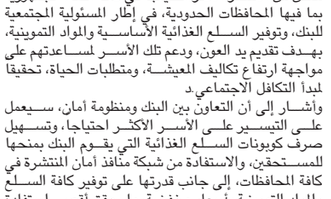

«الأوروبي لإعادة الإعمار» يرفع توقعاته للنمو بمصر إلى ٤,٨٪ خلال عام ٢٠٢٥

أ ش أ
رفع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٥ و٤,٥٪ في عام ٢٠٢٦ في ظل استقرار الاقتصاد الكلي والتحسن التدريجي في ثقة المستثمرين، فيما كان البنك قد توقع في مايو الماضي أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة ٤,٤٪ للعام المالي المقبل ٢٠٢٥/٢٠٢٦.
وقال البنك، في تقرير ، عن "الآفاق الاقتصادية الإقليمية" إن النمو الاقتصادي السنوي تجاوز التوقعات، حيث ارتفع من ٢,٤٪ في يوليو ٢٠٢٤ إلى ٤,٢٪ في مارس ٢٠٢٥، مدفوعًا بانتعاش قطاع الصناعات التحويلية عقب انكماش حاد وأداء قوي في تجارة الجملة والتجزئة والنقل.
وأشار التقرير إلى ارتفاع التحويلات المالية بنسبة ٨٢,٧٪ على أساس سنوي، بينما عاد المستثمرون الأجانب إلى سوق الدين الحكومي قصير الأجل، حيث استحوذوا على ٤٤,٧٪ من أذ

الرقابة المالية تضيف ٨ صفحات تواصل اجتماعي للقائمة السلبية و تجدد تحذيرها للمواطنين بعدم التعامل مع جهات غير مرخصة

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية إضافة ٨ صفحات على منصات التواصل الاجتماعي إلى القائمة السلبية للجهات التي تمارس أنشطة بالمخالفة لأحكام القوانين المالية غير المصرفية وتضر بسلامة التعاملات.

يأتي ذلك استكمالاً للجهود المستمرة للهيئة لاستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق المتعاملين، وإعمالا لشؤونها بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، مع الحفاظ على نزاهة الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس فيها.

وتضمنت المخالفات التي تقوم بها عددًا من الصفحات الإلكترونية على منصات التواصل الاجتماعي التي تدعو عملاء التمويل الاستهلاكي لتسييل الحدود الائتمانية الممنوحة لهم نقدًا، مما يخرج عن الغرض الممنوح من أجله التمويل بتحويل التمويل الاستهلاكي لتمويل نقدي، على خلاف ما نصت عليه أحكام القانون المنظم لنشاط التمويل الاستهلاكي.

خارطة استثمار حكومية في قطاع الصحة تمهد لمشاركة واعدة مع القطاع الخاص

مدبولي : آليات واضحة للشراكة مع القطاع الخاص في «استثمارات الصحة»

تولي الدولة المصرية اهتماما كبيرا للنهوض بقطاع الصحة، بما يؤدى إلى مجتمع أكثر استقرارًا وقدرة على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وسط تأكيدات من قيادات الحكومة على ضرورة الاستفادة من إمكانات القطاع الخاص وخبراته فى قطاع الخدمات الصحية، وتعزيز الفرص الاستثمارية المتاحة أمامه، وذلك فى ضوء القوانين والتشريعات والإجراءات التى عملت عليها الدولة فى سبيل تشجيع الاستثمار وإتاحة الفرص الاستثمارية فى القطاعات الواعدة، ومنها قطاع الصحة.

وانتهت وزارة الصحة والسكان من إعداد منظومة متكاملة من الحوافز الاستثمارية المخصصة لقطاع الصحة، تتيح العديد من الفرص الاستثمارية في قطاع إنشاء وتشغيل المستشفيات بعدد من المحافظات، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وفي هذا الإطار ، عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا؛ لمتابعة الجهود المبذولة لطرح الفرص الاستثمارية المتاحة فى قطاع الصحة، وكذا عدد من الملفات الخاصة بوزارة الصحة، وذلك بحضور الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، وأحمد كجوك، وزير المالية، وحسام هيبة، الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعدد من المسئولين المعنيين.

ولفت الدكتور مصطفى مدبولي، إلى أن انعقاد هذا الاجتماع يأتى فى ضوء ما تم التوافق عليه فى اجتماع سابق بشأن إعداد الفرص الاستثمارية فى قطاع الصحة لطرحها على القطاع الخاص، بحيث تتوافر بها آليات واضحة للشراكة مع القطاع الخاص.

وخلال الاجتماع ، أكد الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة، أنه فى ضوء اهتمام الدولة بقطاع الرعاية الصحية، والجهود التى تبذلها الحكومة فى هذا القطاع، فضلا عن دورها فى تحفيز الاستثمار فى مختلف القطاعات، تعمل الحكومة على إتاحة العديد من الحوافز الاستثمارية وطرحها أمام القطاع الخاص: سعيا لإقامة شراكات كبيرة فى هذا الشأن، وقال: هناك تنسيق مستمر مع الهيئة العامة للاستثمار لتفعيل منظومة متكاملة من الحوافز الاستثمارية المخصصة لقطاع الرعاية الصحية فى مصر.

وفى هذا السياق، أوضح نائب رئيس الوزراء، أن وزارة الصحة والسكان أعدت، بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، منظومة متكاملة من الحوافز الاستثمارية المخصصة لقطاع الصحة تتيح العديد من الفرص الاستثمارية فى قطاع إنشاء وتشغيل المستشفيات بعدد من المحافظات، مؤكدا أن هذه الحوافز تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار فى القطاع الصحى.

من جانبه ، أكد وزير المالية، أن الحكومة تحرص على تعزيز الشراكات الدولية مع مختلف الجهات لدعم جهود التغطية الصحية الشاملة لكل المواطنين ، مشيرا إلى أن تحقيق الاستدامة المالية للنظام الصحى يساعد على التوسع فى تقديم الخدمات الصحية لجميع المواطنين.

فرص استثمارية

كان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقد اجتماعا سابقا لمناقشة الخطة الاستثمارية لقطاع الصحة خلال السنوات العشر المقبلة، وذلك بحضور الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، ومسئولي الوزارتين.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أنه في إطار رؤية الدولة للسعي الجاد لطرح الفرص الاستثمارية في القطاعات الواعدة، واتخاذ المزيد من الخطوات التنفيذية لتعزيز تنافسية المتاحة مع المستهدفات المطلوبة في كل قطاع.

من جانبه، أشار وزير الصحة والسكان الدكتور خالد عبد الغفار إلى أن هناك بالفعل تنسيقا مستمرا مع وزارة الاستثمار، حيث تم تشكيل هيكل وقطاع في الوزارة ليكون مسئولا عن الفرص الاستثمارية في هذا الشأن.

وأوضح وزير الصحة والسكان أن الخطة الاستثمارية المقترحة تضمنت تطوير البنية التحتية الصحية، عبر إنشاء منشآت جديدة وتحديث المراكز الطبية الحالية، إلى جانب استكمال تنفيذ مراحل التأمين الصحي الشامل، مما يسهم في تحسين الرعاية الصحية وتعزيز جاهزية القطاع الصحي لمواكبة المتطلبات المستقبلية.

وفي ضوء ذلك، أوضح وزير الصحة والسكان جهود الوزارة في دعم الاستثمار في القطاع الصحي، مشيرًا إلى أن هناك إطارا قانونيا يسمح بتحقيق التوازن والشراكة بين دور القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات الصحية من خلال فتح فرص استثمارية مع القطاع الخاص وتطبيق معايير الجودة العالمية، مع توفير مرجع للمستثمرين للتعرف على اتجاهات الاستثمار في القطاع الصحي وطرح الفرص، وإتاحة كل المعلومات المتاحة والمطلوبة للاستثمار في هذا القطاع المهم، مستعرضًا أهداف المشروع القومي لتكويد وترخيص المنشآت الطبية الخاصة، وسبل التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة الصحة والسكان والوزارات والجهات المعنية.

اعتمادات مالية

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقد اجتماعا سابقا ؛ لمتابعة موقف توافر الاعتمادات المالية اللازمة لهيئة الشراء الموحد لتغطية عمليات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء الاهتمام البالغ الذي توليه الحكومة من خلاله جميع أجهزتها المعنية لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية في السوق المحلية، وإتاحة المزيد منها؛ سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد، وذلك بما يسهم في توافر مخزون آمن من تلك الأدوية والمستلزمات، مؤكدا في الوقت نفسه ضرورة توافر الاعتمادات المالية اللازمة لهيئة الشراء الموحد لتغطية عمليات شراء الأدوية والمستلزمات الطبية من الشركات، وعدم تراكم المديونية، ومن ثم يأتى هذا الاجتماع وغيره، للمتابعة المستمرة مع الوزراء والمسئولين المعنيين.

وزير الصحة : ننسق بشكل مستمر مع هيئة الاستثمار لتفعيل منظومة حوافز القطاع بمصر..

المالية تؤكد الحرص على تعزيز الشراكات الدولية مع مختلف الجهات

محمد محيي الدين

البورصة و شركات الوساطة يناقشان المشتقات و تعزيز حجم السيولة من خلال حملات ترويجية لتشجيع الاستثمار

عقدت البورصة المصرية اجتماعًا حواريا موسعًا مع قيادات شركات الوساطة في الأوراق المالية، وذلك في إطار حرص إدارة البورصة على تعزيز الحوار المجتمعي وتوطيد قنوات التواصل مع الأطراف الفاعلة في سوق المال.

وقد ترأس الاجتماع الدكتور إسلام عزام - رئيس البورصة المصرية، بحضور محمد صبري – نائب رئيس البورصة، حيث استعرض مع قيادات شركات الوساطة مجموعة من التطورات والإجراءات التنظيمية المقترحة الهادفة إلى تطوير البنية التحتية للسوق وتعزيز كفاءته وجاذبيته للاستثمار، وذلك بالتنسيق الكامل مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

تناول الاجتماع استعراض محاور العمل خلال الفترة المقبلة، والتي تشمل: تفعيل سوق المشتقات المالية وتفعيل بيع الأوراق المالية المقترضة (Short Selling) مما يتيح للمستثمرين فرصًا أوسع للاستثمار وإدارة المخاطر وتعزيز كفاءة وعمق السوق.

واستعرض رئيس البورصة خطط تفعيل أدوار صانع السوق (Market Maker) ومزود السيولة (Liquidity Provider) وطبيعة عملهما وأثر ذلك على رفع معدلات التداول مما يعمل على زيادة سيولة وعمق السوق.

«إيني» الإيطالية تعلن عن ضخ ٨ مليارات دولار استثمارات بقطاع الغاز في مصر خلال ٥ سنوات

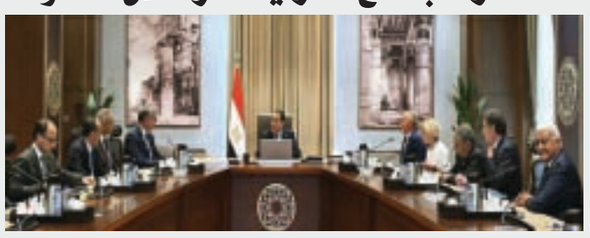

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء بمقر الحكومة بالعاصمة الإدارية الجديدة، جيويو بروسكو، الرئيس التنفيذي لعمليات الموارد الطبيعية بشركة إيني الإيطالية؛ لاستعراض خطة الشركة للاستثمار في مصر خلال الفترة المقبلة، وذلك بحضور المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، وعدد من مسؤولي الشركة.

وأعرب رئيس الوزراء عن تقديره للتعاون القائم بين الحكومة المصرية وشركة "إيني" الإيطالية، مؤكدًا أن الشركة تحظى بدعم كبير من الرئيس عبدالفتاح السيسي، وفقا لبيان صحفي.

كما أعرب عن تطلعه إلى تكثيف هذا التعاون خاصة في ظل الاستثمارات الكبرى للشركة بالسوق المصرية، مُشيرًا إلى أن الشركة الإيطالية تُسهم بنحو ٤٠٪ من إنتاج الغاز الطبيعي في مصر.

وخلال اللقاء، أشاد وزير البترول والثروة المعدنية بالتعاون القائم مع شركة "إيني"، مُثمنًا اهتمام الشركة بزيادة مستويات التعاون مع الحكومة المصرية عبر التوسع في عمليات الإنتاج خلال الفترة الأخيرة، ومُعربًا عن تطلعه لاستمرار هذا التعاون القائم بين الجانبين.

كما أشاد بنشاط الشركة في مصر سواء في قطاع البترول أو دورها المجتمعي لدعم المجتمعات المحلية.

فيما أشاد الرئيس التنفيذي لعمليات الموارد الطبيعية بشركة "إيني" الإيطالية بدعم الحكومة المصرية للشركات العاملة في قطاع البترول، والتزامها بسداد مستحقات الشركاء الأجانب، باعتبار أن ذلك الأمر يُعد أساسيًا في دعم جهود الشركة للتوسع في مجال الإنتاج والاستكشاف.

كما أشاد بجهود الحكومة في توفير المناخ الملائم للاستثمار في قطاع البترول.

وأوضح جيويو بروسكو، أن الشركة تُعد من أكبر المنتجين والمستثمرين في قطاع البترول المصري، مُعتبرًا أن ما يُميز السوق المصرية هو القدرة على تسهيل عملية الإنتاج ودخول الحقول حيز الإنتاج بسرعة مقارنة بدول أخرى.

إي إف چي هيرميس تحصد مراكز متقدمة في استطلاع إكستيل لعام ٢٠٢٥

أعلنت إي اف چي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي أف چي القابضة والرائدة في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن نجاح قطاع البحوث في تحقيق أداء متميز ضمن تصنيفات استطلاع «إكستيل» لعام ٢٠٢٥ (المعروف سابقًا باسم بحوث مؤسسات الاستثمار) للأسواق الناشئة بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. تؤكد هذه الإنجازات مجددًا على ريادة الشركة وخبرتها العميقة في مجال البحوث، فقد حصدت مراكز متقدمة في مختلف القطاعات، معززةً بذلك مكانتها بين أبرز المؤسسات الرائدة في هذه التصنيفات.

وتأتي هذه الإنجازات لتسلط الضوء على القدرات البحثية المتميزة للقطاع، والثقة الكبيرة التي يحظى بها لدى المستثمرين على المستوى الدولي. وعلى صعيد منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، تعكس التصنيفات التي حصل عليها القطاع الكفاءات الاستثنائية والخبرات الواسعة التي ينفرد بها فريق العمل.

وعلى صعيد قطاع البحوث المؤسسية، نجحت إي اف چي هيرميس في ترسيخ مكانتها في هذه الفئة شديدة التنافسية، حيث حصل أحمد حازم ماهر، رئيس بحوث الصناعات، على المركز الأول كأفضل محلل في قطاع بحوث النقل بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، والمركز الثاني عن قطاع المرافق والخدمات العامة والمركز الوصيف (Runner-up) في قطاع النفط والغاز.

داليا احمد

«المصرية للاتصالات» تعلن تأسيس نقطة اتصال جديدة بمدينة العقبة الرقمية بالأردن

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، عن تأسيس نقطة اتصال جديدة لتجميع حركة البيانات في مدينة العقبة الرقمية بالمملكة الأردنية الهاشمية. ما يعد خطوة استثنائية نحو مستقبل أفضل للاتصالات، حيث تستهدف هذه الخطوة الاستراتيجية توسيع نطاق الشبكة الدولية للشركة المصرية للاتصالات لتصل إلى أكبر مركز بيانات محايد ومعتمد عالميا بالمملكة الأردنية الهاشمية وأحد أكبر المراكز في المنطقة، وتؤكد على مدى التزام الشركة بتعزيز الشراكات القوية التي تدفع عجلة التحول الرقمي.

ومع تزايد الطلب العالمي على الخدمات التي تتطلب كميات هائلة من البيانات، ستكون هذه النقطة الجديدة بمثابة حلقة وصل حيوية، تتيح التبادل السلس للبيانات والتدفق الفعال لحركة الاتصالات الإقليمية. ويتيح هذا التعاون مع مدينة العقبة الرقمية للشركة المصرية للاتصالات تعزيز كفاءة الربط الدولي في منطقة الشرق الأوسط، وتوفير احتياجات الشركات ومقدمي المحتوى العالميين من البنية التحتية عالية الموثوقية والسعة لتحقيق النمو وتطوير أعمالهم في عصر الاقتصاد الرقمي الذي نعيشه اليوم.

تأتي هذه الخطوة في أعقاب الإعلان عن نجاح إطلاق نظام الكابل البحري كورال بريدج، الذي تتعدى سعته ١ بيتابيت وبيلغ طوله ١٥ كيلومترًا، والذي تم تصميمه بالشراكة مع شركة نايتل، ذراع الاتصالات لمدينة العقبة الرقمية. ليربط بين نقطة إنزال الشركة المصرية للاتصالات بمدينة طابا في سيناء بجمهورية مصر العربية وصولا إلى مركز بيانات مدينة العقبة الرقمية، ما يعزز فرص النمو والتعاون المستقبلي.

في ختام زيارته لأمريكا

وزير الاتصالات يعرض على شركات عالمية فرص الاستثمار في تصنيع الإلكترونيات

عقد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عددًا من الاجتماعات في ولاية كاليفورنيا مع مسؤولي شركات عالمية، تم خلالها بحث فتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات تصميم وتصنيع الإلكترونيات والذكاء الاصطناعي، في ختام زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق؛ اجتمع الدكتور عمرو طلعت مع وى شياو مدير قطاع اعتماد الذكاء الاصطناعي في الأسواق الناشئة بشركة Nvidia، حيث استعرض الاجتماع أبرز الحلول التكنولوجية والمبادرات التي تقدمها الشركة لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى جانب مشروعاتها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. كما تم تسليط الضوء على جهود الدولة المصرية في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإعداد كوادر متخصصة قادرة على توظيف هذه التقنيات في تسريع عمليات التحول الرقمي.

كما بحث عمرو طلعت مع سانجاى جاجيندرا الرئيس والمدير التنفيذي للعمليات بشركة AsteraLabs المتخصصة في صناعة أشباه الموصلات سبل تعزيز التعاون المشترك والاستفادة من الكوادر المصرية.

كذلك التقى عمرو طلعت بستيفن أوزيجبو رئيس الشراكات الحكومية والنظم الإيكولوجية بشركة ARM وعدد من قيادات الشركة المتخصصة في صناعة أشباه الموصلات، تناول اللقاء بحث فرص الاستثمار في مصر، في ضوء ما تتمتع به من مقومات تنافسية في مجال تصميم وتصنيع الإلكترونيات.

حضر اللقاءات المهندس أحمد الظاهر الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، والمهندسة شيرين الجندي مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاستراتيجية والتنفيذ، وسماح عزيز رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الدولية بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والدكتور ياسر عبدالبارى رئيس برنامج صناعة الإلكترونيات بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

في سياق متصل، قام الوفد المصرى بزيارة شركة Flextronics، إحدى كبرى الشركات العالمية فى صناعة الإلكترونيات، حيث التقى كلا من كاميرون كار الرئيس التنفيذي لاستراتيجيات الشركة، والمهندس أحمد سامى طنطاوى نائب الرئيس التنفيذى لتطوير الأعمال بالشركة، وتم خلال الزيارة استعراض تطور صناعة الإلكترونيات فى مصر.

مصر تتعاقد مع TCC الصينية لإنشاء مشروع للإيثانول الحيوي بإنتاج 100 ألف طن سنوياً

وقعت الشركة المصرية للإيثانول الحيوي، عقد الأعمال المبكرة مع شركة TCC الصينية، المقاول العام لمشروع الإيثانول الحيوي أحد مشروعات الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، لضمان تنفيذ المشروع وفق الجدول الزمني المحدد.

وقع العقد الكيميائي محمد الرشيدي رئيس الشركة المصرية للإيثانول الحيوي مع ممثل الشركة الصينية.

يأتي ذلك عقب نجاح الشركة في الحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ المشروع، والانتهاء من معظم أعمال البنية التحتية وتشمل تسهيلات الغاز الطبيعي ومياه التشغيل والشرب وشبكات الصرف، إضافة إلى خطوط تصدير المنتجات من موقع المشروع لرصيف ميناء دمياط.

لأول مرة .. القومي لتنظيم الاتصالات ينجح في إتاحة أحدث إصدارات الهواتف بالتزامن مع طرحها عالميا

أعلن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عن نجاح سياسته المتبعة في الفترة الأخيرة في إتاحة أحدث إصدارات الهواتف المحمولة في السوق المصري تزامنا مع طرحها عالميا وذلك من خلال توفير البيئة التنظيمية المشجعة للاستثمار مما أفسح المجال لوكلاء كبرى العلامات التجارية لأجهزة الاتصالات للتوسع في استثماراتها واستيراد الأجهزة الحديثة للسوق المحلي في الموجة الاولي لطرحها بالأسواق العالمية وذلك لأول مره كسلسلة هواتف أي فون ١٧ الجديدة.

وأضاف في بيان له أن المستخدم المصري كان يواجه في السابق تأخيرا ملحوظا في الحصول على تلك الإصدارات قد يتجاوز شهرين من طرحها في الأسواق العالمية.

وارجع ذلك للعديد من الإجراءات التي تم اتخاذها خلال العام الحالي ومنها تيسير إجراءات اعتماد النوع وسرعة الافراج عن الشحنات ومنع التهريب عن طريق استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية بما ادي لفتح المجال للتصنيع المحلي وعودة اهتمام وكلاء كبري العلامات التجارية بالسوق المصري.

كنان السعودية تخطط لإقامة مجمع صناعي متكامل للصناعات النحاسية والمعدنية في مصر باستثمارات 2 مليار جنيه

تخطط مجموعة كنان القابضة السعودية، لاستثمار مليارى جنيه لإقامة مجمع صناعي متكامل للصناعات النحاسية والمعدنية في مصر، وذلك بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية.

وعقد الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل اجتماعاً موسعاً مع مجموعة كنان برئاسة مهيب المهيلب، رئيس مجلس إدارة المجموعة، لبحث خططها التوسعية في مصر، بحضور ناهد يوسف رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وقيادات الوزارة.

فاليو تقر إصدار سندات بقيمة 3 مليارات جنيه لتمويل نشاط الشركة

وافق مجلس إدارة شركة يو للتمويل الاستهلاكي «فاليو»، على تقديم مشروع للجمعية العامة غير العادية لإصدار سندات غير قابلة للتحويل إلى أسهم بالجنيه بقيمة تصل إلى ٣ مليار جنيه بغرض تمويل نشاط الشركة.

وقالت الشركة في بيان لبورصة مصر إن المجلس وافق على تفويض رئيس مجلس الإدارة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لدعوة الجمعية العامة غير العادية وتحديد موعدها ومكان انعقادها، والتوقيع على المستندات الخاصة بالإصدار، وتعيين مستشاري الإصدار، وإجراء أي تعديلات لازمة على الشروط.

مد فترة تصفية شركة «الحديد والصلب» لمدة عام أضافي

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة الحديد والصلب على مد فترة تصفية الشركة لمدة عام واحد اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٦، أو لحين انتهاء أعمال التصفية أيهما أقرب .

وقالت الشركة في إفصاح للبورصة المصرية إن الجمعية العامة العادية اعتمدت المركز المالي وحساب التصفية عن النصف الأول من العام، مسجلة فائضاً قدره ١،٠٣٨ مليار جنيه.

وأكدت الجمعية، ضرورة الالتزام بتقديم تقرير شهري مفصل موضح به كل أعمال التصفية، وما قد يعترضها من عقبات.

وكانت الشركة قد أعلنت في أغسطس الماضي، أنها تدرس كل البدائل لتشغيل جزء من مصانعها بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة.

وزير الاستثمار يلتقي وفد مؤسسة شفيق جبر في إطار مبادرات التعاون الثقافي والاقتصادي التي أطلقتها المؤسسة

أكد المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن مصر تواصل تنفيذ حزمة من الإصلاحات لتهيئة مناخ استثماري جاذب للمستثمرين المحليين والأجانب، ومن شأنها أن تعزز تنافسية الاقتصاد المصري، قائلاً: "إذا أردنا جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فلابد أن يتمتع اقتصادنا بقدر أكبر من التنافسية».

جاء ذلك خلال لقاء المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية وفد مؤسسة شفيق جبر، وذلك بحضور ٢٠ رَمِيلًا من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية.

مصر الجديدة للإسكان تحصل على قطعة أرض مقابل مديونية المعادي للتشييد

وافق مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير، على ما تم من إجراءات وعقود، الخاصة باستبداء مديونية مصر الجديدة للإسكان لدى شركة المعادي للتشييد، وذلك مقابل قطعة أرض فضاء بالكيلو ٢٢,٢٥ طريق مصر - الإسماعيلية الصحراوي.

وبحسب بيان للشركة إلى بورصة مصر ، تبلغ مساحتها ٤,٩٤٥ متر مربع، وبقيمة إجمالية قدرها ٩٦,٣ مليون جنيه، بواقع ١٩,٤٧٨,٢٠ جنيه للمتر المربع.

ويمثل إجمالي أصل المستحقات ٨١ مليون جنيه مضافا إليه قيمة غرامات التأخير.

مصر تسابق الزمن لاستعادة الريادة في صناعة الغزل والنسيج

تفاصيل الخطة الحكومية لإعادة مكانة مصر كأكبر منتج ومُصدّر للغزل والنسيج في الشرق الأوسط وأفريقيا

وضعت الحكومة المصرية خطة طموحة لتطوير صناعة الغزل والنسيج باعتبارها من أعرق الصناعات التي ارتبطت باسم مصر عالميًا لعقود طويلة، خصوصًا مع شهرة القطن المصري طويل التيلة، وذلك في إطار توجه الدولة لإحياء الصناعات الوطنية وتعظيم القيمة المضافة من الموارد المحلية.

تهدف هذه الخطة إلى إعادة مكانة مصر كأكبر منتج ومُصدّر للغزل والنسيج في الشرق الأوسط وأفريقيا، وتحويل هذه الصناعة إلى قاطرة للتصدير وجذب الاستثمارات، بجانب توفير مئات الآلاف من فرص العمل.

تتضمن خطة الدولة المصرية لتطوير وإعادة تأهيل مصانع الغزل والنسيج، عدة عناصر أساسية أبرزها : ضخ استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية لمصانع القطاع العام ، تجميع المصانع في مجمعات صناعية حديثة لرفع كفاءة التشغيل وخفض تكلفة الإنتاج ، إدخال تكنولوجيا حديثة في خطوط الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز ، الاهتمام بالتدريب البشري عبر إنشاء معاهد ومراكز تدريب متخصصة لتأهيل العمالة ، وزيادة الصادرات من منتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية.

مصانع تحت التطوير

تضم مصر شبكة واسعة من شركات ومصانع الغزل والنسيج موزعة على عدة محافظات، أبرزها شركات قطاع الأعمال العام وتضم : شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى – تعد أكبر مصنع للغزل والنسيج في الشرق الأوسط ، شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ، شركة النصر للغزل والنسيج والصباغة بالمحلة الكبرى ، شركة الدلتا للغزل والنسيج – طنطا ، شركة شبين الكوم للغزل والنسيج – المنوفية ، شركة وجه قبلي للغزل والنسيج – سوهاج ، شركة الفيوم للغزل والنسيج ، شركة حلوان للغزل والنسيج ، شركة أسيوط للغزل والنسيج ، شركة الإسكندرية للغزل والنسيج (سيبنالكس) ، شركة بولفارا للغزل والنسيج – الإسكندرية ، شركة النصر للملابس والمنسوجات (المحلة/ إكتوبر) – كابو ، وشركة الوادي للجينز والملابس الجاهزة.

مركز إقليمي للصناعة

تستهدف الحكومة تحويل مصر لمركز إقليمي لصناعة الغزل والنسيج، بالإضافة إلى دعم تصدير الملابس الجاهزة للأسواق الأوروبية بالاستفادة من اتفاقية الكويز، ورفع قيمة صادرات القطاع من ٣ مليارات دولار حاليًا إلى أكثر من ١٢ مليار دولار خلال سنوات قليلة.

وتؤكد خطة تطوير مصانع الغزل والنسيج في مصر أن الدولة تسير بخطى ثابتة نحو استعادة أمجاد "القطن المصري" وصناعة النسيج العالمية، في وقت يتزايد فيه الطلب على المنتجات عالية الجودة.

ومع اكتمال هذه الخطة، ستصبح مصر مجددًا قلعة صناعية عالمية، ليس فقط في الغزل والنسيج، بل في صناعة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار يعقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، سلسلة لقاءات مع المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام؛ لمتابعة الموقف التنفيذي لمشروع تطوير صناعة الغزل والنسيج، بمشاركة المسئولين بالشركة القابضة للغزل والنسيج.

خطوات لإعادة تأهيل مصانع الغزل والنسيج و ضخ استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية لمصانع القطاع العام

هيئة الاستثمار تدعو الشركات الألمانية لتوطين تكنولوجيا ماكينات النسيج في مصر

خلال لقاء قبل أيام ، أكد رئيس الوزراء أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، يولي اهتمامًا بالغًا بتطوير صناعة الغزل والنسيج، والعمل على إعادتها لسابق مجدها، تعظيمًا لما نمتلكه من إمكانات ومقومات في هذا الصدد، مضيفًا أن الاهتمام بهذه الصناعة يأتي بالنظر لدورها الاستراتيجي في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز مجالات الصناعة المحلية، هذا إلى جانب تعظيم القيمة المضافة للقطن المصري ورفع القدرة التنافسية والتصديرية للمنتجات المصرية في مختلف الأسواق العالمية.

فيما استعرض وزير قطاع الأعمال العام الموقف التنفيذي لمشروعات تطوير مصانع الغزل والنسيج، مشيرا إلى الانتهاء الكامل من مختلف مكونات المرحلة الأولى من مراحل التطوير، بينما تجاوز معدلات تنفيذ المرحلة الثانية نسبة ٧٦٪، موضحاً أنه من المقرر الانتهاء من أعمال التطوير لهذه المرحلة خلال شهر أكتوبر القادم، على أن يتم الانتهاء من المرحلة الثالثة بحلول شهر أبريل من العام المقبل.

ولفت "شيمي" إلى أوجه التعاون مع القطاع الخاص، موضحا أن الشركة القابضة للغزل والنسيج تسعى حاليًا لتنفيذ خطة تطوير وإعادة هيكلة شاملة تستهدف الشركات التابعة على جميع المستويات، سواء من الجانب الفني أو المالي أو الإداري أو التسويقي، موضحًا أنه يتم بحث الفرص الاستثمارية وسبل التعاون مع القطاع الخاص لكل شركة من شركات القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، وذلك لتحقيق أهداف رئيسية تشمل خلق فرص عمل مستدامة، وتقليل نسبة البطالة، وكذا جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الشركة إلى استغلال الأصول غير المستغلة.

وقبل أيام ، واصل وزير قطاع الأعمال العام جولاته الميدانية لمتابعة الموقف التنفيذي لمشروعات التطوير بالشركات التابعة، حيث زار شركة مصر للغزل والنسيج وصباغي البيضا بكفر الدوار.

وخلال لقائه مع محافظ البحيرة ، الدكتورة جاكلين عازر ، تم استعراض عدد من الموضوعات محل الاهتمام المشترك ومتابعة الموقف التنفيذي للمشروعات التي تنفذها الشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام داخل محافظة البحيرة، خاصة في مجال الغزل والنسيج، ومن بينها مشروع التطوير الشامل لشركة مصر للغزل والنسيج وصباغي البيضا بكفر الدوار، وتوسعات شركة مصر للحرير الصناعي.

كما تم التطرق إلى المشروعات التي نفذتها شركات المقاولات التابعة مؤخراً بالمحافظة، ومنها كوبري "دسوقي أم دينار" الذي أنجزته شركة النصر العامة للمقاولات (حسن محمد علام).

من جانبها، أكدت الدكتورة جاكلين عازر، أن تطوير شركة مصر للغزل والنسيج وصباغي البيضا يعد مشروعا استراتيجيا يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي والوطني، ويدعم توجه الدولة نحو تعميق التصنيع وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي.

القطن علي أرض سيناء

من جانبه أشاد المهندس أشرف بدوى ،خبير صناعة الغزل بنجاح زراعة الاقطان في محافظة جنوب سيناء ، وفي أرض صحراوية بكر وبمواصفات عالمية منافسه بعد التعامل معه بالطرق العالمية الحديثة ،ومراعاة التغير المناخي الذي أثر علي خواص القطن المصري ،وذلك بعد نجاح زراعته بجنوب سيناء وقبلها كان بشمال سيناء ، حيث لم تختلف خواص القطن المزروع في الصحراء عن المزروع في وجه بحري .

مؤتمر المنسوجات

وخلال الأسبوع الماضي ، شاركت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، في مؤتمر «تكنولوجيا صناعة المنسوجات « الذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة، وضم ١٨ شركة ألمانية متخصصة في التقنيات والمنتجات والخدمات المبتكرة وعالية الجودة في قطاع ماكينات النسيج، لعرض أحدث ما توصلت إليه الصناعة الألمانية من تقنيات وابتكارات في هذا المجال.

شارك في المنتدي ممثلون عن الغرفة الألمانية للصناعة والتجارة، والوزارة الفيدرالية للشؤون الاقتصادية والطاقة، ورابطة مصنعي الماكينات والمعدات في ألمانيا.

وأكد حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن المؤتمر يعكس إيمانا مشتركا بإمكانات الصناعة المصرية، خاصة في قطاع النسيج الذي يمثل أحد ركائز تاريخ مصر الاقتصادي، والذي نسعى اليوم إلى تطويره وإعادة بنائه ليواكب متطلبات العصر.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 28 سبتمبر 2025 ● العدد 810

تقليص زمن الإفراج الجمركى من ١٦ إلى ٥ أيام

قال المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية ، إنه تم تقليص زمن الإفراج الجمركي في مصر، من ١٦ يوما إلى ٥٫٨ يوم حاليا.
ووفق الوزير، يتم قياس هذا الرقم بشكل أسبوعي، مؤكدا التنسيق مع الجهات المعنية في هذا الأمر، والمستهدف منه هو الوصول إلى يومين فقط بنهاية العام الجاري.
وذكر الوزير أن التجارة ملف مهم جدًا ومرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية والمالية وبنية الاقتصاد، حيث تسهم هذه السياسات والإصلاحات في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتذليل العقبات أمام التجارة.
وأوضح، أن الوزارة عملت مبدئيا على خفض زمن وتكلفة الإفراج الجمركي بنسبة ٧٥٪. كما أنها تستهدف أن تصل بعد ذلك إلى يومين فقط، علما بأن أن الجهات المنوط بها عملية الإفراج الجمركي يصل عددها إلى ٢٧ جهة مختلفة، من ضمنها التجارة والمالية والجمارك.

تعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية يمنح البورصة السلعية دور جديد في منظومة التموين

تشهد مصر في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، مدفوعة برغبة الدولة في تعزيز القدرة على مواجهة التحديات العالمية، لاسيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي وضبط الأسواق.
وفي هذا الإطار، جاءت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، التي عرضتها وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتورة رانيا المشاط وأقرها البرلمان بغرفتيه (النواب والشيوخ)، لتضع قطاع التموين والتجارة الداخلية في قلب الأجندة التنموية حتى عام ٢٠٣٠، باعتباره قطاعا استراتيجيا يتقاطع مع حياة كل مواطن، وركيزة رئيسية لاستقرار المجتمع.
ويتمثل أحد أبرز محاور الخطة في توسيع قاعدة السلع التموينية والتخزينية لتشمل أكثر من ١٠٠ سلعة، وهو ما يفتح المجال أمام المواطنين لاختيار ما يناسب احتياجاتهم ويعزز من مرونة المنظومة.
ويواكب هذا التوسع إطلاق خدمات رقمية حديثة، على رأسها البطاقات التموينية الذكية التي سيتم تفعيلها في نحو ٣٢٢ مجمعا خدميا حكوميا على مستوى الوحدات المحلية، بما يضمن وصول الخدمة إلى القاعدة العريضة من المستفيدين بشكل أسرع وأكثر شفافية.
ولا يقف الأمر عند حدود تنوع السلع، بل يمتد إلى تعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية، حيث تستهدف الخطة الحفاظ على مخزون يكفي لمدة لا تقل عن ستة أشهر، مع العمل على رفع كفاءة وإدارة وتشغيل الصوامع وإنشاء مستودعات استراتيجية إقليمية لزيادة المخزون السلعي الغذائي من ٨ إلى ١٠ أشهر، وذلك بزيادة السعات التخزينية.
ويعكس هذا التوجه إدراك الدولة لأهمية امتلاك قدرة تخزينية كافية لمواجهة الأزمات العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد، وهو ما يضمن استقرار الأسواق وحماية الفئات الأكثر احتياجا من تقلبات الأسعار.
في الوقت نفسه، تدرك الخطة أن السيطرة على الأسعار لا تتحقق فقط بتأمين المخزون، بل أيضا بمعالجة تكلفة التداول والنقل التي تشكل نحو ٣٠٪ من التكلفة الإجمالية للسلع.
لذلك، تسعى الدولة إلى إقامة ٦٠ منطقة تجارية ولوجستية محورية وإقليمية بحلول ٢٠٣٠، بما يقلل من حلقات التداول ويخفض الأسعار في الأسواق، على أن يتكامل ذلك مع تفعيل البورصة السلعية كآلية تنظيمية لضبط حركة البيع والشراء، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والعدالة في تداول السلع على مستوى الجمهورية.

تفعيل البورصة السلعية

وقبل أيام نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء عددًا من الإنفوجرافات عبر منصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، استعرض من خلالها جهود الدولة في تفعيل البورصة السلعية - مصر، باعتبارها منصة حديثة تعزز شفافية التسعير وتدعم استقرار الأسواق المحلية.
وتعد البورصة السلعية خطوة استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي، وضمان استدامة توفير السلع الأساسية بأسعار عادلة، حيث تواصل إسهاماتها في تنظيم الأسواق وضبط الأسعار عبر آليات شفافة تضمن سعرًا عادلا للسلع الاستراتيجية، وتحقق توازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين، وتدعم القطاع الزراعي، لتصبح ركيزة لبناء نظام تجاري قوي يخدم الاقتصاد الوطني.
وأشارت الإنفوجرافات إلى أن البورصة السلعية تعد سوقًا منظمًا لتداول السلع الحاضرة القابلة للتخزين، كما تمثل آلية هامة للتسعير العادل من خلال تفاعل قوى العرض والطلب.
وتضم تداولات البورصة السلعية ٧ سلع هي: "القمح – الذرة الصفراء – الذرة والردة – السكر – النخالة - كسب فول صويا – الملح"، إلى جانب بعض العمليات الخاصة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية، وكذلك مصادرات مصلحة الدمغة والموازين من "ذهب – فضة – أحجار كريمة».
كما تهدف البورصة إلى تنظيم تداول السلع في إطار التنافسية العادلة، وتحقيق التوازن السعري، مع عرض السلع بمواصفات جودة عالية، بالإضافة إلى تقليل سلاسل الإمداد الطويلة بما يسهم في خفض الأسعار على المستهلك.
واستعرضت الإنفوجرافات آليه العمل بالبورصة السلعية، حيث يتم التداول والتسليم الفوري للسلع المتداولة عبر الأنظمة الإلكترونية، وتتنوع آليات التداول بالبورصة لتشمل "مزايدات – مناقصات – ممارسات وتداول مستمر" وفق مواصفات يتم تحديدها من قبل الأطراف.
ويتم العمل وفق خطوات تبدأ بالإعلان عن مواعيد فتح الجلسات للسلع المتداولة، ثم إجراء المزايدة أو الممارسة أثناء الجلسات، على أن تنتهي في وقت محدد مسبقًا مع أطراف التداول، مع تنفيذ عمليات التداول طبقًا لآليات التداول الإلكترونية المتبعة، واستكمال إجراءات التسوية المادية والمالية لعمليات التداول.
وبشأن إجمالي التداولات بالبورصة السلعية في نهاية يوليو ٢٠٢٥، أشارت الإنفوجرافات إلى أن كمية التداول بالبورصة بلغت ١,٧٣ مليون طن بإجمالي ٢١,٥ مليار جنيه، حيث بلغ نصيب القمح المستورد من إجمالي قيم التداولات ٥٨,٣٥٪ بواقع ١٢,٥ مليار جنيه، والسكر الأبيض ٢٠,٧٣٪ بواقع ٤,٥ مليار جنيه، والذرة الصفراء المستوردة ١٣,٠٧٪ بواقع ٢,٨ مليار جنيه، ونخالة الردة المحلية ٤,٤٧٪ بواقع ٩٦١ مليون جنيه، و٠,٥٩٪ للذرة الصفراء المستوردة والنخالة بواقع ١٢٦,٦ مليون جنيه، و٢,٧٩٪ لسلع أخرى.

60 منطقة لوجستية وتجارية جديدة وخفض أسعار السلع علي خطة الدولة حتي عام 2030

وأشار الرئيس التنفيذي للبورصة السلعية الدكتور زكريا حمزة، أن البورصة تستهدف الحد من الممارسات الاحتكارية والتلاعب بالأسعار، وتحقيق سعر توازني من خلال منصة إلكترونية تعتمد على قواعد عضوية وإجراءات تنفيذية ورقابة على التداول، ما يسهم في تحقيق التوازن في الأسواق وضمان وصول الأسعار العادلة للمستهلكين.

تداولات

وبحسب الإحصاءات الرسمية ، ارتفع حجم تداول السلع في البورصة السلعية في مصر حوالي ١,٧٣ مليون طن بقيمة إجمالية ٢١,٥ مليار جنيه وذلك حتى نهاية يوليه الماضي.
وأكدت الحكومة ان التداولات تشمل ٧ سلع رئيسية وهي: القمح، الذرة الصفراء، الذرة والردة، السكر، النخالة، فول الصويا، والملح، بالإضافة إلى عمليات خاصة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية ومصادرات الدمغة والموازين من الذهب والفضة والأحجار الكريمة.
وبلغ القمح المستورد من قيم التداولات ٥٨,٣٥٪ بقيمة حوالي ١٢,٥ مليار جنيه ، والسكر الأبيض بنحو ٢٠,٧٣٪ من قيم التداولات بقيمة ٤,٥ مليار جنيه ، والذرة الصفراء المستوردة ١٣,٠٧٪ بقيمة ٢,٨ مليار جنيه ، ونخالة الردة المحلية ٤,٤٧٪ بقيمة تقريبية ٩٦١ مليون جنيه والذرة الصفراء المستوردة والنخالة معًا بحوالي ٠,٥٩٪ بما يعادل ١٢٦,٦ مليون جنيه.
وأكدى وزارة التموين والتجارة الداخلية أن البورصة السلعية . خطوة استراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي وتنظيم السوق وضبط الأسعار بشفافية، مما يضمن سعراً عادلاً للسلع الأساسية ويحقق توازناً بين مصالح المنتجين والمستهلكين ويدعم القطاع الزراعي.
وأكد الخبراء أن البورصة السلعية تلعب دوراً محورياً في توفير شفافية التسعير وتقليل حلقات الوساطة بالسوق مما يخفض الأسعار على المستهلك ويقلل من الاحتكار، كما أنها تشجع منتجين والمزارعين على دخول السوق الرسمي وتحقيق استقرار اقتصادي أفضل.

اسامة السيد

شهد توقيع مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الاستراتيجية

المنتدى المصري السنغافوري يطلق مرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية والاستثمارية

استقبل حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية الرئيس ثارمان شانموجاراتنام رئيس جمهورية سنغافورة بمقر الوزارة في القاهرة، بحضور عدد من المسؤولين عن الجانبين، وذلك في إطار انطلاق أعمال منتدى الأعمال المصري السنغافوري تحت شعار «تعزيز التجارة والاستثمار من أجل نمو مستدام».
ويأتي المنتدى ليجسد عمق العلاقات الاستراتيجية بين مصر وسنغافورة، ويؤكد التزام الجانبين بفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي في ظل التحديات العالمية المتزايدة التي تتطلب شراكات قائمة على الثقة والرؤية المشتركة والمصالح المتبادلة.
وفي كلمته الافتتاحية، أكد حسن الخطيب أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تحمل إمكانات هائلة تتجاوز الأرقام الحالية، مشيرًا إلى أن حجم التجارة الثنائية بلغ ٣٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٤، فيما بلغت الاستثمارات السنغافورية المباشرة نحو ٧٠٠ مليون دولار عبر ١٢٩ شركة حتى يونيو من العام ذاته.
وأوضح أن هذه الأرقام مشجعة لكنها تعكس في الوقت نفسه الحاجة إلى مزيد من الطموح والارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي ليوازي عمق العلاقات السياسية والاستراتيجية.
وأضاف أن المنتدى ينعقد في وقت يشهد تحولات عالمية كبرى مثل اضطرابات سلاسل الإمداد والضغوط التضخمية، مؤكدًا أن الشراكات الحقيقية المبنية على القيم المشتركة والثقة المتبادلة تمثل السبيل لتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة.
وشهد المنتدى توقيع مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الاستراتيجية التي شملت مجالات الاستثمار والتعليم والتدريب وبناء القدرات. فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وإحدى المجموعات السنغافورية لتعزيز التعاون الاستثماري، إلى جانب مذكرة تفاهم محورية في التعليم والتدريب التقني والمهني بين وزارة التربية والتعليم ممثلة في الوحدة المركزية للتعليم الفني وأكاديمية ناس وشركة إنوفو من الجانب المصري، ومعهد التعليم الفني السنغافوري (ITEES) من الجانب السنغافوري، بهدف تطوير الكفاءات وتلبية متطلبات سوق العمل الحديث.
كما تم استعراض الاتفاقية التي وُقعت في مايو الماضي مع معهد ITEES في سنغافورة، والتي تتيح لأكاديمية ناس إصدار شهادات مؤهلات المهارات في مجالات اللوجستيات وسلاسل الإمداد والاتصالات بدعم من القطاع الخاص المصري، بما يشكل نقلة نوعية في منظومة التدريب الفني والمهني.
وفي قطاع التعليم العالي، وُقعت اتفاقية تعاون بين جامعة ساكسونيا مصر للعلوم والتكنولوجيا التطبيقية ومعهد التعليم الفني السنغافوري في مجال الضيافة وإدارة الفنادق، بما يعزز تكامل الخبرات الأكاديمية والعملية.

رضوى عبدالله

منتدى الأعمال المصري الرواندي.. شراكات استراتيجية لتعزيز الاستثمار والصناعة

شهد الاتحاد العام للغرف التجارية انعقاد منتدى الأعمال المصري الرواندي بمشاركة وزراء التجارة والاستثمار في البلدين، إلى جانب نخبة من المسؤولين ورجال الأعمال، حيث مثّل اللقاء منصة مهمة لتعزيز التعاون الثنائي وتوسيع آفاق الشراكات الاقتصادية بين القاهرة وكيجالي.
واستهل أحمد الوكيل، رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، كلمته بالترحيب بالوفود المشاركة، مؤكدًا أن الاتحاد الذي يضم أكثر من ستة ملايين شركة عضو، يضطلع بدور رئيسي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تعزيز الاستثمار والتجارة، وتبني الابتكار، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية.
وأشار الوكيل إلى أهمية التحول من تصدير المواد الخام إلى تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة بأيدي الشباب الأفريقي، مشددًا على أن القارة السمراء باتت اليوم "أرض الفرص للافارقة"، بما تمتلكه من إمكانات هائلة في مجالات الصناعة، اللوجستيات، الزراعة، السياحة، والبنية التحتية.
كما استعرض الوكيل أبرز محاور التعاون مع رواندا، والتي تشمل:
نقل الخبرات المصرية في مضاعفة إنتاج الكهرباء وإنشاء شبكات الطرق السريعة لدعم التنمية.
إقامة مناطق صناعية لزيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية
إقامة مناطق صناعية لزيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية وخلق فرص عمل للشباب.
تعزيز التعاون في الخدمات خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة.
تيسير وصول القطاع الخاص للتمويل التنموي عبر مؤسسات مالية إقليمية ودولية مثل بنك التنمية الأفريقي وبنك التصدير والاستيراد الأفريقي.
وأوضح أن هذا التعاون يعزز ما تم تحقيقه على المستوى القاري من خلال اتفاقيات مع شركاء دوليين مثل الاتحاد الأوروبي، موانئ دبي العالمية، والدول العربية والآسيوية، لدعم التجارة البينية وتسهيل الخدمات اللوجستية.
وفي ختام كلمته، أكد أحمد الوكيل أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من الحوار إلى التنفيذ، بما يحقق المصالح المشتركة لمصر ورواندا وسائر دول القارة الأفريقية.
فيما أكد المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أن مصر في في غضون العامين المقبلين، تطمح إلى أن تُصنف ضمن أفضل ٥٠ دولة في العالم في مؤشرات تنافسية التجارة والاستثمار، مشيراً إلى أنه على مدار السنوات الماضية، أنشأت مصر بنية تحتية متطورة، شملت السكك الحديدية، والطرق، وشبكات الطاقة، إلى جانب بناء مدن جديدة، ووفي الوقت نفسه طورت مصر ممارسات زراعية حديثة، وأنظمة ري ذكية، عززت الإنتاجية والأمن الغذائي .
وأكد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن مصر تولي اهتمامًا خاصًا بتعزيز التعاون مع رواندا في مجالات مثل البنية التحتية التي تُمثل صدارة الاستثمارات المشتركة بين البلدين، والزراعة والتنمية الزراعية والصناعية، والرعاية الصحية والصناعات الدوائية، والتعليم والتدريب، ونقل المعرفة، والكهرباء والطاقة المتجددة حيث تستطيع مص مشاركة خبراتها القيّمة لدعم تقدم رواندا في هذا المجال .

خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة «مدبولي»:

وزير الاستثمار يستعرض موقف القرارات الوزارية الخاصة بفرض رسوم وقائية مؤقتة على واردات بعض منتجات الصلب

خلال اجتماع مجلس الوزراء الخميس الماضي ، برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، استعرض المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، موقف القرارات الوزارية الخاصة بفرض رسوم وقائية مؤقتة على واردات بعض منتجات الصلب، وتأثيرها على أسعار المنتجات النهائية، وزيادة الطاقة الإنتاجية من هذه المنتجات محليًا، فضلا عن تأثيرها المحتمل على خفض الفاتورة الاستيرادية.
وأشار الخطيب، إلى أنه اعتبارًا من يوم الأحد ١٤ سبتمبر الجاري، بدأ تطبيق ٣ قرارات وزارية تتضمن فرض رسوم وقائية مؤقتة لمدة ٢٠٠ يوم على واردات عدد من منتجات الصلب تشمل: المسطحات المدرفلة على الساخن، المسطحات المدرفلة على البارد، الصاج الملفلف والملون، بالإضافة إلى منتجات البليت.
وجدد الخطيب تأكيده أن هذه الإجراءات تأتي في إطار حرص الدولة على حماية الصناعة المحلية وضمان المنافسة العادلة في السوق المحلية، لما تمثله صناعة الصلب من ركيزة أساسية لعدد من القطاعات الإنتاجية الحيوية.
وأضاف "الخطيب": اتخاذ هذه الخطوة جاء استجابة للتطورات المتسارعة في الأسواق العالمية، التي تشهد فوائض كبيرة في الإنتاج، وهو ما دفع العديد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى فرض تدابير حمائية لحماية صناعاتها المحلية، موضحًا أن هذه القرارات تستهدف منع تدفق الواردات التي تهدد تنافسية الصناعة المحلية، ومنحها الحماية المؤقتة اللازمة لتعزيز قدرتها على التوسع والإنتاج والتصدير.
واستعرض وزير الاستثمار تطور الإجراءات الحمائية عالميًا ونصيب صناعة الصلب منها، مشيرًا إلى وجود فوائض عالمية كبيرة في صناعة الصلب بين الطاقة الانتاجية والاستهلاك العالمي، حيث تلجأ الدول إلى تصدير الفائض للأسواق منخفضة الرسوم والأسواق التي لا تفرض رسوم حمائية.

اسلام عبدالفتاح

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة تواصل دعم وتحديث الصناعة المصرية ورفع تنافسية المنتج المحلي

في إطار توجيهات الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، تواصل الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة القيام بدورها الوطني في دعم وتحديث الصناعة المصرية وتعزيز تنافسية المنتج المحلي.
وتوفر الهيئة من خلال إداراتها المختلفة حزمة متكاملة من الخدمات الاستشارية والفنية للمصانع والأفراد، بما يسهم في رفع جودة المنتجات المصرية وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، كما تعمل الهيئة على مساعدة الشركات في التطبيق والتطوير والتحسين المستمر لأنظمة الجودة والتأكد من مطابقة منتجاتها للمواصفات القياسية المعتمدة.
وفي إطار بناء القدرات البشرية، يقدم المعهد القومي للجودة التابع للهيئة برامج تدريب وتأهيل متخصصة تهدف إلى رفع كفاءة الكوادر داخل المؤسسات، وتمكينها من تطبيق أحدث أنظمة الجودة والحصول على الشهادات المعتمدة وتقديم الاستشارات الفنية وتأهيل الشركات والمصانع لمختلف أنظمة الجودة والإدارة وكذلك منح رخص مزاولة المهن في مجالات الجودة المختلفة والبصمة الكربونية.
وتؤكد الهيئة أنه على الشركات والمؤسسات الراغبة في التعرف على اشتراطات الحصول على شهادات الجودة والمطابقة طبقا للمتطلبات الدولية التوجه مباشرة إلى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أو من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة www.eos.org.eg

التموين: ٨٨٣ مليون جنيه إجمالي تعاقدات لجنة المساعدات الأجنبية خلال ٢٠٢٥

بلغ إجمالي تعاقدات اللجنة العامة للمساعدات الأجنبية التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية، خلال العام الحالي نحو ٨٨٣ مليون جنيه لاستثمارات مصرية وأجنبية.
وعقد شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، اجتماعا مع اللجنة العامة للمساعدات الأجنبية التابعة للوزارة لبحث سبل تعظيم الاستفادة من آليات التعاون وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات التنموية، وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة بما يسهم في تحقيق أولويات التنمية المستدامة.
وتم مناقشة التعاقدات الاستثمارية الجديدة مع القطاع الخاص ، مما يعكس ثقة المستثمرين والشركاء في البيئة الاستثمارية المصرية، ودور اللجنة في تهيئة المناخ الملائم لتنفيذ المشروعات التنموية.
وثمن الوزير الدور الفعال الذي تقوم به اللجنة في تنسيق جهود التعاون مع الشركات المصرية من القطاع الخاص و الاستثمارات الاجنبية، بما يسهم في دعم البرامج التنموية ذات الأولوية.

وزارة الصناعة تطلق حزمة حوافز جديدة لدعم صناعة ألواح ولفائف الصاج على البارد وتشجيع الاستثمار في الصناعات المغذية

في إطار توجيهات القيادة السياسية بدعم الصناعات الاستراتيجية وتعميق التصنيع المحلي، أعلنت وزارة الصناعة عن إطلاق حزمة من الحوافز الاستثمارية الجديدة لتشجيع إقامة مصانع لإنتاج الصاج المسحوب على البارد والملفلف والملون باعتباره أحد المدخلات الرئيسية لعدد من الصناعات الحيوية.
وأوضح الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل أن هذه الخطوة تأتي بعد التنسيق مع المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بهدف تعزيز بيئة الاستثمار الصناعي، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، وتوسيع قاعدة الإنتاج الصناعي، بما يسهم في تحقيق مستهدفات الدولة لخفض الفاتورة الاستيرادية وزيادة الصادرات الصناعية.

مصر وكوريا الجنوبية توقعان مذكرة تفاهم لتطوير تكنولوجيا صيانة السيارات الخضراء بـ ١٠ ملايين دولار

شهد الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل توقيع مذكرة تفاهم بين الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ممثلة عن الحكومة المصرية، وكيم يونج هيون، سفير جمهورية كوريا الجنوبية بالقاهرة، بشأن مشروع تطوير تكنولوجيا صيانة السيارات الخضراء (الصديقة للبيئة) في ٤ مراكز بمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني التابعة لوزارة الصناعة وذلك بمنحة قدرها ١٠ مليون دولار مقدمة من الوكالة الكورية للتعاون الدولي «كويكا»، وقد حضر مراسم التوقيع اللواء مهندس إيهاب رمضان، رئيس مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني.
وتستهدف مذكرة التفاهم تطوير مركز تدريب مهني صيانة السيارات بشبرا، ومركز تدريب مهني سيارات إمبابة ومركز تدريب مهني سيارات محرم بك بالإسكندرية، ومركز تدريب مهني سيارات كفر الزيات بهدف ضمان استدامة الأهداف التي نشأت لأجلها هذه المراكز المتمثلة في لما حققته تخريج عمالة فنية مدربة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل حيث تشمل بنود التعاون تطوير المعدات الحالية طبقًا للتطور الحادث في مجال صيانة السيارات التقليدية، وتطوير المناهج الخاصة بمهن صيانة السيارات وإصلاح ودهان هياكل السيارات، وإدخال مهن السيارات الصديقة للبيئة شاملة (السيارات الكهربائية- السيارات الهجين- السيارات السيرة بالغاز الطبيعي) بتوفير احتياجاتها من عدد يدوية وآلية ومعدات ونماذج محاكاة وأجهزة تشخيص، إلى جانب رفع كفاءة المدربين والإداريين العاملين بهذه المراكز بتدريبهم على مرحلتين الأولى بكوريا الجنوبية والثانية داخل مراكز التدريب بعد تركيب وتشغيل المعدات الواردة من كوريا، فضلا عن إيفاد متطوعين كوريين للعديد من مراكز التدريب المهني للمساهمة في تنفيذ هذه المراكز لأنشطتها المختلفة مع الطلبة والاستفادة منهم في استحداث أنشطة للطلبة داخل المراكز، وستكون مدة المشروع ٥ سنوات تنتهي في عام ٢٠٣٠.

سيد الجارحي

مصر تعتزم استخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم البضائع الجمركية

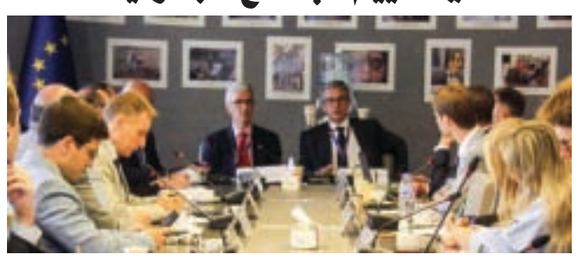

تخطط مصلحة الجمارك المصرية لتطبيق نظام آلي متقدم لتبنيد وتقييم البضائع عبر الذكاء الاصطناعي، مع توسيع التخليص المسبق ليشمل جميع المنافذ الجمركية.
قال رئيس مصلحة الجمارك أحمد أموي إن المصلحة تسعى لتفعيل لجان العرض المشترك بالتنسيق مع الجهات المختصة لتجاوز التحديات الجمركية معًا.
جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده رئيس مصلحة الجمارك أحمد أموي، مع مستشاري التجارة والاستثمار بسفارات دول الاتحاد الأوروبي.
استعرض أموي، خطة تطوير المنظومة الجمركية، التي ترتكز على التحول الرقمي الكامل عبر منصة «نافذة»، التي ساهمت في دمج الإجراءات، وتبسيطها، وميكنة المعاملات الجمركية؛ على نحو أسهم في تقليل متوسط زمن الإفراج الجمركي وتطوير منظومة العمل للأفضل.
أوضح أموي أن الجمارك قطعت شوطا كبيرًا في تعزيز منظومة الدفع الإلكتروني، وتوسيع نطاق الترخيص بإنشاء المستودعات الجمركية العامة داخل الموانئ الجافة، مع تخصيص مستودعات للبضائع المهملة؛ بما يعظم من كفاءة الإدارة الجمركية ويحسن من بيئة الأعمال.
وأعرب ممثلو الاتحاد الأوروبي عن تقديرهم للجهود المبذولة، لتطوير المنظومة الجمركية وفقًا لأحدث النظم العالمية؛ على نحو انعكس إيجابيًا على حركة التجارة والاستثمار بين مصر والاتحاد الأوروبي.

جهاز المشروعات : انطلاق «تراثنا» بمركز «مصر للمعارض» ٤ أكتوبر القادم

أعلن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن انطلاق معرض تراثنا ٢٠٢٨ الذي يقام سنويا تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية وذلك بمركز مصر للمعارض الدولية بالتجمع الخامس من ٤: ١١ أكتوبر القادم
وأكد باسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات حرص الجهاز على أن يكون معرض تراثنا ملتقى يضم كافة الجهات المهتمة بالصناعات الحرفية والفنون التراثية المصرية بالإضافة إلى تواجد مختلف الوزارات والجهات الحكومية والأهلية والتي تتعاون فيما بينها لدعم الآلاف من الحرفيين والفنانين من كافة محافظات الجمهورية.
وأوضح رحمي أن تمثيل الوزارات والجهات الشريكة والجامعات في أكبر ملتقى للحرف اليدوية والتراثية يعمل على تضافر الجهود المعنية بإتاحة الخدمات التمويلية والفنية اللازمة لأصحاب الحرف اليدوية، والعمل بالشراكة على تمكينهم وفتح منافذ تسويقية جديدة لهم في الأسواق المحلية.

الإنتاج الحربي والشركات الباكستانية يبحثان فرص التعاون في مجالات التصنيع

استقبل محمد صلاح الدين مصطفى وزير الدولة للإنتاج الحربي، عامر شوكت سفير جمهورية باكستان بالقاهرة، لبحث أوجه التعاون الثنائي في مجالات التصنيع المختلفة ذات الاهتمام المشترك، جاء ذلك بديوان عام وزارة الإنتاج الحربي بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة.
استهل وزير الدولة للإنتاج الحربي اللقاء بالترحيب بالسفير الباكستاني والوفد المرافق له، معربًا عن تعازيه الخالصة في ضحايا الفيضانات التي اجتاحت باكستان مؤخرًا وضحايا العملية الإرهابية التي وقعت في الثالث عشر من سبتمبر الجاري، وأكد الوزير على علاقات التعاون القوية والممتدة تاريخيًا بين مصر وباكستان والتي تشهد تطورًا ملحوظا بالفترة الحالية.
وذلك بدعم من القيادة السياسية بالبلدين وهو ما يظهر جليًا في اللقاءات والزيارات الرسمية المتبادلة لمسئولي الدولتين، والتي كان آخرها لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي، بشهباز شريف، رئيس الوزراء الباكستاني، يوم الاثنين الماضي، على هامش مشاركتهما في أعمال القمة العربية الإسلامية الطارئة التي عُقدت بالعاصمة القطرية.
كما أشاد الوزير باتفاقية الدفاع الاستراتيجي المشترك التي تم توقيعها بين جمهورية باكستان والمملكة العربية السعودية، منذ أيام، بهدف تعزيز التعاون العسكري بين البلدين.
وخلال اللقاء قام الوزير "محمد صلاح" باستعراض الإمكانيات التصنيعية والتكنولوجية والفنية للشركات والوحدات التابعة لوزارة الإنتاج الحربي والتي يتبعها عدد (١٥) شركة صناعية، بالإضافة إلى شركة للإنشاءات، وأخرى لنظم المعلومات، ومركزًا للتميز العلمي والتكنولوجي، وشركة للصيانة، وقطاعًا للتدريب ومركزًا طبيًا وميادين اختبار للذخيرة والأسلحة وأكاديمية للهندسة والتكنولوجيا المتقدمة، وهو ما يجعلها ضلعًا مهمًا في الصناعة الوطنية، مؤكدًا أن الدور الأساسي للوزارة يتمثل في تلبية مطالب القوات المسلحة والشرطة بالمنتجات العسكرية (من ذخائر صغيرة ومتوسطة وثقيلة، وأسلحة، ومعدات، ودبابات ومركبات مدرعة، وأنظمة إلكترونية متطورة) والتي يتم تصنيعها وفقًا لأحدث التكنولوجيات، ويتم الاستفادة من فائض الطاقات الإنتاجية بالشركات التابعة للوزارة لتصنيع منتجات مدنية بجودة عالية وأسعار تنافسية، والمشاركة في تنفيذ المشروعات القومية والتنموية بالدولة.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

العالم يصطف وراء الثوابت المصرية

الدبلوماسية المصرية تكتب تاريخ جديد في ساحات المنظمات الدولية..و الداخل المصري علي موعد مع عصر جديد

الدبلوماسية المصرية تنجح في إطلاق سلسلة من الاعترافات المتوالية بالدولة الفلسطينية .. و١٥٧ دولة من أصل ١٩٣ تعترف بفلسطين كدولة ذات سيادة عضو فى الأمم المتحدة

في القضية الفلسطينية كان الموقف المصري دائما داعما للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي الملف الليبي حدد الرئيس السيسي بوضوح "الخط الأحمر" صونا لوحدة الدولة الليبية و في السودان سعت القاهرة إلى تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف حرصا على سلامة الدولة الشقيقة

توالت اعترافات دول العالم بالدولة الفلسطينية، لتبدأ رحلة صعبة لكنها تنتهي إلى الدولة الفلسطينية، حيث اعترفت ١٥٧ دولة من أصل ١٩٣ بفلسطين كدولة ذات سيادة، عضو فى الأمم المتحدة، بنسبة تتجاوز ٨١٪ من جميع أعضاء الأمم المتحدة بعد أن ظلت فلسطين دولة مراقبة غير عضو فى الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ نوفمبر ٢٠١٢.

والواقع أن الموقف العربى انطلق بقيادة مصرية واضحة وبتناغم وتنسيق، حيث لعبت المملكة العربية السعودية دورا مهما مع فرنسا فى الطريق لمؤتمر تسوية القضية، من أجل الدولة الفلسطينية، مما يجعل هذا الاعتراف بداية مهمة ونتاج جهد سنوات وعقود، إلى جانب جهد وإصرار مصر والدول العربية خلال عامين، رحلة تبدأ وليست نهاية.

مصر من جانبها تمسكت بالمصالحة بين الفلسطينيين ، وعقدت عشرات الجلسات لإتمامها، حتى يذهب الفلسطينيون معا إلى أى اتجاه مع تمسك مصر بالهدف الأساسى، حل الدولتين، وهو ما أعلنه الرئيس السيسى فى كل الاتصالات واللقاءات، وأن تنتهى المراهقة أو الادعاءات والشعارات الفارغة، لأن هذه الموجة من الحرب تمثل تحولا كبيرا فى تاريخ المواجهات، وتفرض على الجبهات والفصائل الفلسطينية ضرورة تغيير تكتيكات العمل، وأهمها التمسك بوحدة الفلسطينيين، وتغيير التحرك بتوزيع الجهود وأشكال المواجهة، لتكون خليطا من الكفاح والعمل السياسى، وأن يتم استيعاب التنوع داخل الفصائل الفلسطينية بشكل يتجاوز الأشكال السابقة من العمل والإصرار على السير نحو دولة فلسطينية، التى تحظى بتأييد دولى وتعاطف يتطلب توظيفه ضمن عمل مشترك بعيدا عن الصراعات.

وقبل أيام شهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك مؤتمر تسوية القضية الفلسطينية بالطرق السلمية وتنفيذ حل الدولتين، برئاسة سعودية- فرنسية مشتركة، حيث أكد أنطونيو جوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة فى كلمته، أن إقامة دولة للفلسطينيين ليست مكافأة وإنما حق، وفى كلمة ألقاها وزير الخارجية، فيصل بن فرحان، نيابة عن ولى العهد السعودي محمد بن سلمان، أكد أن «تنفيذ حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والعادل فى المنطقة، مشيرا إلى أن الاعترافات المتتالية تعكس إرادة المجتمع الدولى فى إنصاف الشعب الفلسطينى وترسيخ حقه التاريخى والقانونى، وفق المرجعيات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية» .

كذلك أشاد الرئيس الفلسطينى، محمود عباس، الذى ظهر فى المؤتمر عبر تقنية الفيديو، بالوساطة المصرية القطرية الأمريكية، وثمّن مواقف مصر والأردن «فى رفض التهجير»، وأشاد بالدور السعودى، وشدد على أنه لن يكون لحماس دور فى حكم غزة، وأن عليها وغيرها من الفصائل تسليم السلاح للسلطة الفلسطينية، مؤكدا أن الفلسطينيين يريدون دولة فلسطينية غير مسلحة.

وقبل إعلان اعتراف فرنسا بدولة فلسطينية، صرّح الرئيس الفرنسى، إيمانويل ماكرون، أمام الأمم المتحدة، بأن الوقت قد حان لوقف الحرب فى غزة وإطلاق سراح الرهائن الـ٤٨ المتبقين لدى حماس، وأضاف أن العالم على بُعد لحظات قليلة من فقدان القدرة على انتزاع السلام: «لم نعد قادرين على الانتظار" ، بينما قال العاهل الأردنى، الملك عبدالله: «منذ عامين نشهد مستوى مروعا من سفك الدماء والدمار فى غزة فى انتهاك صارخ لقيمنا الإنسانية المشتركة»، مضيفا أن الحرب فى غزة لا بد أن تنتهى وأن تتدفق المساعدات دون عوائق.

وقد بدأت قوة الموقف الفرنسى، أثناء وبعد زيارة الرئيس الفرنسى، إيمانويل ماكرون، لمصر، ومشاهدته حجم الجهود المصرية شعبيا ورسميا للقضية، ولمواجهة العدوان ومخططات التهجير، وبدا واضحا أن فرنسا باتت أكثر تفهما للموقف المصرى العادل من القضية الفلسطينية، لكون فرنسا طرفا فاعلا فى أوروبا والدول الكبرى والنظام العالمى، وبدأت التصريحات الفرنسية للاعتراف بالدولة الفلسطينية.

بالطبع، فإن توالى الاعترافات بالدولة يواجه معارضة أمريكية ورفضا من قبل الاحتلال، لكن ذلك يمثل بداية لطريق أطول يتطلب انتباها وتجاوزا لمراحل وخطوات لم تؤد إلى نتائج.

طريق طويل وصعب، لكنه ينتهى إلى نتيجة مهمة، هى الدولة الفلسطينية، حيث تقع على عاتق الفصائل الفلسطينية أهمية السعى للتوحد فى مواجهة القادم، سواء إعمار غزة أو مساندة الدولة، لأن الفرقة والانقسام لم تنتج سوى الضياع والتفكك والضعف.

الآن، هناك ضرورة لإعادة بناء الأفكار بعيدا عن توازنات وعلاقات أضرت بالقضية التى رهنها البعض لدعم مصالح ومطامع إقليمية وانتهت بالتراجع.. إنها بدايات الطريق إلى الدولة والوحدة.

رسائل الرئيس

على وقع نجاحات الدبلوماسية المصرية فى الخارج وفى ساحات المنظمات الدولية دفاعا عن الحق الفلسطينى ، جاءت زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي للأكاديمية العسكرية المصرية فجرًا، ولقاءاته المتكررة مع طلابها، محملة بالعديد من الرسائل

غير السوية يؤكد على أن مسيرة العطاء لابد أن نوفر لها أسباب الاستدامة؛ فنحصد ثمار العلم ونرفع من مستويات ودرجات المناعة ونصبح قادرين على اكتساب الخبرات النوعية وما تشمله من معارف ومهارات ووجدانيات تعزز لدينا الرغبة في مزيد من الإنجازات على كافة الأصعدة العلمية والعملية والأكاديمية والحياتية، وبالطبع ترتفع معدلات الإيجابية لدى الشباب؛ حينئذ يمتلك القدرة على الاتزان الذي يساعده في أن يصنع ويتخذ قراراته بصورة صائبة.

مجتمع قوي

خلال الأيام الماضية وحين كانت مصر تقود الدبلوماسية العالمية ، كانت القيادة السياسية تقود أيضا "دبلوماسية داخلية " في سبيل دعم تماسك وبناء المجتمع ، فعلى مدى يومين فقط اتخذ الرئيس عبدالفتاح السيسى، قرارين يصبان فى دعم ملف حقوق الإنسان، ويعكس كل منهما احترام الرئيس لأحكام القضاء والمؤسسات الدستورية والقانونية، بشكل يتفاعل مع تطورات الأحداث، وقدرة الدولة المصرية على استيعاب الأفكار والتنوع وتوسيع المجال العام والتسامح فيما يتعلق ببعض المخالفات من قبل مواطنين، وكل هذا بالقانون والدستور.

فقد وجه الرئيس عبدالفتاح السيسى، برد مشروع قانون الإجراءات الجنائية إلى مجلس النواب، لبحث الاعتراضات على عدد من مواد مشروع القانون، بعد أن وردت مطالبات عديدة للرئيس لإعادة النظر فى بعض مواد القانون، التى تتعلق باعتبارات الحوكمة والوضوح والواقعية، بما يوجب إعادة دراستها لتحقيق مزيد من الضمانات المقررة لحرمة المسكن ولحقوق المتهم أمام جهات التحقيق والمحاكمة، وزيادة بدائل الحبس الاحتياطى للحد من اللجوء إليه، وإزالة أى غموض فى الصياغة يؤدى إلى تعدد التفسيرات أو وقوع مشاكل عند التطبيق على أرض الواقع، وإتاحة الوقت المناسب أمام الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ الآليات والنماذج المستحدثة فى مشروع القانون والإلمام بأحكامه ليتم تطبيقها بكل دقة ويسر وصولا إلى العدالة الناجزة فى إطار من الدستور والقانون.

على مدي يومين فقط اتخذ الرئيس عبدالفتاح السيسى قرارين يصبان فى دعم ملف حقوق الإنسان برد مشروع قانون الإجراءات الجنائية إلى مجلس النواب و العفو عن باقى مدة العقوبة المقضى بها على عدد من المحكوم عليهم بعد اتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية

ويعتبر قرار الرئيس بإعادة القانون لمجلس النواب، تقديرا مهما منه للجهات القانونية والخبراء والحقوقيين والمحامين، الذين طالبوا الرئيس بعدم التوقيع على القانون بصورته الحالية، حرصا على ضمان حريات المواطنين والمتهمين وحقوقهم، وفى توجيه الرئيس السيسى بإعادة القانون حرص على إعلان تقديره لمجلس النواب، واحترامه للفصل بين السلطات، ونوه الرئيس إلى جهود مجلس النواب فى إقرار مشروع قانون الإجراءات الجنائية وما استحدثه فيه من تنظيم موضوعات لأول مرة، منها إجراءات منع المتهمين من السفر ووضعهم على قوائم ترقب الوصول، وإجراءات التعويض المادى عن الحبس الاحتياطى فى حالات محددة وتخفيض مدده، وإجراءات التحقيق وتجديد الحبس والمحاكمة عن بعد من خلال استخدام وسائل تقنية المعلومات، وإجراءات حماية الشهود، وإجراءات التعاون القضائى الدولى فى المسائل الجنائية، وكذلك التعديلات الجوهرية التى أدخلها مجلس النواب على عدد آخر من نصوص قانون الإجراءات الجنائية الساري.

وقد قوبلت تعليمات الرئيس بإعادة القانون لمجلس النواب بتقدير من جهات قانونية وحقوقية، سجل أغلبها هذا التقدير باعتباره احتراما من الرئيس للقانون وحقوق الإنسان وحرصه على أن تكون التشريعات مطابقة للمواثيق الدولية وخالية من أى ثغرات أو نواقص قد تؤثر على حقوق المواطنين.

ويعد يوم واحد أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسى، قرارا بالعفو عن باقى مدة العقوبة المقضى بها على عدد من المحكوم عليهم بعد اتخاذ الإجراءات الدستورية والقانونية فى هذا الشأن، استجابة لمناشدة المجلس القومى لحقوق الإنسان، وهم سعيد مجلى، وكرم عبدالسميع، وعلاء عبدالفتاح، ومحمد عبدالخالق، ومنصور عبدالجابر، وهو ما يعد خطوة جديدة داعمة لحقوق الإنسان والتنوع، وتعكس تقدير الرئيس للمجلس القومى لحقوق الإنسان والكثير من الأطراف والشخصيات الحقوقية، وهى ليست المرة الأولى، فقد استجاب الرئيس طوال السنوات الأربع الماضية لمطالب الحوار الوطنى وتم تفعيل لجنة العفو الرئاسى، وأفرج الرئيس عن مئات من المحكوم عليهم بأحكام نهائية، بل ووجه بأن تتم إعادتهم إلى وظائفهم أو حياتهم ومساعدتهم، ويأتى القرار الأخير دعما لقضية حقوق الإنسان بجانب كونه فى وقت مهم يقف المواطنون مع الدولة والرئيس فى مواجهة تحديات إقليمية، رفضا للتهجير ودعما للقضية الفلسطينية وحماية الأمن القومى.

ويظل الحوار الوطنى من بين أهم مبادرات وقرارات الرئيس عبدالفتاح السيسى، لإدارة التنوع وتوسيع الحريات والمجال العام، مع احترام الدستور والمؤسسات الدستورية، وأيضا التقدير والاحترام للمواطنين والمنظمات الحقوقية والسياسية.

قيادة المستقبل

الحقيقة أن ما جرى ويجري الآن داخليا وخارجيا يؤكد من جديد أن مصر في يوليو ٢٠١٣ كانت على موعد مع واحدة من أهم اللحظات الفارقة في تاريخها الحديث؛ دولة مهددة بانهيار مؤسساتها واضطراب سياسي واجتماعي يفتح الباب أمام الفوضى والانقسام واقتصاد يترنح وسط غياب كامل للرؤية المستقبلية. في تلك اللحظة الحرجة برزت الحاجة إلى قيادة تمتلك النظرة الثاقبة والفكر الواعي القادر على إنقاذ الوطن وصياغة مشروع نهضته.

ومع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مسؤولية القيادة في يوليو ٢٠١٤ بدأ التخطيط الفعلي لإعادة بناء الدولة المصرية على أسس جديدة قائمة على الشمولية والعمق والاستدامة. لم تكن الخطوات عشوائية بل جاءت وفق رؤية استراتيجية واضحة تجسدت في عدة محاور رئيسية أهما تثبيت أركان الدولة ، عبر إعادة الاستقرار الداخلي استعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة وتحصين الجبهة الداخلية ضد محاولات العبث والاختراق.

وثانى المحاور هو الإصلاح الاقتصادي ، حيث تم اتخاذ قرارات جريئة كتحرير سعر الصرف وتنفيذ مشروعات قومية ضخمة عززت البنية التحتية ووفرت فرص عمل ووضعت الاقتصاد المصري على مسار أكثر استقرارًا.

أما ثالث المحاور فتمثل في المشروعات القومية العملاقة ، والتي لم تكن مجرد بنية أساسية بل كانت عنوانًا لنهضة شاملة؛ قناة السويس الجديدة، شبكة الطرق العاصمة الإدارية الجديدة محطات الطاقة العملاقة وتطوير الموانئ.

رابع المحاور هو العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية ، وذلك عبر إطلاق برامج ومبادرات غير مسبوقة مثل "تكافل وكرامة" و"حياة كريمة" بالإضافة إلى تطوير منظومتي التعليم والصحة كركيزتين أساسيتين لبناء الإنسان المصري.

المحور الخامس والمهم أيضا هو السياسة الخارجية المتوازنة ، و استعادة الدور الإقليمي لمصر وتأكيد حضورها في ملفات محورية مثل ليبيا فلسطين السودان واليمن مع بناء شراكات دولية تعزز من مكانتها الاستراتيجية.

لقد أدرك الرئيس السيسي منذ البداية أن التحدي الأكبر لم يكن فقط إنقاذ الحاضر بل أيضًا صياغة المستقبل. لذلك جاءت خطواته مدروسة، بعيدة المدى تتعامل مع مصر باعتبارها دولة ذات تاريخ وحضارة تستحق أن تنهض إلى المكانة التي تليق بها.

واليوم وبعد أكثر من عقد على تلك اللحظة المصيرية، يمكن القول إن مصر عبرت من مرحلة "إنقاذ الدولة" إلى مرحلة "بناء الجمهورية الجديدة" جمهورية حديثة تقوم على قوة الدولة ومؤسساتها ورؤية تنموية شاملة ومواطن يُنظر إليه باعتباره الثروة الحقيقية.

والحقيقة أنه بإجماع الخبراء والمحللين فإن ما جرى منذ ٢٠١٣ لم يكن مجرد تصحيح لمسار بل كان بداية لمشروع وطني متكامل يقوده الرئيس السيسي يهدف إلى إعادة صياغة الحاضر وصناعة المستقبل لتظل مصر دولة قوية قادرة على مواجهة التحديات وصناعة الإنجازات.

بناء الداخل المصري

قراءة كلمة الرئيس التي ألقاها على طلاب الأكاديمية العسكرية المصرية داخل القيادة الاستراتيجية بالعاصمة الإدارية الجديدة نجد أنها تحمل في طياتها مضامين ومقومات بناء الإنسان الذي يقع على عاتقه مهام جسام يأتي في مقدمتها الحفاظ على وطنه والتمكن من رسم سيناريوهات مستقبله المفعم بالأمل والطموح؛ ومن ثم رسالة للعالم بأسره بأن معين الوطنية والعطاء والمقدرة على مواجهة التحدي واجتياز الصعاب من خصائص الشخصية المصرية، التي لا تعرف للاستسلام طريقًا ولا لليأس بابًا.

الرئيس أكد على فلسفة الربط بين الماضي والحاضر من خلال بناء إنسان يدشن بكل ثقة جسور النهضة التي يضيف إليها ويجعل من التنمية مسارات لا تنضب، ويصنع استثماراته التي تضمن له الحياة الكريمة، وهذا لا ينفك عن التعليم والتأهيل والتدريب لتلك الفئة الفاعلة التي تحول الرؤى الطموحة لواقع ملموس بعد اكتساب الخبرات النوعية التي تنبري على مهارات الابتكار؛ ومن ثم تستثمر الحيوية في تجديد شريان الوطن بسواعد فتية قادرة على العمل المتواصل والإنجاز الذي يبهر العيون.

توجيهات الرئيس للشباب تحمل مفاهيم صحيحة ناتجة عن خبرات عميقة من ميادين العمل والكفاح، وهذا بالقطع يسهم في تنمية الوعي لديهم ويرسخ فيهم القيم النبيلة ويعلي أطر الطموح والأمل ويحث على المسئولية في صورها المختلفة، ويهيئ الفرد لأن يتحمل الضغوطات ويواجه الصعوبات ولا يعاني من التحديات، كما يحث على المشاركة الفعالة في بناء الوطن من خلال طاقات تستثمر في مساقها الإيجابي.

وبحسب الدكتور عصام عبد القادر أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس بجامعة الأزهر فإن الرئيس يريد من توجيهاته أن يعلي من قدر ومقدار المسئولية الوطنية لدى أبناء الأمة المصرية الذي يقع على عاتقهم مهام جسام تتأتى من إحساس عميق لماهية الانتماء والولاء، وترتبط من فقه لمعنى المشاركة والتكامل والتضافر من أجل تحقيق المهمة، وهذا بالطبع يؤكد تفهم فلسفة المنظومة الناجحة التي تؤسس على معايير وتقوم دعائمها على التزام أخلاقي ويحكمها سياج القانون الذي يحقق العدل والمساواة؛ ومن ثم يعي الشباب بحق الحقوق والواجبات ويلتزمون برعاية وحماية وصون مقدرات هذا الوطن العظيم.

إشارة الرئيس للسلوكيات الصحية وأهمية الحفاظ على الجسد بتجنب الممارسات